کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب شرح شافیه ابن حاجب
مؤلف احمد بن الحسن جاربردی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۴۷۶۷
شمارهٔ ثبت کتاب ۹۰۲۶۸
۱۱۷۱۵
۲۸

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من بيده الخير والجود وليس في الحقيقة غيره موجود ونصلي على سيد الخلق طيب العرق والعود الموعود بالبعث في المقام المحمود وعلى آله وصحبه الذين اطالوا في القيام والقعود والركوع والسجود وبعد فيقول الفقير الى الله الغني احمد بن الحسن الجاربردي لما كان كتاب التصريف الذي صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورى جمال الدين ابو عمرو عثمان بن الحاجب رحمه الله تعالى مكانا عليا مع صغر حجمه ومجازة نظمه مشتملا على فوائد شريفة وقواعد لطيفة محتويا على دقائق الاسرار العربية منطويا على جميع المباحث التي هي مفتاح العلوم الادبية ولم يتفق له شرح يذلل الصعاب ويخرج من قشره اللباب لمجد ابنه يتعاطى بكشف شرح عبارة القناع وليطلع في شرح بعض المشكلات من بدور في خلوته الكبار وشرع فيه شراح لم يرتض شارح الى هذا الاوان ولم يطمثهن انس قبلهم ولا جان تم اشار الي بعض الفضلاء ان اكتب شرحا يحل به الفاظه ومعانيه وتنكشف عباراته ومبانيه وكنت اعتذر بقصور وعدم وجود كثير المسالك وفقد الرتبة حتى توسلوا بما لا يسعني معه المخالفة وكان ذلك قطرا من ما لعاونته محاولته الوصال بحضرة من خصه الله تعالى بالاوطار الكرام من الفضائل العلية والعلياء بالقدح المعلى الرقيب والمعلى ولم يترك يجوز الكلام السنية ... شعر كعقد ذلك لسلك الجمان وفاق لجين ... طرا بالبيان وهو الصاحب الاعظم والدستور المعظم واهل السيف والقلم سلطان ... من ... بني آدم ... طيبة ... وحقيقة لا اضافة ولم يصلح الا قول من قال شعر ...

فاجاب بانه شاذ عند من قال طحت وتوهت اذ قياسه ان يقال طاح يطيح وتاه يتيه وانما من قال طحت وتهت فلا يرد عليه ذلك ثم قال ومن المداخل بان يكون الماضي من الاول والمضارع من الثاني وهذا ضعيف لانه ثبت بالياء في الماضي والمضارع فلا تثبت التداخل لكن لو ثبت طوحت بكسر الواو في الماضي لوجب الحكم بتداخل ... الذي التداخل وقوله اطوح واتوه فلذا لم يعد شاذا قوله ولم يضموا اي عين المضارع في فعل اخره الفا لئلا يلزم اثبات الواو لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهو وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم ولو نقلناها ضمة وهو مستعمل وقد يجي بالضم ضعيف وهو لغة بني عامر قال الشاعر شعر الوثيث فدنيع الفؤاد بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا ونيل نقع بالماء اي روييت والغليل حرارة العطش والنقع الكسر قوله ولزموا الضم في الاجوف بالواو والمعتل ... الصاد المعتدي بالجمع الصحيح نحو شد يشد لزموا الضم في عينه لانهم لو كسروه لزم التقاء الكسر الى الضم وهو مستعمل والفتح غير سائغ لاشتراطهم حرف حلق في العين او اللام لانهما ... انما ضم للفصل نوع من الخفة لجري اللسان على سمت واحد وقد جاء بعض افعال عن تميم وبشر يبشر وشد يشد وعل يعل هكذا ذكره في الشرح الشيوخ والمصنفوا لتقييد بقوله تعالى ... ان عن غيرها لكن ذكر صاحب الكشاف رحمه الله عليه فيه ما قرأوا ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى ... من الطير فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها وتشديد الراء ... امر من صر يصر ... اذا جمعه ... وقال الجوهري حبه يحبه بالكسر شاذ لانه لا يأتي من المضاعف المتعدي يفعل بالكسر الا ويشركه يفعل بالضم وقال الحديدي في شرح ديوان المتنبي حب لغة في احب شاذ لم يستعمل منه الا المحبوب قوله وان كان اي وان كان عين الماضي مكسورة فالمضارع مفتوح العين نحو علم يعلم تخفيفا لمخالفة عينيهما [illegible]

اوله

حسبا بني جديلة في نار من الحرب حشر الصريم

او مكسورها بشرط ان يكون فعلا الفاء ساقطة الفاء في المضارع كما سيجي نحو ... ووثق ... يثق ومما جاء على يفعل بالكسر صحة الفاء قليل نحو نعم ينعم ... ولم يجوز فيه الضم للاستثقال قوله وطئ يطأ ... فلما كثر تثليثها ... الكسرة فتحة ... فيقولون في يئس يئس ... ويئس ... للتخفيف قال الجوهري تتوقد البلدة ... وتضطاد نفوسا ... من الحجر عند صدمه البلد استشفاء اي ... سهامنا في الرمية حتى تصل الى الحقيقة ... بيته على الكرم اي تشد الرؤساء قوله واما فضل اي فضل يفضل ونعم ينعم بالكسر في الماضي والضم في المضارع من تداخل اللغتين لان العرب تقول فضل بالفتح والكسر ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح فاذا استعمل ذلك فضل يفضل علم انه من التداخل وهذا الفعل معناه من الفضلة لا من قولك فضلته اذا غلبته في الفضل لان ذلك ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم في المضارع لانه من المغالبة قوله وان كان على تعاوض العين في الماضي لما مر ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة للماضي وللمضارع ... الا بانضمام التبيين رعاية للتناسب بين الا ... قوله وان كان غير ذلك اي وان كان الماضي غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه كسر ما قبل الاخر في المضارع نحو دحرج يدحرج ... الا ما كان ماضيه تاء زائدة وهو ثلاثة ابواب التفعل نحو تعلم يتعلم والتفاعل نحو تجاهل يتجاهل ... بفتح اللام ... والتفعلل نحو تدحرج ... وهذا العليل مثل ما قيل في غير افعال ... الفاعل والمفعول ... والثاني الفاعل ...

عن جاهل فانه يقال في مضارعه يتجاهل بالفتح ايضا لا بالكسر ... بمضارع جاهل والثالث ... تشلل ولم يذكره المصنف نحو تدحرج فانه فتح في مضارعه الا ... من الكسر الالتباس بين ... مضارع دحرج ... الضميني او للفرق بينها وبين مصادرها الثاني مما ... الكسر ... اللام نحو احمر احمار فانه يقال في مضارعهما يحمر ويحمار بالادغام وحقيقته انه في الاصل كان يحمرر فادغم لاجتماع المثلين فذهب الكسر للادغام قوله وضمت اي الحرف ... يختص بالحرف المضارعة على الماضي كان اصل مضارع افعل يؤفعل لكن لما اجتمع في المتكلم همزتان خففت بحذف احديهما وحمل الحوالة ... وهي ما فيه التاء والنون عليه فقد قال الشاعر ... في قوله شعر ... على كرسيه ... فانه اهل لان يؤكرما ... وهو شاذ قال صاحب الكشاف رحمه الله عليه في تفسير قوله تعالى ليس كمثله شي ... ان كلمة ... كررت للتاكيد كما اكررها من قال وصاليات ككما يؤثفين وقبله لم يبق من آي بها يحلين غير حطام وحطام كنفين وغير ود جاذل او ودين ... والحطام ما تكسر من اليبس والكنف بكسر الكاف وسكون النون ... الراعي ... ومنه قول عمر في ابن مسعود رضي الله عنهما كنيف ملئ علما ... والجاذل المنتصب ... واراد بالصاليات ... التي جعلت اثافي من صلي النار بالكسر اي احترق واثبت القدر اذا جعلت لها اثافي وقوله يؤثفين ... فاخرج على الاصل اي لم يبق من علامات وآثار كانت تلك المنازل ... بها غير المذكورات قوله الامر لما كان البحث عن كيفية الامر واسم الفاعل والمفعول ... وافعل التفضيل وصيغتها متعلقا بعلم الصرف لكونها من الاحوال العربية ... فقد ذكرها هنا ...

بالغرض منه هاهنا العلم الخاص علم الصرف **قوله** الصفة المشبهة ذكر حدها في النحو
وطلب هاهنا ابنيتها وقدم ما عين ماضيه مكسورة لان اكثر الصفة المشبهة من اكثر
ما يجي بكسر العين وقد جاء مع الكثرة في بعضها الصحيح نحو دنس وسو والفطن الح وجاءت
على فعيل نحو سليم من سلم وعلى فعل نحو شكس من شكس اي سي الخلق وعلى فعل نحو
حمرة نحو فان نحو وعلى فعل نحو صفر نصير منه صيص اي الحاد في الحرف
ان اصيب الشيء نحو الف الصنم كرابة وعلى فعول نحو غار الرجل الفار بغار غيرة
وغيرا وغارا فهو غيور قال في الصحاح يقال رجل غيور وغيران وجمع غيور غير وجمع غيران
ونسوة غير وامراة غيري ونسوة غيارى هذا في غير الالوان والعيوب والحلي وقد يكون
على افعل نحو اشيد وعيور والنحو ذكر ملوين ماضيه مضموم واخر مفتوح حين اللحى
اذ هي منه قليلة بخلاف غيره فانه استغنوا فيه باسم الفاعل وقد جاءت نحو لا تحمل
المذكورة ثم بين ان معنى الجوع والعطش ضدها يجي من الجميع اي يكون من باب منسوخا
او مضموما او مكسورا على فعلان نحو جوعان وهو ضد شبعان وعطشان وهو ضد
ريان **قوله** المصدر بعض ابنية المصدر سماعي وبعضها قياسي وقدم السماعي
وضبطه ان نقول عينه اما ساكنة او متحركة فان كان ساكنا فاما ان يكون فيه شي او لا فان لم
يزد فالفا اما مفتوح او مضموم او مكسور كقتل وفسق وشغل وان زيد فيكون الزيادة
اما تاء التانيث والف التانيث او الالف والنون الزايدتان بها وعلى التقادير فالفا
اما مفتوح او مضموم او مكسور والحاصل من ضرب الثلثة بالثلاثة تسعة والامثلة على
الترتيب بذكرها في المتن ثم زاد نحو ذلك بقوله شنآن لان الصفة محركة العين زيد
في اخره الف ونون لم يجي الا هذا الشان فذكره هنالك لمناسبته ما ذكره اذا كان

العين ساكنا وان كان متحركا فان زيد فيه شي او لا فان لم يزد فالفا اما مفتوح او مكسور او
مضموم فان كان مفتوحا عينه اما مفتوح كطلب او مكسور كحنق ولم يجي مضموم العين منه وان
كان مكسورا عينه فلم يجي منه الا مفتوح العين كهدى كراهة لتوالي الكسرتين او الضمتين او
النقل من احدهما الى الاخرى واما ان زيد فيه شي وهو متحرك العين فالزايد اما التاء
فقط واما على الاول فالفا اما مفتوح او مضموم او مكسور عند الثمة لكن لم يجي الا مفتوح
الفا وعينه اما مفتوح كغلبة او مكسور كسرقة ولم يجي مضموم العين منه واما على الثاني فاما
مدة او ميم زايدة للاستقراء فان كان فيه مدة فهي اما الالف او الواو او اليا فان كانت
الالف فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفا اما مفتوح كذهاب او مكسور كصراف
او مضموم كسؤال فان كانت معها زيادة اخرى فكذلك الزيادة اما التا فقط والتا
واليا فان كانت التا فقط فالفا اما مفتوح كزهادة او مكسور ككتابة او مضموم كدعاية
وان كانت التا واليا فالفا مفتوحة لا غير ككراهية ولم يذكرها المصنف لندرة اذا كانت
المد الالف وان كانت الواو فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفا اما مضموم
كدخول او مفتوح كقبول ولم يجي مفتوح الفا الا قليلة ولم يجي بكسر الفا لنقل النقل
من الكسر الى الضم وان كانت معها زيادة فكذلك الزيادة هي التا ولم يجي منه الا مضموم
الفا كصهوبة والفياس ذكرها مع دخول لكن اخر لقلته بالنسبة الى المتقدم وان كانت
المد اليا فلم يجي مما يقصد الثمة الا مفتوح الفا من غير زيادة شي اخر كوجيف هذا اذا
كان فيه مدة واذا كان فيه ميم زايدة فاما معها زيادة اخرى او لا وعلى الثاني فالعين
مفتوح كمدخل او مكسور كمرجع او مضموم كمكرم وهو نادر ولم يذكره هاهنا وفي هذا
الغرض بحث نشير اليه ان شا الله تع وعلى الاول فتلك الزيادة هو التا سواكان مفتوح

العين كمسعاة والمحمدة الا ان الغالب هذا في الكل شي من قوله كثيرة
فانه قال المصدر للثلاثي المجرد سماعي لا ضبط له الا ان الغالب فان ذلك يريع الضبط
قال الخليل الاصل في مصدر الثلاثي فعل لانه يرجع اليه اذا اريد المرة الواحدة وان
اختلفت ابنيته نحو دخلت دخلة وقمت قومة ثم فرق بين اللازم والمتعدي فرد الى فعول
في اللازم كقعود وخروج وابقوا المتعدي على فعل كقتل وضرب لان اللازم اكثر فجعل
الاثقل وجعلوا الزيادة في المصدر عوضا عن المتعدي **قوله** ونحوها الراء ونحو الصايع
فاليس منها لكن يشابهها كغير الدنيا عبارة او بيانها كبطل بطالة جعلوا النقص على النقص كما
قالوا الحيوان والموتان ثم اشار الى انها في مثل لحركة واضطراب كجولان وغليان ولذلك
تعد نحو جولان **قوله** وفي الاصوات اي غالب في الاصوات كالوارخ صراخا
ونبح نباحا ونجا في مصدر مثل المبني اذ لا يخلو في الغالب عن الصراخ نحو صرخ صراخا كعصف
لجعلهم له بخلاف لانه قد يخلو عن الصراخ انشد ابن الانباري شعر لحسان بن ثابت شعر
بكت عيني وحق لها بكاها ولا يغني البكا ولا العويل وانما قال الغالب نظرا الى الغالب
قوله نحو هدى وتركي مختص بالمنقوص لا يستقيم بنحو الصعق لان الحال ما ماضيه على
فعل بالفتح **قوله** ونحو طلب اي لم يجي مصدر على فعل بفتحين مما مضارعه مكسور العين او
مفتوح الا الطلب الاول والحلب والحلب والجلب اي علوم الجلبة وفي جلبة نحو طلب
الى ومعناه في قولهم حلب نحو مضاف الى الفاعل والثاني القلب **قوله** وتعزاعطف
على قوله فعلا اي الغالب في فعل بالفتح على كذا وفي فعل بالكسر على كذا وكما فرق في فعل
بالفتح بين اللازم والمتعدي بزيادة الواو فرقوا هاهنا بحركة العين وكذا قوله وفعل نحو كرم
عطف ثم اشار الى ان الرشاد فعل بالضم يكون مصدرا على فعالة ويجي على فعل وفعل كرم وكرم

نادر وبيانه ان الابنية الواقعة على ثلاث مراتب غالب وكثير ونادر والكثير مرتبة
متوسطة بين الغالب والكثير لنادر ومثلوا ذلك بالصحة والمرض والجذام فان الصحة غالبة
والمرض المطلق كثير لكن ليس بغالب والجذام نادر **قوله** والمزيد فيه عطف على قوله الثلاثي
المجرد اي المصدر الثلاثي المجرد سماعي كما ذكر والثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
قياسي ثم اعلم ان اكثر ما يجي المصدر على تفعلة في الناقص نحو وصيته توصية ولا تحذف
منه الهاء الا في ضرورة الشعر واذا حذف الهاء عاد الى تفعيل كقوله فهي تنزى
دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا بريد شربة بصف ناقة يا بنا يحركه دلوها وامل شهلة
اذا كانت نصفا عاقلة وهو اسم لها خاص لا يوصف به الرجال **قوله** والزمو اي لزموا
حذف حرف العلة وتعويض التاء عنها في تفعلة والمراد بها مصدر فعل اذا كان ناقصا
واصلها تفعيي حذف احدى اليائين تخفيفا وعوضوا التاء وفي نحو اجازة واستجازة
والمراد مصدر افعل واستفعل من الاجوف واصلها اجوازا واستجوازا قلبت الواو الفا
حذفت لالتقاء الساكنين فعوضوا التاء ويجوز ترك التعويض في افعل عند الاضافة
قال الله تع واقام الصلوة كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا عنه ولم يجز ذلك في تفعلة المنقوص
من جعل الياء عرضة للتحريك بحالة النصب والحذف في الرفع والجر مع ما فيه من الاجحاف بالكلمة
بالجمع بين حذفين بخلاف قام **قوله** ونحو ضارب اي جار فاعل على فاعله وفعالا
جا على فيعال قالوا قاتلته قيتالا ومارسته مراسا فتالا قيتالا لغة فيها الامراض كالخيار
على الفعل قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها **قوله** ونحو تكرم بريد انه في اوله التاء
يجي مصدره على طريقة الماضي الا انك تضم ما قبل الحرف نحو تكرم تكرما وتدحرج تدحرجا
ونحو تفاعل تفاعلا الا انك اذا انبت التفعل والتفاعل من الناقص كسرت العين فيهما نحو

نحو عمي نياو بجانا مجانيا لان الناقص ان كان ياء بالجائت الكسر وان كان واوا وماقبلها ضم
في اخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة وجعلت الواو ياء والضمة كسرة **قوله** والباقي واضح هو
ان ياتي بالصدر على حروف الماضي ويكسر ما بعد الساكن الاول ويزاد ما قبل الاخر الف نحو تخرج
استخرجا واطلق اطلاقا واحرنجم احرنجاما واقشعر اقشعرارا **قوله** ونحو الترداد اي الشمال
كالترداد بمعنى الرد والتجوال بمعنى الجولان مما يبنى لتكثير الفعل والمبالغة فيه وكذا **قوله**
كان بينهم رميا اي الرامي الكثير والحثيثي اي حث الكثير من الجانبين **قال** عمر لولا
الخليفى لاذنت اي لولا كثرة الاشتغال بامر الخلافة والذهول بسببها عن تعهد اوقات
الاذان لاذنت فسبيل العلامة الزمخشري رحمه الله انه قياسي او سماعي فاذا هو
الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسيا **قوله** ويجي الصدر الخ اطلق الكل لكن
قال في الصحاح ما كان فاؤه حرف علة سقط في مستقبله كيضع فالمصدر منه بالكسر
كالموضع وان ثبت الفاء في مستقبله كيوجل او كان لامه حرف علة وان سقط في مستقبله
كيفي فالمصدر منه مفتوح العين ايضا كالموجل والموقي ثم اشار الى انه يكون ما ومعول ان
لم يجي على الافصح مصدر غيرهما على منعل ولذا جعلها الفراجعا على حد من سعل
لمنعل في المصدر وانما قيدنا بقولنا على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك
بضم السين بمعنى السعة والغنية وقرأه بعضهم فنظرة الى ميسرة بضم السين والضاد
وذكر ابن القطاع انه جاء مالك بضم اللام بمعنى الرسالة وانما لم يجعل معونا ما جاء على
مفعل للتوهم كثرة التغيير بحذف الواو ونقل الحركة واذا جعل مفعلا فلا يلزم
الا النقل وذكر في الصحاح ان المعونة بمعنى الاعانة وان الكرم واحد المكارم وانه
يقال ارض مكرمة للنبات اذا جيد النبات **قوله** ولا غيرهما من المحذوف الخ اي لا

خر الفاعل واما ياء نحو ارمين واصله ارمي للواحدة المخاطبة فلما اتصل به نون التوكيد التقا
ساكنان فحذف الياء وهو ضمير الفاعل ولا يكون المحذوف الفا لانه لا يحذف الالف اذا اتصل
به نون التاكيد ان كان بعدها نحو اخشى فيقلب فيه الالف ياء فتقول هل تخشين وان كان نحو
اضربا فيبقى الالف وتقول اضربان وبعربه اضربان فهو شبه ما ذكر في اخر الكلام فلذلك
لم يذكره الا ههنا وان كان الكلمة الثانية استقلالا بالمعنى المذكور فالمحذوف ايهما الفه او واو
او ياء نحو يخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض اي الهدف **قوله** وتحريكها جواز الالتقا
وهو ان ها هنا تحذف العين من خف وهو الالف المنقلبة عن الواو واللام من اخشوا
واخشي وهو الالف المنقلبة عن الياء لالتقاء الساكنين وقد انتفت هذه العلة في خف
الله الحق وجب ان ترد المحذوف فاجاب بان الحركة غير معتد بها لانها عارضة اتت
لمجي ساكن بعدها في كلمة اخرى منفصلة اما في خف الله واخشوا الله فظاهر وكما في اخشون
واخشين فلان نون التاكيد مع الضمير البارز كالمنفصل بخلاف نحو خافا وخافن لان الحركة
فيهما كالاصلية لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء اما في خافا فظاهر واما في خافن فلان
النون مع الضمير المستتر كالمتصل ثم ان بعض الشارحين قال في تفسير السؤال حذف الالف
من خف والواو من اخشوا والياء من اخشي فكانه توهم ان اخشوا واخشي بالبناء للمجهول
سوى باقي وعلى توهمه يجب عليه ان يحكم بحذف الواو من اخشي ايضا فان المحذوف منهما الالف
وليت شعري اي شي اوقعه في الحكم بحذف الواو منهما والياء الخ **قوله** فان
لم يكن مدة قسيم لقوله واو لهما مدة اي فان لم يكن اول الساكنين مدة فلا يحذف سواء كان
صحيحا او حرف علة اما اذا كان صحيحا فظ واما اذا كان حرف علة فلان حركة ما قبله
ليست من جنسه فلا يلزم المحذور المذكور من التحريك ولان الواو والياء الساكنين اذا

كان ما قبلهما من غير جنسهما فلا يكون الا مفتوحا لانه لو انكسر ما قبل الواو وانضم ما قبل الياء
الساكنين لانقلبت الواو ياء والياء واوا واذا انفتح ما قبلهما وهما ساكنان لم يحذفهما لالتقاء
الساكنين لان قبلهما فتحة والفتحة لا تدل على الواو والياء لانه لو سقطتهما لصار اللفظ
في اخشين اخشن فيلتبس بخطاب الواحد المذكر فلا بد من التحريك وقيل ان تحريك الاول
لان سكونه يمنع الوصل الى الثاني فتحريكه الى النطق بالساكن بعده وهو بمنزلة العا
الوصل التي يتحرك بها ليتوصل الى النطق بالساكن بعدها فلذلك كان تحريك الاول
هو الاصل واصل اخشوا ابالي حذفت الياء للجزم ثم كثر حتى صار كانه لم يحذف منه شي فلذلك لم
اللام وحذفوا الالف للساكنين وليس بموضع الاشتباه ثم الحقوها السكت فراعات
لحركة الاصلية فالتقا ساكنان اللام والهاء فحركوا الاول وهو موضع الاشتباه ولم يسقط
ذكر في اول الباب والكلام في حذف اللام من اخشوا واخشي وقدم ان المراد ههنا ان الواو
والياء التي هما ضمير الفاعل لما اجتمعا ساكنان مع ساكن بعدهما حركتا **قوله** ومن ثم اي لما
ذكرنا انه ان لم يكن اول الساكنين مدة حرك الاول فقيل اخشون واخشين في اخشوا واخشي
فانه لما اجتمع الواو والياء ساكنين مع نون التاكيد حركتا لم يحذفوا هنا كما حذف ولسائل
بان النون بما نحن فيه كالمتصل لان الضمير فيه بارز وفي خافن واخشين كذلك وقد عرفت
ان النون مع الضمير البارز كالمنفصل ومع المستتر كالمتصل ولهذا عاملوا اخشون معاملة خف
لما اخشين لوجوب رد الياء المحذوفة ثم حذفوا الواو لالتقاء الساكنين ونحو تعالين
اخشاون وهذا ويمكن ان يكون قوله لانه كالمتصل اشارة الى انه لم يبق على التقا
الساكنين ضعفا ولم يجعلوه كحويصة مع ان الاول حرف لين والثاني مدغم فيه اذ ليس
الساكنان في كلمة لان النون كالمنفصل لما عرفت وقال الشارحون في تفسير قوله

يا بني ولجيب عن الاول بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول والحصر
لتقليل المدة فان المراد تصغير الاشياء قد تفسد لا مور العظام تحقير النفوس قد يكون لا
التصغير لذي لايؤبه له وعن الثاني بانه داخل في الحد ولم نسلم بانه ليس من التقليل
فان التصغير لا ينافيه **قوله** فالمتمكن يتبين ان التصغير لا يدخل الحروف والافعال فالكلم
في الاسماء فنقول اما ان يكون مطابقا يمنع من التصغير والاول قياسي لا يصغر كما يجي
واما الثاني فاما متمكن او غير متمكن وغير المتمكن ايضا سياتي والمتمكن باعتبار التصغير
قسمان قياسي وشاذ والشاذ سيذكر والقياسي اما في الجمع او لا فنفصيله ما يكون اما
في المفرد فالمراد ههنا بيان التصغير القياسي للاسم المفرد المتمكن الذي ليس فيه ما يمنع
يمنع من التصغير فنقول بضم اوله لان التصغير فرع المكبر ودال عليه كما يدل الفعل
المبني للمفعول على المبني للفاعل فضم اوله او ليكون اللفظ مشاكلا للمعنى لان المخرج
يصغر بانضمام الشفتين وفتح الثاني لا يجوز ان يكون المكبر مضموما فلا يحصل
الفرق ففتحوا ثانيه لانه اخف من الكسر ولئلا يلزم نقل فراد ولا لانه قد لا يحصل الفرق
بين المكبر والمصغر كما في صرد وهو طائر وخص الياء لانها اختير الواو ولم يزد الالف لا
مع كونها اخف من الياء لانها زيدت للجمع في نحو دراهم ولم يعكس لان الاول اخف من الياء
والجمع اثقل من المصغر ولم جعلوها ثالثة لان الحرف الثالث في الفعل الذي للمفعول
ينقلب ياء اذا كان حرف لين كدعي واقيم فناسب ان تزاد الياء ثالثة لما بينهما من
المشاكلة ولانها لو زيدت اولا لالتبس بالمضارع في بعض المواضع ولو زيدت ثانية
انقلبت واوا فتعين ان تكون ثالثة ولا يمكن ان يكون في الاخر لئلا يلتبس بياء
فتعين ان يكون في الثلاثي وكذلك في البواقي وانما كانت ساكنة
لئلا تنقلب الفا وتقديرها لحركة ما بعدها وفتح ثانيه اذا لم يكن المكبر كذلك كضرب وفلوس

الضم والفتح في المصغر عن حالهما في المكبر كما في فُلَيْك ودُهَيْمَا مرزد اوجعافل يحتاج

الى التعيير قوله ويكسر ما بعد الياء في الاسم الذي على اربعة احرف كقولهم جُعَيْفِر

للمناسبة بين الياء وما بعدها الا في الثلاثي لان الثالث محل الاعراب فلا يستقيم

الحكم بالكسر بعضو الاولى ما قبله تاء التانيث نحو طُلَيْحَة لانه في حكم ما قبل الياء

الحفتر الثانية ما فيها الف التانيث اي المقصورة لمدة وحُبَيْلَى حمراء

لبقائهما على حالهما وقيد الالف بالتانيث لانهم يقولون في تصغير مُعَيْزَى وكسا مُعَيْزِي

والثالثة الالف والنون المشبهتان بالتي للتانيث نحو سُكَيْران لشبههما بهما وقوله

المشبهتين احتراز عن سرحان وسلطان وشيطان فانك تقول في تصغيرها سُرَيْحِين و

سُلَيْطِين وشُيَيْطِين والرابعة الف افعال جمعا نحو اجمال للمحافظة عليها وقيد

بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو اعشار فان تصغيره اعيشير بالياء لانه اعشار اذا كان

الرحم وهي القدر التي تكسر قطعا واعلم انه احترز بالمتمكن عن الازم البناء لان ...

عن خمسة عشر ايضا تصغيرها على حال الجر كما يجيء قوله ولا تزاد اي لا تزاد ياء التصغير

على ما زاد على اربعة اصلا يعني لا تصغر الا الثلاثي والرباعي على الفتح وقيل لا تزاد

الصور الثالث على الاربعة للذكورة قوله فلذلك اي لاجل انه لم تزد الاربعة نخ

الثاني وتزاد الياء الساكنة بعدها او يكسر ما بعد الياء في الاربعة الا ما استثني ولا يصغر

الا الثلاثي والرباعي المجرد لم يجي في غير الصور الثلاث الا فُعَيْل وفُعَيْعِل

وان كان ثلاثيا جاء فُعَيْل كفُلَيْس وان كان رباعيا مجردا او مزيدة قبل الحرف جاء فُعَيْعِل

كدُرَيْهِم وان كان خماسيا جاء فُعَيْعِيل كدُنَيْنِير هذا البعض على التيسير الاول لجهول لا تزاد

على اربعة وطي واما على التيسير الثاني فغلط لانه لم يعلم بعد ان الخماسي لا يصغر كيف حكم

بانحصار الابنية المصغرة فيما استغر اعتراضا بالخماسي فاشار الى الجواب بان الكلام

في اللغة الفصيحة وتصغير الخماسي ضعيف ثم بين انه اذا صغر على ضعف ففيه ثلاثة اوجه احدها

وهو الاجود ان يحذف الخامس كما في جمع التكسير فيقال في تصغير جَحْمَرِش جُحَيْمِر وعلى هذا مذهب

سيبويه وهو انه لا يزال في سيبويه حتى يبلغ الخامس نحو تدع فاما احد في الذكر

ابن تدع عنده والثاني ان يحذف ما اشبه الزائد اي ما كان من حرف من الزيادة في نحو

اوفي الشئ فيقال في تصغير خَدَرْنَق خُدَيْرِق وفرزدق فُرَيْزِد الاتيان من الزوائد

والدال لشبهها ما هو زيادة وهو التاء والثالث انه يجيء حرف يا فيقول سُبَيْرِج وان

الاخفش قال سمعت يقول سُفَيْرِج بكسر الجيم لئلا يبطل انه قال على مثال قرطعس

فظهر توجيه قوله اذ اصغر الخماسي على التيسير الثاني نحو كروا لا يزاد على اربعة واما على التيسير

فاطهر في الكلمات التي ذكر بعض الشارحين كيفية تصغيرها فان من هي مسحنخ

وغيره غير مناسب ذكرها موضع يذكر فيه وكانه لم يلاحظ ترتيب الباب من اعلم انما لك

بفُعَيْل وفُعَيْعِل صورة الحروف والحركات من كون الاول مضموما والثاني مفتوحا

والثالث ياء التصغير ولا يراد اعتبار الحروف الاصول ولذلك دخل مُكَيْرِم في فُعَيْعِل

ولو اعتبر الحروف الاصول لادى الى ذكر اكثر ابنية الاسماء في التصغير اذ يلزم ان

ان يقال فيما كان على اربعة احرف مثل جعفر ومكرم وغضنفر ان تصغيره فُعَيْعِل ومُفَيْعِل

وفُعَيْعِل وكذا في الجمع فيودي الى الكثرة ولا يحصل الدلالة على هذه الارادة كرد العين

في امثلة التصغير دون اللام مع ان عادتهم تكرير اللام لمعرفة الاوزان قوله ويرد

لما ذكر حد المصغر وكيفية البناء واقسام الابنية الحاصلة واجاب عن الخماسي حين

يرد على الابنية شرع في تفاصيل الابواب وكيفية العمل في الاسماء اذا اريد تصغيرها

فنقول الاسم الذي اريد تصغيره لا يخلو اما ان يكون قد حصل فيه التغيير او لا فان لم

يحصل فظاهر وان حصل فالتغيير اما بالقلب او بالحذف او بالزيادة فان كان بالقلب

فالقلب لازم او غير لازم وعني باللازم ما كانت علة القلب فيه ثابتة في المكبر

والمصغر وبغير اللازم ما كانت العلة فيه في المكبر دون المصغر فان كان غير لازم

فيرد الى اصله كباب وناب فيقال في تصغيرهما بُوَيْب ونُيَيْب لان علة القلب فيهما تحرك

الواو والياء وانفتاح ما قبلهما وضم الاول في التصغير ذهب المقتضي فيرد الى الاصل ويكران ا

فيرد الى انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلما صغر ضم الاول فقيل مُوَيْزِين

وكذا مُوَيْقِظ اصلها مُيَيْقِظ انقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فلما تحرك في التصغير

وان كان لازما فلا يرد كما يأتي فان علة القلب فيه كونه اسم فاعل من اعل اعل

وذلك موجود في تصغيره ومصغره فيقال في تصغيره قُوَيْئِم بالهمز وكذا تُراث وهو الالف

طله قولت قلبت الواو تاء للضمة وذلك موجود في المصغر فيقال في التصغير تُرَيْث

وكذا كالذ وهو علم اصله ذ ذ قلبت الواو همزة للضمة فيقال في تصغيره ...

القلب في المصغر قوله ... احراض وهو ان قال الاصل عيد عود انقلب ...

ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وقد ذهب المتنبي في التصغير ولم يرد عويد لجانب انهم لما

جمعوه على اعياد من قابيه وبين جمع عود جعلوا المصغر عليه لان التكسير والتحقير من

واحد اي انه في المعنى مثلهم من حيث انهم قصدوا الجمعي زايد في الاسم فيرد

مجبر ولو قيل ابتداء فالواعيد من قابيه وبين مصغر عود لكان يستقيم ايضا

وكانه انما عدل الى ذلك لبيان جمعه ههنا قوله وان كانت مدة ثانية الف يا بدل

واوا في التصغير لان وكان حكم الف ضارب وياء ضراب في وجوب الانقلاب الى الواو

لان الاسم لما اضطر والى تحريكها وجب جعلها حرف لين وكانت الواو اقرب للانضمام

ما قبلها ذكرها وان لم يكن هو موضع ذكره نظرا الى هذا المناسبة وان يعلم اقبا

احدهما رد الى الاصل دون الاخر قوله والاسم على حرفين لما فرغ ما وقع فيه التغيير

بالقلب شرع فيما تغير بالحذف والمراد بيان ما لم يبق من حروف الاصول الا حرفان فنقول

الاسم الذي بقي من حروف الاصول حرفان فلا يخلو من ان يكون فيه عوض زيادة فيه

او لا فان كانت زيادة فالمحذوف اما فاء او عين او لام وحكم الجميع رد المحذوف

الا ان يكون بناء فُعَيْل ثم مثل للا واحد بمثال من نحو وعد وقيل كل وسؤال

اسما لان الاول لو كان فعلا والثاني حرفا لا يصغران والستة الاسنان ونحو

فاصل سُدَيْسَة حذف التنوين واما حكوا بذلك لان الاصل في الاسماء ان تكون على ثلاثة

احرف ولانه لو لم يكن اصله مُنْذ لم يبنوا منذ ما فاما الساكن منذ اليوم بضم الذال لكن

وان كان مع زيادة فاما ان يمكن حمل الاسم بها على بناء فُعَيْل او لا فان لم يمكن فهو قسمان

احدهما ان تكون الزيادة همزة وصل كابن واسم فانك لو بنيت فعيلا بها لتقدمت الحركة

ويحذف ما بعدها فاما ان يحذفها فتحمل بتصغير او تبقيها فتحال على وصعبا وسقط همزة

الاستغناء وصلا وابتداء ايضا بتحريك ما بعدها والثاني ان تكون الزيادة

تاء التانيث نحو بنت واخت فهي اصلها بنوة واخوة حذفوا الواو وجعلوا

عوضا منها والدليل يكونون الياء طويلة ويقفون عليها بالتاء وسكون ما قبلها فلو بنيت

فُعَيْلا من هذا البناء لم يبق رد المحذوف لا عند بناء التانيث وهي في حكم

كلمة اخرى واحدة توجب اللازم فاذا رددت المحذوف زالت العوض فرد احكاما ولذلك

تقف عليها هاء وتكسر هاء وتحرك ما قبلها فتقول اخية وبنية وهنية هذا اذا لم يمكن

حمل الاسم بالزيادة على بناء فعيل وان امكن فكان يستغني بالزيادة عن المحذوف

فتقول في ميت ميت ولو رددت المحذوف لقلت مُيَيْت وفي هار هُوَيْر

وهو اسم فاعل من هار يهور هورا واصلها اير حذف عينها كما في شاك شاك اوليس

مقلوب هاير كما وقع في بعض الحواشي اذ حكمه مثلا ان تكون الياء كالتانيه ولذ

كنت تقول في الرفع هذا هوير بكسر الراء وبالنصب رايت هويرا باثبات الياء لفظا

كما تقول هذا قويض ورايت قويضيا وقد ذكر في الصنف ميلحد فحيح في اصله

لا يرد عند التصغير وهو ظاهر للتامل وكان هذا البحث مما ذكر في الشرح

المنسوب الى المصنف وهو انك لو رددت المحذوف لقلت هوير وهو سهو و

ان يقال لقلت هُوَيْر بالهمزة كما تقول في تصغير قايم قويم او هوير للادغام لان الواو

حذفت منه قبل قلبها همزة وبقاء الهمزة في المصغر فرع بقاؤها في المكبر فلو ثبت

في المكبر لم تثبت في المصغر فقلب الواو المردود ياء وتدغم في ياء التصغير وياء

مستوى الاَّ في فناؤه محذوف فاذا صغر قيل نويس ولو قيل انيس **قوله**
واذا وَلِيَ لما انجر الكلام الى ذكر اُحَيّ وحُيَيّ وقد وقع فيها بعد يا التصغير يا محركة فيه
القلب والادغام اورد الضيفه ههنا حكم الاسما التي يقع فيها بعد يا التصغير يا قبل الى
اليا وادغامها فيها وذلك على قسمين احدهما ان يجتمع فيه عند التصغير يا ان والثاني ان يجتمع
ثلوث يا ات فيقول اذا ولى يا التصغير واو كعروة او الف مثل عصى فزاد كرساله
قلبت تلك الحروف يا وادغمت فيقال عُرَيّة وعُصَيّة فرسيله اما في عروة فلاجتماع الواو
واليا وسبق احدهما بالسكون واما في عصى فلان الالف لما وقع بعد يا التصغير
واضطر والى تحريكها ردوها الى اصلها وصار كالاول واما في رسالة فلانهم لما اضطروا
الى تحريكها كسر قلبوها يا وادغموا وكذا الهمزة المنقلبة عن الالف فان تلك الهمزة
ايضا تقلب يا وتدغم نحو عطا واصلها عطاو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا بعد الالف
واذا صغر انقلبت الالف يا فرزال الموجب فرد الى اصله وقيل عطيو ثم قلبت الواو
يا لنظرها وانكسار ما قبلها فحصل عُطَيّي فحذفت اليا الاخيرة كما سيجي فقيل عُطَيّ
ثم اورد اعتراضا على الاصل المذكور بانه منقوض باسود وجدول فانه قد جاء في
تصغيرهما اُسَيّد وجُدَيّل مع انه يلي يا التصغير واو فيهما فاجاب بانه قد قيل ولكن الاكثر
فصيح واما الاسما بيانه ثم انه صحح في تصغير اسود نظرا الى الكثير وهو اعلام انه قال
التصحيح في الكثير انما كان لئلا يلتبس بالمعتل والتصغير يدفع ذلك ومن صحح في تصغير جدول
فلتصحيح جدول يحافظ على الالحاق ومن اعل وادغم وقال جديل فلان الادغام لا
يخرجه عن حركته وسكونه ثم اشار الى كيفية الفعل عند اجتماع ثلث يا ات في اخر الكلمة
فقال حذفت الاخيرة استثقالا للياات محضا الاخير بحذف لتطرفها وكون تطرق
التغير الى الاخر واذا حذفت صار نسيا وجعل الاعراب على ما قبلها فيقال هذا عطي
ورايت عطيا ومررت بعطي وكما عدها لقيل عطي بالرفع والجر وعطيا بالنصب كما ص
وكذا اداوة وهي المطهرة فنقول في تصغيرها اُدَيّة والاصل اديوة لانه انقلبت الالف

لو اتفقت بعد يا التصغير يا اه صارت مدغمة ثم قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها فصارت يا ادية
ثلاث يا ات حذفت الاخيرة نسيا وقيل اُدَيّة وصل غوية غويا لا انقلاب الالف
غاويه في التصغير واوا ثم قلبوا الثانية وادغمت فاجتمع ثلوث يا ات فحذفت الاخيرة نسيا
وقال بعض الشارحين لا يجوز تعلق قوله على الافصح بقوله نسيا فانه يقتضي جواز نحو
هذا عطي بكسر اليا حال الرفع ولم يقل به احد فهو متعلق بقوله حذفت الاخيرة فان بعض
النحويين جوّز واعطي حذف على ان يسكن اليا لحذف الضمة والكسرة منها لثقلها فيها
ويجب حذفها هذا حاصل كلامه واما قوله ان نحو هذا العطي فلو حركنا بكسر
فيه تنوين لئلا يلزم التقا الساكنين اليا والتنوين يحذف بحذف عطي فاو لحذف الضمة
والكسرة عنها التقا ساكنان التنوين واليا فلا بد من حذف اليا وكذا جوز ان
يكون متعلقا بقوله نسيا فانه للحذف الاخيرة من اليا آت والكلم في هذا الحكم من غير الا
ببعض الصور وكان في تصغير احوى خلاف وهل الحذف فيه اعلالي او لا اشار الى
ان الحكم كذلك في الجميع على الافصح اشارة الى انه في بعض صور اجتماع اليا آت خلاف
في ان الحذف اعلالي ونظيره كما في هذا ان هذا الاقتضا الذي حمل الشارح على
تفسيره ممنوع فان تعلق قوله على الافصح بقوله نسيا لا يقتضي جواز نحو عطي بالرفع
يعرف بالتامل **قوله** وقياس احوى اعلم ان احوى صفة بشبه من الحوة وهو لون يخالط
الكمتة مثل صدى الحديد فاحوى كاسود في عدم اعلال العين وهو يلي يا
التصغير فيه الواو ولذا ذكره ههنا وفي تصغيره لوجهان من على مصطفى سيبويه
مصغر احوى ومن لم يعل فيقول على المذهب الاول اصل مصغر احوى احيوي
قلبت الواو الاخيرة يا لوانكسار ما قبلها فصار احيوي ثم قلبت الواو الاولى يا
وادغمت في يا التصغير فصار احيي بثلاث يا ات ثم حذفت الاخيرة ثم اختلفوا في
ان الحذف اعلالي او اعتباطي فذهب سيبويه وعيسى بن عمرو كثير من النحويين الى ان
الحذف اعتباطي وذهب ابو عمرو الى انه اعلالي ثم اختلف القائلون بانه اعتباطي في انه

منصرف اولا فاختار سيبويه وكثير من النحويين انه غير منصرف لوجود وزن الفعل فان
التصغير لا يمنع منها عبارة بدليل قولهم اُصَيْفِر منكر فيقال هذا احَيّ ورايت احَيّ ومررت
باحَيّ واختار عيسى بن عمرو فيما بعده انه منصرف فيقول هذا احيّ ورايت احيا ومررت
باحيّ واستدل عليه بوجهين الاول انهم صرفوا احيرة وشرح معناها في الاصل اجير واشترط
فات الوزن بحذف لم يعتد وكذا ههنا والجواب عنه بان شيئا لبعد في امثالها على الهمزة
الكاينة في الاول فلما حذفت كان بخلاف ما نحن فيه اذ الحذف باقية الوجه الثاني انهم
قالوا في تصغير اُعَيْل بالتنوين فدل على انهم صرفوه والجواب عنه بان اصل اعيل
اعلاعل قاض باسكان اليا فحذف لم يعوض عن الاعلال بالتنوين في الرفع والجر
فيجعل جاعل التنوين للعوض عن الاعلال لانهم يصرف عنده بدل على قوله افضل
منك كما تقدم هذا كلامه على من جعل الحذف اعتباطيا واما من جعله اعلاليا وهو ابو
عمرو فيقول احي بالرفع والجر فرد عليه ان التنوين اما ان يجعل التنوين تنوين العوض
او تنوين الصرف وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يلزم ان تعاليا يقول على بكسر اليا
في الرفع والجر ورايت عطيا في النصب لا فرق بين اليا بين ولا قائل به واما الثاني
فلوجهين الاول ماذكرنا انفا فان اعلاله كاعلال قاض الثاني انه لم يصرف
نحو افضل اذا صغر كما في احي وخالف افيضل فان قال ابو عمرو الفرق ان افيضل
باق على كالاصغر انه هذا خرج عنه بالحذف اجيب بان الاعلال عرض فكان
ملزم منع صرف اعيل فان قال الفرق بين اعلى وبين احي لان الالف في اعلى باق
في احي كذلك فيصرف اعلى على البناء الالف ولم يمنع احي لحذف الاخر اجيب بان
الالف في اعلى متفرع على منع صرفه لانه لو صرف لزال الالف لالتقا الساكنين كذا
اليا على مذهبه فلو كان منع صرفه لبقي فعلم الله وقت ان ماذكره ابو عمرو توهم وهذا
كله على مذهب من يعل مصغر اسود واما من لم يعل ويقول اسيود فقياسه ههنا ان يقال
احيو قلبت الواو الاخيرة يا فيصير احيوي ثم يعل اليا الاخيرة اعلال قاض بالرفع

وبحر من مذهبه تعويض التنوين عن الاعلال بقول احي رجال وجئي نصا
بعد ليس مذهبه تعويض التنوين بقول احيوي بالرفع والجر واحيوي بالنصب **قوله**
في الموت قد ذكرنا ان التغير الواقع اما بالقلب وبالحذف او بالزيادة فلما فرغ من الاولين
وما يتعلق بهما شرع في الثالث فقال تلك الزيادة الملحقة التاء اولا فان لم
يكن حرف تاء نا اما كلمة من راسها كما في بعلبك اولا فان لم يكن كلمة من راسها فاما ان يكون
مدة اولا فهذه اربعة اقسام فان كان الاول وهو ان يكون الزيادة حرف التانيث فاما ان يكون
تاء او الفا مقصورة او ممدودة فان كانت تاء فاما ان يكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة باقية
ابدا كقصيعة في تصغير صاربة ليفرق بين تصغير المذكر والمونث فان كانت مقدرة فتظهر في
الثلاثي كعينة لئلا يجتمع فيقال التصغير والتذكير عريب وعرب شاذ والقياس بالتاء
لانها مونثان والعرس بالكسر امراة الرجل والعرس بالضم وليمة العرس مذكر ومونث
واما لم يلحق التاء بهما لان العرب في الاصل مصدر سمي به والنظر الى الصل لذي سوال عرس
وهو مذكر قال في الصحاح الحرب مونثة وتصغيرها حريب قال الخليل تصغيرها حريب
بلا تاء روايته عن العرب وقال المازني لانه في الاصل مصدر وقال المبرد الحرب قد يذكر
واستشهد فهو اذا حرب بها عمائر من حرب تلظي جرابها قال هو الطاير يحرك
اي خنق وطار وحراب البير جوعها من اسفلها الى اعلاها ولا نظير في الرباعي للاسما
وشذ قديديمة وريئة وقبل مع جمع لحاق التاء بهما ان الظروف كلها مذكرة الا الفلا
نظير التاء فيها الظرف انهما مذكرات اذ لا يعلم تانيثهما الا اخبار عنهما لانهما ملازمة للظرفية
ولا بوصفهما ولا باعادة الضمير اليهما الا بالتصغير فقط ولان الخوذلم يعني الملك ويعني خير
والوراء يعني ولد الولد ويعني خير فتصغيرهما بدون التاء يوهم انهما يعني الملك وولد
الولد فابتنا ان الحق الوهم وان كانت التاء مقصورة وهي زايدة بشرط الاسم نحو
حبلى وان كانت خامسة فما فوقها حذفت استثقالا كما فعلوا في حجيجي وسلم حجلة سد
في تصغير حبيجب وفي حولايا حويلي مكان حولايا واما قيل حويلي لانه لما حذف

مع الحاء وسكون الواو وعلم على موضع

الف الثانيث نحو حُبلى في قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت في الياء
الاخيرة فصار حُبَيّ ولا ينصرف لان منع الصرف انما كان لالف التانيث ولا التانيث الا ان عند التصغير
كانت بعد حرف ما سواه كان في الثلاثي او غيره لانها للزائد على اربع احرف اشبه كلا حرفين فيثبت
كانت بكه بعلبك وانما شبهت الكلمة الثانية في نحو بعلبك بيلو بلش بتصغير عن المركب وتكون
ما قبل الثاني منتجا تشبيها بالتانيث ولذا صغر الصدر فان الحق الثاني به والتنوين
من حيث انه نازل منزلة ذيله ونحو ذو هما بابك المنزلة وكذا المركب التضمين والصافي
فتقول احيد عشر سوا رزنه الجبل اوجب في اثنا عشر واثنا عشرة ثنيا عشر و
عش وتقول ابي بكر وعبيد الله فالحكم حكم القسم الثاني ايضا وهو ان يكون الزيادة
كلمة برأسها قوله والمدة الواقعة هذا هو القسم الثالث وسواء يكون الزيادة فيه المدة
فتلك المدة اما ثانية او ثالثة او رابعة ذكر الثانية في قوله فان كانت مدة ثانية والثالث
في قوله واذا كانت ولي ياء التصغير الثانية المذكورة واشار هنا الى ذكر الرابعة حتى
ان كانت واقعة بعد كسرة التصغير سلبت يا لسكونها وانكسار ما قبلها كر بذيل في كرد وس
وهي الطفة العظيمة من الجبل ومفيتيح في مفتاح وانما قال ان لم تكن ايها اي ان لم تكن الصحيا
يا لانها لو كانت ياء بقيت على حالها كقولك قنيديل في قنديل وان لم تكن واقعة بعد
الكسرة بان لم يكن بعد ياء التصغير كما في سكران وحمراء وانجال فيبقى المدة على حالها
قوله وذو الزيادتين اشارة الى القسم الرابع فتقول تلك الزيادة اما في الثلاثي
او في الرباعي فان كانت في الثلاثي فاما واحدة او اثنان او ثلاث فان كانت
واحدة فقط اذ عكس بناء التصغير من غير تغير نحو كُرَيم في كريم فلذلك لم يذكرها
وان كانت اثنين ولا يكون احدهما المدة الواقعة بعد كسرة التصغير فقد علم في القسم الثالث
فاما ان تكون احدهما فعلى او لا فان كانت احدهما فعلى فيبقى الفعلى ويحذف
الامثلة المذكورة اذ الميم موضحة للمشبه فالزيادة الاخرى نوضح ما يعرض لمن
انفعال وافتعال او غير ذلك والعنكر من الاعلام وهي بعلان شهوة الضراب فان لم

يكن احدهما فعلى فانت عند التصغير مخير في حذف ايهما شئت كما في قلنسوة النون والواو
فانهما زائدتان ولا مزية لاحدهما على الاخرى فان شئت حذفت الواو وقلت قُلَيْنِسَة وان شئت
حذفت النون وقلت قُلَيْسِيَة وكذا حَبَنْطى فان حذفت الالف قلت حُبَيْنِط وان حذفت النون
قلت حُبَيْط تنقلب لفه ياء لانكسار ما قبلها ثم تبدل اعلال قاض ونحو حبنطى الصغير البطن
والنون والالف فيه للالحاق بسفرجل فلذا تقال رجل حبنطى التنوين وان كانت
الزيادة ثلاثة غير المدة اذ هي بينا ابدا نحو مستدام في مقاديم جمع مقدام فيقال التنصغير
من الثلاث فتقول متيعر في متعنس فتحذف النون والسين فبقى الميم لانها افضل
من حيث دلالتها على اسم الفاعل واما ان كانت تلك الزيادة في الرباعي فتحذفهما
مطلقا اي سواء كانت احدهما فصلى او لا فانك تحذف الجميع فتقول في محرنجم محيرجم
بحذف الميم والنون لانك لو ابقيت شيئا منها لخرج عن امثلة التصغير قوله غير المدة
اي غير المدة الواقعة بعد كسرة ياء التصغير فانه لا يحذف شيء منها لانك اذا قلت في احرنجام
حريجيم بحذف الزيادة كلها غير هذه الالف لكان على بناء فعيعيل قوله ويجوز التعويض انه
قد يحذف الزيادة عند التصغير اشار الى جواز التعويض عنه بمدة بعد الكسرة انلم
يكن فيه المدة كما اذا صغر مغتلما بحذف التاء كان لك ان تقول مغيلم وتاتي بياء بعد
كسرة التصغير والفائدة في الحذف والتعويض عنه بمدة ان ذلك لا يخل بناء التصغير
بناء الزائد فانه يخل واما ما كان فيه المدة لم يمكن التعويض لاشتغال محله كما
تقول حريجيم في احرنجام قوله وبرد بعد النزاع من المسرد شرع في الجمع وهو اما
جمع قلة او جمع كثرة فان كان جمع قلة فيصغر على بنائه لقرب القلة من معنى التصغير
فتقول في اكلب واجمال اكيلب واجيمال ويجوز ان ترده الى الواحد وتقول
كليبات وجميلات وتقول في الزيد ون والهندات الزييدون والهنيدات
لانا نرجع الكثرة الى الواحد ونجمعه جمع السلامة فانها جمع السلامة اولى
هذا اذا كان جمع قلة واما اذا كان جمع كثرة فلا يصغر بنائه للتنافي بين الكثرة

والتصغير منظر اذا كان لمفرده جمع قلة ايضا كغلمان فان شئت رددته الى مفرده وهو الغلام
فصغرته ثم جمعته جمع السلامة اما بالواو والنون كما في مثالنا هذا فتقول غليمون وانما
جمعته بالواو والنون مع انه لا يجوز ذلك في مكبره لان المصغر كالصفة فلا يشترط العلمية في
جمعه بالواو والنون ولهذا لا تجمع الاسما اذا اردت تصغير جوير جمع فتصغرون ثم تجمع على دويرات
على حسب ما يقتضيه الاصل وان شئت رددته الى جمع القلة فتصغره فتقول غليمة واذ يرهذا
اذا كان له جمع قلة واذا لم يكن يتعين الرد الى المفرد وتصغيره ثم تجمعه جمع السلامة كما تقول
في شعراء ومساجد شويعرون ومسيجدات ولا ينتقض بذلك جمع الكثرة بما مر ان تصغير
يجمع للدلالة على قلة ما يتوهم كثرته هذا في الجمع واما في اسم الجمع فيصغر على بنائه لانه لا
واحد له من لفظه لانه مرادفة لجمع القلة وقد علم مما ذكرنا ان معنى قوله ويرد اي
يجب في جمع الكثرة انه يرد الى احد الامرين ولا يجب في جمع القلة انه يرد الى مفرده
بل يجوز واما اسم الجمع فلما لم يكن له مفرد علم انه يتعين تصغيره على لفظه وهذا اشكال
بمثل سكارى وحمر فانه ليس لهما جمع قلة ولا يجمع مفرده بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فكيف ان يقال انه لم يستثنه لانه علم مما ذكر في الكافية انه لا يجمع مثل ذلك جمع
السلامة فيكون قولها ثم يجمع جمع السلامة محمول على ما يجوز جمعه جمع السلامة ولا
يشكل بجمع الكثرة التي ليس له واحد مستعمل نحو عباديد لما نقول قال سيبويه رده الى
ما يجوز ان يكون له واحد فهو عبيد اما جمع فعلول او فعليل او فعلال واياما كان
فتصغيره عبيديد وجمعه بالواو والنون على عبيديدون وبالالف والتاء على
عبيدات قوله وما جاء لما فرغ من التصغير القياسي في المتمكن شرع فيما
هو شاذ وذلك على ثلاثة اقسام لانه شذوذه اما من جهة اللفظ او من جهة
المعنى اما الذي من جهة اللفظ فكانيسان وقياسه انيسين وكانه مصغر انسيان
كما استغني عنه بانسان كما جاء يدع على ودع ويترك وترك ودع الاستغناء عنه
وكذا عشيشية والقياس حذف الاخيرة كما في غطيط وجه انه لما صغر عشية

جمع ثلاث يا آت والقياس حذف الاخيرة كما في عُطيّة وعُيَيّة ولكن لو فعلوا
كذلك وقالوا عشية لالتبس بتصغير عشوة وهو ما بين اول الليل الى ربعه فابدلوا الياء
الوسطى شينا اذ بني عليهم زيادة احرف من جنس العين كما في ما بالتشديد وذكر في الصحاح
الغفا من تقال عشيجا عنكم من الظيمة اي لرد وا وهذا حي ثلاث يا آت ابدلوا من
الياء الوسطى حاء للفرق بين فعلا وفعلا محض بها لان في الكلمة حاء فيما فيه
وهو علة جمع نسائهم من الحلات وكذا اعيلمة واجيبة في غلمة وصبية وقياسها
غليمة وصبيبة وكذا ينما يصغر اغلمة واصبية لان غلمة ما جاء كغراب وصبا جوه
نبحاء كصبير ويما يجمعان في القلة على افعلة كاغربة واقفزة وبيابي التصغير الى
ما بهما ومن العرب من يجريها على القياس فيقول صبية وغليمة واما الذي من جهة المعنى
قسمان لان المراد بالتصغير ان يكون الشيء الذي تصغر عندهم متنقص اقترن في
المعنوي اما لانه ليس المراد الاستصغار بل قرب الشيء من الشيء كقولهم اصيغر منك ولا
يتعين ان المراد انه صغير لان لفظ اصغر يدل على الزيادة في الصغر فيتحقق ما الصغير
عن الصغير بهذا المعنى لكنه افاد تقريب ما بينهما من التفاوت اذ لو قلت هو اصغر
منك لجاز ان يكون التفاوت بينهما قريبا او بعيدا وكذا ما في الامثلة ولما لا
المراد الاستصغار كما في المصغر من شي آخر كقولهم ما احيسنه اذ كان معنى التصغير
الوصف بالصغر والفعل لا يصح وصفه بالصغر وانما المعنى تصغير من ينتسب اليه
الفعل ولذلك قال الخليل في اميلحا انما يعنون الشيء الذي يصفه بالملح كانك قلت
زيد مليح وعلم من هذا ان الاصل في الفعل ان لا تصغر قوله ونحو جميل مريد
ان هذه الاسما وضعت في الاصل على التصغير كانهم لم يتكلموا في الاصل تصغيرها
وذلك قليل وجميل طائر على صورة العصفور والكعيت العندليب قال سيبويه سالت
الخليل عن كعيت قال انما صغر لانه بين السواد والحمرة ليدل على ذلك المعنى فاذا
جمع رد الى المكبر المقدر لانه ليس للمصغر جمع على جيا الرما والتي جميل وكعيت

وجلون وكعتان فذلك ذكره على ان المكبر في المتدبر جحل وكعت لان وجلون جمع وفي كعتان فذلك ان مكبر في التقدير اكعت لان فعلا جمعه **قوله** وتصغير الترخيم ان يحذف الزوايد كلها وتصغر الاسم ويسمى تصغير الترخيم لما فيه من الحذف لان الترخيم التسهيل لغة ومنه صوت رخيم اذا لم يكن قويا فتقول حميد في احمد ومحمد ومحمود ولا يبالي بتغير المعاني بالقراين **قوله** وخولفوا بالمبهم من كبنه تصغير ما يصغر من الاسما وشاذا وهما ادى وذلك لما مر ذكره حكم الفعل اشار الى حكم الاسما المبنية وانما مر بذكر الاسما المعربة التي لا تصغر ما الاسما المبنية فهي باعتبار التصغير قسمان قسم يصغر لكن يخالف تصغير المتمكن وقسم لا يصغر اما الاول فبعض اسما الاشارة والموصولات فزادوا قبل اخرها ياء وزادوا في اخرها الفا فقيل في ذا وتا ذيا وتيا لانهم لما زادوا قبل الاخر ياء انقلبت الالف ياء وادغمت يا التصغير في يا و وضمّوا الالف وانما حركت بتخصيص المبهمات بحركة ما سواها لمخالفتها الساير الاسما لانها تشير على الحاضر بخلاف نحو جحل وترس فان الواضع الضم للتصغير وعوضوا بها الالف في الاخر لان هذه الاسما مبنية وسكون الاخر هو الاصل في البناء فان بقي في الاخر حرف لازم السكون تذاوفي ما اليا بانية لانه لما لم يضم الصلة لم يمتنع ووقوع اليا الساكنة بعد الحرف الاول ولا تصغر ذي وذه لئلا يلتبس بتصغير الذكر وللاستغنا بتصغير تيا عن تصغيرهما ولا يجوز ان يقال قبل اخرهما يا ان لانه لو كان كذلك لحذف قيل في الذي الذي وفي التي اللتي ولكن قالوا اللذيا واللتيا لانهم لما زادوا قبل الاخر لاجتمع مع يا اخرى فادغموا وضموا الالف وفتحوا ما قبل يا التصغير ايضا لكون ما قبل يا التصغير فيها اخر واما اللذيون فلانهم زادوا اللذين قبل اليا يا وقبل النون الفا فصار اللذيان ثم ابدلوا الضمة للتصغير والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية واما اللتيا فانما حصل برده الى الواحد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة وانما قيدنا بالبعض لان

لان ثم وهنا ومن وما وذو الطايية لا تصغروا ما القسم فكالضماير فانما لا تصغر لان التصغير كالصفة وهي لا توصف وايضا ومتى ومن وما اما الشبيه بالحرف فالحرف لا يوصف فلا يصغر ولانها على وجه لا يمكن تصغيرها وجب ان يستغنى بتصغير الظاهر من تصغيرها وكذا الاستغنا بتصغيرها عن تصغيره ولم يعكس لانها يحذف النون والتصرف فيها اخل بها الاسمية من مثل فلما الاسما المعربة التي فيها مع التصغير معارضة وغيرها تحمله في معنى الحرف وحسبك لحمل البطئية فيه والاسم العامل عمل الفعل فذلك علة لا تصغير نحو صويرب زيدا ويجوز تصغيره في غير وقت علة لا تصغير نحو صويرب لعدم قوة معنى الفعل **قوله** المنسوب الحرض من النسبة ان يجعل المنسوب من المنسوب اليه او من اهل تلك البلد او الصنعة فائدتها فايدة الصفة وانما اختير الياء علامة لانها علامة حادث ولاندها من علامة وكانها من حروف اللين لخفتها وكثرة زيادتها وانما اختير بالاخر لانها غيرة الاعراب من جنس العروض موضع زيادتها سوى الاخر وانما لم يلحق الالف لئلا يصير الاخر تقديرا ولا الواو لانها اثقل وانما كانت مشددة لئلا يلتبس بياء المتكلم وانما قال البدل ثم لم يخرج نحو كرسي فانك اذا قلت بغدادي فقد لحقت اخره الياء المشددة ليكون نعتا الشي المنسوب الى بغداد واعترض بعض الشارحين على هذا التعريف من وجهين الاول انه يقتضي ان يكون المنسوب هو المنسوب اليه والثاني ان الذي لحق اخره يا ونسل لا يدل على نسبته الى المجرد عنها لانها واحدة وجوب الاول انه لا يصدق على المنسوب اليه انه يدل على نسبته المجرد عن الياء واذا لم يصدق ما ذكر في تعريف احدهما على الاخر يلتبس ان يكون احدهما عين الاخر وعن الثاني انه من الظاهر البين ان المراد بالملحق باخره يا هو المركب من المنسوب اليه ومن اليا المشددة والمجرد عن اليا والشدة هو المنسوب فقط وغيرها اليا واحد ثم اعلم ان الضمير في الحق الذي يعم من اللفظي يدل على انه توهم ان الضمير في قوله عايدا الى الملحق لكنه ليس كذلك بل هو عايد الى الالحاق الذي يفهم من قوله ليدل

الملحق تدري بالياوان قري بالتاء فهو عايد الى اليا المشددة اي ليدل الالحاق او الياء المشددة على نسبة الملحق الى المجرد عن الياء والصواب ان نقول ان الضمير يعود الى المجموع المركب المنسوب اليه من اليا المشددة وهو الملحق باخره اليا بالمعنى المراد هنا لا بالمعنى الذي ذكره لكن الشارح واعترض بالمعنى الذي ذكره **قوله** وتغيير باعتبار النسبة ومدلولها الى اخر مغاير له لا ترى ان قولك دمشق اسم للبلد ودمشقي الرجل المنسوب اليه وغير تغير محالة الى الحال لانه كان معربا عن اليا فصار بها وكان اعرابه على قبلها فصار على طرف الاسم تغيرات شتى وتلك التغيرات على ضربين جارية على القياس المطرد في كلامهم ومعدول عن ذلك ثم ان المصنف قدم التغيرات القياسية وبعد الفراغ منها اشار الى غير القياسية اما القياسية فمنها حذف تا التانيث فهو واجب نحو ابنت رجل الى ضاربة فلو بقيت تاء التانيث لكنت مونثا المذكر ولا يرد عليه ما قيل انه لناء لتانيث المنسوب لا التانيث المنسوب لان المراد انهم استكرهوا بقاء تا التانيث في صفة المذكر وايضا يلزم اجتماع التانيثين في نسبة مونث الى مونث نحو امراة بصرية وايضا استكرهوا وقوع تاء التانيث وسطا وانما قيدنا بالتاء لان الف التانيث لا تحذف منها لان التاء علم للتانيث وليس الالف كذلك ثم ان حذف ولم التانيث دخلت يا النسبة فلو وقع الاسم صفة مونث وجب حمل التانيث للتانيث بعد واو وهذا بخلاف ذلك ومما حذف زيادة التثنية وجمع الصحيح اذا لم يسم بهما فالنسبة الى ضاربان ضاربون ضاربي لان المعنى يحصل بالنسبة الى المفرد ويمنع الزيادة ضايعة ولانك اذا قلت ضاربانى وضاربوني لجمعت على الكلمة اعرابين احدهما بالحرف والثاني بالحركة اما اذا سمي بهما فاما ان تعرب اعراب المفرد بالحركات فقيل ضاربي ونحوه قياسا وان لم تعرب اعراب المفرد فالاعراب على ما كان عليه نقول ضاربون نحو قنسرين في حال الرفع فعلى الاول ثنيتها لانك اخرجتها عن احكامها التي كانت لها قنسرون

فكما يعين التنبيه ويجمع كما في عمران وعليس وعلى الثاني يحذف الا ان احكامها باقية وتشرين علم بتغير مصرف لعليوا لتانيث **قوله** ويتبع الثاني هذا شروع في سابر اقسام التغيرات القياسية فتقول الاسم الذي يراد النسبة اليه اما ان يكون جمعا فان لم يكن جمعا فاما ان يكون مركبا او لا فان لم يكن مركبا فاقسامه المذكورة في الكتاب اربعة الاول ان يكون الاسم يجيء اذا نسب اليه ذلك الاسم يجتمع معها النسبة كرمان او اكثر الثاني ان يكون في اخره حرف علة الثالث ان يكون في اخره بعد الف الرابع ان يكون على حرفين بحذف الفا او العين او اللام ويمكن جعل الاقسام ثمانية بان يجعل القسم الاول ما فيه تاء التانيث وزيادة التثنية والجمع ثم يذكر بقية الاقسام على الترتيب الذي ذكرنا. اما القسم الاول فنقول في ضبطه كلام اما ان يكون ذلك الاسم على ثلاثة احرف او اكثر فان كان على ثلاثة احرف فاما ان يكون لامه حرف علة او لا فان كان حرف علة فنذكره في القسم الثاني من الاقسام الاربعة ان شاء الله تعالى فان لم يكن حرف علة فاما ان يكون فاؤه ايضا مكسورا او لا فان لم يكن مكسورا فتحت عينه سواء كان فيه التاء نحو شقري في النسبة الى شقرة وبي شقايق النعمان ولم يكن كسرى كرهوا توالي اليائين والكسرتين مع قلة حروف الكلمة وان كان فاؤه ايضا مكسورا نحو ابل فمنهم من يفتح العين لما ذكرناه ومنهم من يبقي الكسرة لان اللسان يعتاد في جهة واحدة فلم يستثقل وان كان على اكثر من ثلاثة احرف فاما ان يكون على اربعة احرف او اكثر منها فان كان على اكثر كمعرغل ومستخرج لم تغير الكسرة البتة ولا يستثقل لبعد من الجنس وان كان على اربعة احرف فاما ان يكون قبل الحرف الاخير المكسور او بعد حرف لين او لم يكن فالغلط ان يكون الحرف الثاني من ذلك الاسم متحركا او ساكنا فان كان متحركا كعلبط فلم تغير الكسرة ايضا وان كان ساكنا فلا تغير الكسرة فنقول تغلبي لانه بعد حروف الاسم كثيرة فلا يجري عليه الخفة وضعف حركته بكان حركته ولان الساكن حاجز بين المتحركين فخف اللفظ ومنهم من يفتح فيقول تغلبي لان الثاني ساكن فهو كالمعدوم

فصار كمن ... بحكم تدغل ومستحج وعليط كما ذكر سيبويه في شرح الهادي ويمكن ان
ان يقال كلهم الصفا ... عليه لان يتدبر ... الثاني معنوي محلوف ...
تعلي محذوف لفظ ... ثم الا عن تعلي ما زاد على ثلاثة احرف من القسم الذي
يحا فيه سوى الذي تقدم فيه على المكسور او تاخر حرف لين ويكون ... ذكر ذلك
من بعده دون الياتي فانهم ... على الافصح مع انه اختلاف في البعض
كتد غل ومستحج وعليط لانه لما اراد ... ان يحكم جميع ما كان على ثلاثة احرف سوى الثنى
بحكم ... وجار ... الفتح كما ... الى ... بحكم ... العالم على الفتح
هذا اذا لم يكن قبل المكسور ولا بعد حرف لين واما اذا كان فاما ان يكون بعده او قبله
فان كان بعده فيكون على وزن فعيل وفعيلة لا محالة اذ ... الكلام فيما لا يزيد على اربعة
ولا ... بالياء والى هذا القسم اشار بقوله ويحذف الياء ... كان فعول وفعيل وفعيلة
وفعيلة قريبة من فعيل وفعيلة لفظا ... ذكر الجميع ... فنقول اما ان يكون
معتل اللام اولا فان لم يكن معتل اللام ... الياء والواو ويبدل الضمة والكسرة
فتحة من فعيلة وفعولة دون فعيل وفعول ... بشرط صحة العين ونفي التضعيف في فعول
حنيفة وشنوءة حنفي وشنئي ... وفي حنيف ... حنيفي وشنوئي فرقا بينهما
والموت اولى بحذف لا ... اياه اما معتل العين فلم يغيروا فيه ... وقالوا طويلي
طويل وطويلة لانهم لو قالوا طولي ... كالواو ... ما قبلها ... ولم
التغيير اللبس ... لم ... الاستثقال ... في قوول ...
المضاعف ... ايضا ... في المذكر والموت لانهم لو حذفوا
الياء والواو وقالوا ... الى ... زيادة التغيير
اللبس ... ايضا ... قوله
فعيلة اي ويحذف ايضا الياء من فعيلة بشرط ان لا يكون مضاعف ... في جهينة جهني

فعيل وفعول ... ولا يشترط فيها صحة العين لا تخرج العلة اذا اعل كما ... ولا
فلما لا ينقلب الفا فلا يلزم الحذف ... واما المضاعف فلا ... في شديد
حيي لان حذف الياء يؤدي الى ... لو لم يدغم احدى المثلين في الاخر فيزاد التغيير
اللبس لو ادغم ... تقول ... شديد وطويلي ... الياء ... في فعيلة بشرط
صحة العين ونفي التضعيف ولم يذكر ما ... في فعولة ... القول ... بقوله
مضاعف في فعيلة ... العين اشارة الى ان ... ذكر فعل وفعلة
فعول وفعولة وفعيل وفعيلة ... قوله وسليقي ...
عليه وبهذه كانت ... على فعيلة ... والقياس سليقي وسلي وعميرة ...
حذف الياء وابدال الكسرة فتحة والسليقي ... سليقة ... فال
... بلحوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب وقيل في سليمي ... كذلك
لئلا يلتبس ... في ... وعميرة ... في ... كلب قوله وعلقي وهذا ايضا
كان واردا ... على فعيلة حيث ... والقياس ... جتي ... ضم العين
للفرق بين هذا المنسوب ... الى عبيدة ... وكذا ... للفرق ايضا ...
... قالت الى ... على الاصل ... ايضا
اشد لان ... عدم ... في ... الاولى رجوعا الى الاصل واما ...
قوله وخريبي ... على فعيلة والقياس ... نسبة الصغرى ...
... في ... لئلا يلتبس بالمنسوب الى ... جمع ... الزيادة قوله
وثقفي ... على فعيل والقياس ثقيفي قوله وهذيلي ... وارد على فعيل
والقياس ... ومليحي وقيل انما فعلوا كذلك لدفع اللبس فانهم

قالوا في قريش اسم دابة قرشي وفي فقيم ... فقمي ... وفي ... سليم ... ملحي ...
وما بعده عطف عليه وقوله شاذ ... قوله ويحذف الياء ... فيما لم يكن معتل ... فعيل
وفعيلة ... في المعتل اللام ... وقدم فعيلة ... او مؤنثا ... الى
... الى غني ... الياء الاولى وقلبت ... اجتماع الياءات مع
... النون ... كما في ... تقول ... ولو ... وبني ...
الياء الاولى وقلب ... وحي ... اذ ليس قبلها ... الكسرة ... بني
... فتح الهمزة شاذ والقياس ... قوله وحيث ...
ذكر ... اما ... فاذا ... الياء الاولى ...
الاخير واو ... قوله واما ... من فعيل ... شرع في فعول
... عدو ... بالواوين ... في عدوة
... بين المذكر والموت ...
لا ... الى ... اصل ... ولم ... شنوءة لان الادغام
اجرى مجرى الحرف الواحد وقال سيبويه ... حيث الواوين وفتح ...
للفرق بين المذكر والموت كما في ... الى فعل في الاول ...
في ... فعلا وفي الثاني ... فعل ... في الحكم ... لا
... وما ... والياس ... قوله ويحذف الياء ... فيبعد المكسور حرف
لين وما يتعلق ... الابحاث شرع ... قبل المكسور فنقول لا
يخلوا اما ان يكون المكسور ايضا حرف علة يجب
الادغام اولا فان كان الثاني

فان كان الثاني فاما في اخر حرف ... في القسم الثاني ... ويب
الي ... كالي ... وعاوي ... ان كان الاول فيحصل ما ... شدده
لا محالة ... ميت فتحذف الياء الثانية فتقول ... ومتى ... كسرتين ... ربع
ياءات ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى ... حرف العلة و ... ما قبلها فيلزم
الثقل ... زيادة التغيير مع ... قوله ومهيمي ...
حكم ... وحذف احدى الياءين حال النسبة وان كان على ... ار ... اخرى
والهيم فيما هو اعلى ... ذكرها ... فتقول ... ان كان اسم ...
الغنى ... في ... الياء الثانية ... كما في ...
لانه لما صغر مهوم حذف منه الواو الاولى فصار ... ثم قلبت الواو ... بالوقوع
الياء الساكنة ... ادغم ... ولفظ اسم الفاعل ... ايضا ... فلو ...
الى هذا ايضا ... احدى الياءين ... الياءين ... كما هو وقالوا
... الاستثقال ... لان ... من غير الادغام كما ...
... مصغر ... بهذه الزيادة ... لم يحذف ... العين
فكان التعويض ... شاذ لان ... حذف الياء الثانية
وقلبت الاولى الفا ... شذوذه ... نظرا لان هذا الاعلال لا يتعلق
بهذا الباب كما ذكرنا حذف الياء الثانية ... شذوذ ... الياء
الياء الساكنة وقلبت الثانية ... الفا ... حذف الاولى
لقياس حذف الثانية ... لو كان كذلك لا يكون القلب فيه شاذ
... في الاعلال والحاصل ... الثانية كما ذكرنا ...
كان هذا ... لنبيه ... شذوذه ... ولما كان ... ايضا
شاذ ذكره في الاعلال قوله ... من القسم الاول شرع في

القسم الثاني وهو ما يكون آخره حرف علة فهو اما الف او واو او يا فان كان الفا فاما

ثالثة او رابعة او خامسة او سادسة فان كانت ثالثة فتقلب واوا سوا كانت منقلبة عن

واو او يا واما اذا تساهلوا سادسة من اصل فتحذفها الحاقا بالاسم لتنقص عن اقل الاصول

واما ظهيا وادا فلا بهنا ان كانت عن واو كعصوي وان كانت عن ياء كرحوي لتجنب الكسرة

والياآن وان كانت رابعة منقلبة او لا فان كانت منقلبة فالاحسن ابدالها واوا سوا كانت عن

الواو او الياء كملهوي من الملهو ومرموي من المرمي لانها بدل من اصل فهي كالاصل و

يجوز حذفها فتقول ملهي ومرمي لان الاسم لم ينقص بحذفها عن اقل الاصول وان لم

تكن منقلبة فاما ان يكون الحرف الثاني من الاسم الذي هو فيه ساكنا او متحركا فان

كان ساكنا كحبلى فيجوز الحذف لزيادتها وقلبها واوا تشبيها زيادة الالف لها تشبيها

لها بالالف الممدودة كصحراوي وان كان الحرف الثاني متحركا بمنزلة حرف آخر فالالف في

حكم الخامسة التي يترك صرف هند وذعد ولم يصرف سقر وقدم علمين لان الحركة

صيرتها في حكم الخامسة فيجب حذفها كجمزى وجمزي واعلم ان المراد بالمنقلبة ما كانت منقلبة

عن حرف اصلي فالف الالحاق وان كانت منقلبة عن اليا حكمها حكم الف التانيث

فيجوز في معزى معزوي تشبيها بالمنقلبة عن الاصل كملهوي ويجوز معزي تشبيها بالف

التانيث كحبلي ومعزي كحبلي فان كانت خامسة كحبارى وهو معدول مثل المعا

او سادسة كقبعثرى وهو الجمل العظيم الشديد فالحذف لا غير لطول الاسم وقول

العامة مصطفوي خطأ والصواب مصطفي **قوله** وتقلب اليا الماقع مما في آخره

الف شرع فيما آخره يا او واو وخلط حكم احدهما بالآخر لتقاربهما في الحكم

فنقول اليا المتطرفة اما ان تكون مخففة او مشددة فان كانت مخففة فاما ان يكون

ما قبلها متحركا او ساكنا كالواو المتطرفة ايضا اما مخففة او مشددة لكن المخففة

لا يكون ما قبلها الا ساكنا لانه لو تحرك ما قبلها انقلبت الفا وليس في الكلام اسم

متمكن في آخره واو قبلها ضمة او كسرة واذا كان كذلك فنتكلم في اليا المتطرفة

المخففة التي تحرك ما قبلها فنقول ذلك المحرك لا يكون الا الكسرة لانها لو كانت

فتحة انقلبت الفا فلا يكون مما نحن فيه وليس في الكلام اسم متمكن في آخره يا قبلها

ضمة فاليا المتطرفة المخففة المكسور ما قبلها اما ثالثة او رابعة او خامسة او سادسة

فان كانت ثالثة كما في عم من عمي عليه الامر اذا التبس ورجل عمي اي جاهل

في شج من شجي اي حزن قلبت في النسب واوا كراهة اجتماع اليات وفتح ما قبلها

كما في عم وشج وان كانت رابعة كقاض ففيها وجهان فتقول قاضي وهو الافصح كراهة

اجتماع اليات والكسرتين لو لم تغير ولو غيرت بان قلبت واوا وفتح ما قبلها

كما فعله بعضهم اجرى لها مجرى اليا الثالثة لسكون ثانية كما اجرى ملهوي

مجرى تحوي بلزم زيادة التغيير مع اجتماع حرفي العلة فهذا وان القسمان

وعلما يا بما في القسم الاول وان كانت خامسة فاما ان يكون قبلها

مشددة او لا فان لم يكن حذفت فقيل مشتري وان كان قبلها يا مشددة كمحيي اسم

فاعل من حيي يحيي واصله محيي اعلت الاخيرة اعلال قاض فاذا نسبنا

حذفت الاخيرة كما في مشتري فيصير محيي بثلث يات كاميي فيجوز الوجهان

كما تقدم وان كانت سادسة حذفت كما في مستقصي **قوله** ونحو طيا اوغ

مما آخره يا مخففة قبلها حركة شرع فيما آخره يا او واو مخففة قبلها ساكن

فنقول فاؤه اما مفتوح او مكسور او مضموم وعلى التقادير فاما مذكر او مؤنث

واختلف في مثل ذلك فاختار سيبويه ان النسبة اليها هي من غير تغيير

التا من المؤنث فيقال في النسبة الى ظبي وظبيي كما في عمرو عمري لان

حرف العلة اذا سكن ما قبلها كان حكمها حكم الصحيح واختار يونس فيما الاما فيه

واما ما فيه التا فيقال بحركة فيه الساكن وتقلب اليا واوا ان لم تكن يا فيقال في ظبية

وعروة ظبوي وعروي قياسا على عموي في عمية هذا القياس بعيد لكون ما قبل اليا

والواو في ظبية وعروة ساكنا وفي عم متحركا وكان الخليل يعتذر في بنات اليا دون الواو

لجهين الاول انه حمل ظبيا على عم لئلا يجتمع اليات فانه مستكره والثاني انه قد جا

في الياء حيث قالوا زنوي بالنسبة الى بني زنية وقروي بالنسبة الى قرية وقد

ولسيبويه عن الاول بان اجتماع اليات انما كان مستكرها لكن السكون يجبره

وعن الثاني بانه شاذ لا يحمل عليه وبدوي في نسبة البدو شاذ عند هما والقياس

السكون **قوله** وباب طي لما فرغ من اليا والواو المتطرفة المخففة شرع في

المشددة وهي اما بعد حرف الاول او الثانية او الثالثة او الرابعة فان كانت

بعد حرف الاول فان كانت يا رد الياء الاولى الى اصلها وفتح كما في طي

وتقلب الثانية واوا لئلا يجتمع اليات فيقال في طي طووي لانه من طويت وفي حي

حيوي وان كانت واوا بقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع

فيقال دوي وكوي في النسبة الى دو وهو البادية والكوة وكو وهو ثقب البيت وان

كانت بعد حرف الثانية كعدي وعدو فقد تقدم في القسم الاول وان كانت بعد الثالثة

والبه اشار بقوله وما آخره يا مشددة بعد ثلثة فلا يخلو اما ان تكون اليا الاخيرة

اصلية او زائدة فان كانت اصلية كمرمي فيها وجهان الاول حذف الياء الاولى وقلب

الاخيرة واوا كما في عمي والثاني حذفهما استثقالا وان كانت زائدة كرسي حذفت

مع ما قبلها وتبادر كرسي لنحو هذه اليا نسبة اليا نسبة الشرو التي كانت قبلها حذفت

وان كانت بعد الرابعة كبختي اسم رجل فانك اذا نسبت اليه حذفتها اليا والنسب

وكما تقدم قولك اسم رجل لانه لو كانت جمعا رد الى الواحد كما في بختي نوع

من الابل وجمعه بخاتي غير منصرف واذا سمي به لا ينصرف ايضا كما في صحاري لكن

اذا نسبت اليه قلت بخاتي ليس من لبث الكلمة الا ترى انك لو نسبت الى جمال قلت

جمالي مصروفا ولو كانت يا النسبة لكن منصرفا هكذا ذكر في الشرح المنسوب اليه وفيه

نظر لانه ليس جمع ولو قيل لو كان المراد اليا الجمع لكان بعيدا عن التوجيه يعرف بالتامل لم قيل

فيه ومن ثم قال الوارث يمانيا ولم يكن واردا على لغة التي لا تنع الاحيا يعني يمني يا النسب

لست من البناء لم يكن يمانيا ويمانيا مشددة اليا وخفيفة ولا يرد بطريق الاعتراض على ما

قالوا انفاعل لو تفاعيل وكون يمانيا لا يكون الا جمعا او يقول المعنى ان يا الشام لم يكن

داخلا في بنية الكلمة فالوارث يمانيا يعني بالنسب مصروفا ولم يجعلوه من الصيغ التي

لا يكون الا جمعا وهذا اقرب للفظ لكن يرد عليه الاعتراض المتقدم وكذا نقول في

النسب الى شافعي شافعي وسقوطه ذكر في الصحاح ان النسب الى اليمن وهو بلاد

العرب يمني ويماني مخففة والالف عوض من يا النسب فلا يجتمعان قال سيبويه وبعضهم يقول

يماني بالتشديد ولم يذكر المصنف ما في آخره الواو المشددة كعتو والظاهر ان النسبة اليه عتوي

والاولى ان يقال **قوله** وما آخره همزة لما فرغ من القسمين الاولين من الاقسام الاربعة شرع في

القسم الثالث منها وهو ما آخره همزة بعد الف فهي اما للتانيث او اصلية او منقلبة عن حرف

اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت للتانيث قلبت واوا كحمراوي في حمراء لكن الرهق انقل

من الواو ولم تقلب يا لئلا يجتمع ثلث يا آت مع الكسرة وشذ صنعاني في النسب الى صنعاء اليمن

وبهراني في النسب الى بهرا اسم قبيلة والقياس صنعاوي وبهراوي من العرب من يقول فابدلوا

من الهمزة النون لان الالف والنون تشابهان الف التانيث فلهذا في نحو الافي النسب

الى دهنا وهو بلد والطهر كما في صنعاني وتضم الرا في النسب الى الملائكة وحكي فيقال الهم الروح

للطافتهم واستتارهم عن الناس فرد والالف والنون للفرق بينه وبين النسب الى

روح الانسان قال ابو عبيدة تقول العرب لكل ما فيه الروح من الناس والجن و

ومجلولا منه وحرها اضافته بيت البلاجرة منه من الخوارج اذ كان اول مجتمعهم بها
وتحكيم وياوان كانت اصليت ثبت على الاكثر لقوتها باصالتها فتقول في فتاته و
هو اجل التسكين فيه اذا انسكت قرآوي وسنم من قبلها اوا واستعمالا وان كانت
منقلبة عن حرف اصلي ككسا فيه اصلها كساو ورداي قلت حرف العلة يقع لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة كما يجي او عن حرف الالحاق فنحو علباو وهو عصب العنق والمنه
فيه منقلبة عن ياء زائدة للالحاق فيها وحيان الامر تشبيها بالاصلية والقلب
واواتشبيها بالهمزة التي للتانيث **قوله** وباب سقاية لما بين حكم ما انقلب فيه
حرف العلة بعد الالف همزة لوقوعها طرفا اشار الى بيان حكم ما انقلب فيه حرف
العلة بعد الالف همزة وذلك بان لا يكون طرفا او لا يكون الالف زائدة فباب سقاية
وشقاوة اشارة الى الاول وباب اي فيه اشارة الى الثاني فنقول في الاول حرف
العلة بعدها واقعة بعد الالف ان كانت يا قلبت همزة فيقال سقائي بالهمزة
الياءات مع ذهاب الرابع فهو الثالث قلبوها وام يبعد كما يجي في ذواي وان كانت واوا
ثت فيقال شقاوي في شقاوة اذ لم يستثقل الواو مع الياءين كاستثقال الياءات فيها
ح الثالث في تقدير الوطف بالالف عنها وامافي الثاني وهو باب اي فيه وهو لام
الثلاثي الذي يقع فيه الياء بعد الف منقلبة عن حرف اصلي فلا تكون التاء الثالثة فارقة بين الو
حده وجمعه فيجوز ابي ثلاث يا ان كظبي بسكون ما قبلها وان اي بالهمزة كسقائي اذ الياءات
فيما وقعت بعد الالف فلا وجه لاستثقال الياءات هنا لتقدم حرف العلة عليها خلاف
ظبي والياء اذا استثقلت قبل يا النسبة قلبت واوا فيها **قوله** وما كان على حرفين فلا يرجع
من الاقسام الثلاثة في القسم الرابع والمراد بيان ما يرد لامه المحذوف عند النسبة
صار الى حرفين بالحذف وذلك على ثلثة انواع ما يجب فيه الرد وما يمتنع وما يجوز

يجري فيه الرد صنفان الاول ان لا يكون متحركا الاوسط في الاصل والمحذوف لامه ولم يعوض
عن المحذوف بهمزة وصل كابوي واخوي وستهي في ست واصله سته وهو الاست
وانما يجب الرد لانهم لو لم يردوا لاختل اي في الكلمة بسبب حذف اللام وحركة العين
بحركة الاعراب انما هي لمحل يا النسب مع ان المحذوف لام وهو قابل للتغيير فان
قلت هذا منقوض بقولهم دمي ودموي مع ان دما متحرك الاوسط في الاصل
والمحذوف لام ولم يعوض همزة وصل قلت ان دما في الاصل فعل بسكون
عند سيبويه والاخفش نعم هو عند المبرد فعل بفتح العين واستدل عليه بقولهم
دمي يدمى دما كما يقال فرق يفرق فرقا وحذر يحذر حذرا والصفة منه دم
كحذر وفرق وهذا ضعيف لجواز ان يكون البنا على وزن فاذا استوي معا
كان مصدره ذلك الفعل على غير وزن ذكر البنا يجب اي حسبا اذا
اشتكى جنبه والفعل ماخوذ من الجنب بسكون النون والمصدر بفتح العين فكذلك
فيما نحن فيه واستدل ايضا بقولهم في التثنية دميان بقول الشاعر فلسنا على الاعقاب
تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر الدما فانه لما اضطر اخرجه على اصله وقال الم
في شرح المفصل ان قولهم الدميان وتقطر الدما ونحوه دليل لكونه شاذا في قال سيبويه
انه يجمع على دما ودمي كدلو وظبا وظبي ولو كان متحرك العين كعصى لجمع على فعل
وقال المبرد جمعه يخالف لظاهره وبالجملة بني الكلام على مذهب سيبويه الصنف الثاني
ان يكون المحذوف فاه وهو معتل اللام كشية وهي كاللون يخالف معظم اللون واصلها وشي
حذف فاؤها كما يجي فاذا نسب اليها يرد المحذوف لانه لو لم يرد فاما ان يقال شيي
فتحذف الياء وهو منكر او يقال شوي فلو يكون فيه تغيير على حذف الواو الذي ليس
في كلامهم كلمة فاؤها ولامها واو الا الواو واذا رد المحذوف وجب فتح الشين لانه
لو بقي ساكنا لزم بقاء الواو مع موجب الحذف ثم تقلب لامها واوا فيقال وشوي

صل

ولجاز الاخفش وبتبويها السكون على الاصل في وجهي والفرق ان الواو في وجهي مفتوح
مجاوره ما يجئ فيه **قوله** وان كانت لامه صحيحة هذا شروع فيما يمتنع فيه الرد وهو ايضا
صنفان الاول ان تكون لامه صحيحة والمحذوف فاء كعدة واصلها وعد فاذا نسب اليها
يقال عدي ولا يرد المحذوف لانه لو رد فاما ان يحرك العين او لا يفتح العين
فيلزم بقاء الواو مع موجب الحذف او يحرك بفتح فيكون التحرك من غير موجب
ان المحذوف غير اللام التي هي محل التغيير وكذا زني في زنة واصلها وزن والثاني
ان يكون اللام صحيحة ايضا والمحذوف العين كسهي في سه واصله سته واما لم يرد
بين النسب لما حذف منه اللام وبين النسب الى ما حذف منه العين ولم يعكس لان اللام
محل التغيير فهو اولى بالرد وقوله والمحذوف غيرها اي غير اللام سوى كان فاء او عينا
فيجا عدوي في النسب الى عدة وليس هذا ردا للفا المحذوف والا لوجب ان يقال وعدي
بل هو كالعوض عن المحذوف **قوله** وما سواهما المانع مما يجب فيه الرد ويمتنع شرع
فيما سواهما وهو ثلثة اصناف الاول المحذوف اللام المتحرك الاوسط الذي عوض
فيه عن المحذوف همزة وصل كابن **والثالث** المحذوف اللام الساكن الوسط الذي عوض
فيه عن المحذوف همزة وصل كاسم واصله سمو لما سبق والثالث المحذوف وان كان غير
اللام فاللام ان كانت صحيحة فهو داخل فيما يمتنع رده حيث اشار اليه بقوله وان كانت صحيحة
والمحذوف غيرها لم يرد وان لم يكن اللام صحيحة فلا يكون المحذوف الا الفاء اذ لم يحذف
العين الا في سه ومذ وسه وعلى تقدير ان يكون من باب يتوب نحو قال الامام عبد القاهر
ابدا علينا الا يوجد شي محذوف عينه الا مر لشتين منه ومذ وسه واما سه فالاكثر على ان لامها محذوف
من هيث اذا جمعت ولجاز ابو اسحق ان يكون من باب يتوب لان معنى الاجتماع انضمام
بعض الى بعض والثوب الرجوع وايضا فانه قال بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك
نص اهل التصريف على انه ليس في اللغة العربية ما حذف عينه سوى مذ وسه ونحو على قول ط

الاول يكون المحذوف فيه الفا فخارجه مما يجب فيه المحذوف وحيث اشار اليه بقوله
او كان المحذوف فاء وهو معتل اللام يجب رده فثبت ان كان المحذوف غير اللام فهو داخل
في الواجب والممتنع ولما ان كان المحذوف اللام فان جمع الشرطين بان
يكون متحرك الاوسط اصلا ولم يعوض همزة وصل فهو ايضا مما يجب فيه الرد كما مر بقي
ثلاثة اصناف كما ذكرنا لانه حينئذ اما ان ينتفي الشرط الاول او الثاني او هما جميعا وحكم الكل
جواز الامرين اما في الاول كغد والاصل غدو وحر والاصل حرح فان شئت رددت المحذوف
لان اللام قابل للتغيير وان شئت لم ترد لان اصله سكون العين فلا يلزم من ترك الرد اخلال
بالكلمة بخلاف اب واخ كما مر واما الثاني كابن واصله بنو فان شئت حذفت همزة الوصل
فيكون نحوه حكم اب فتقول بنوي وان شئت بنيت همزة الوصل وتقول ابني اذ لم يجز ابنوي لئلا
يلزم الجمع بين العوض والمعوض واما الثالث كاسم فتقول اسمي وسموي ولهذا كالعلم
مثاله والجن الاخفش يسكن ما اصله السكون كغد وحر فيقال فيهما غدي
وحري فكذا يقال هنا غدوي وحرحي ولما لم يسكن فلان التغيير في غير حال النسب
ووقع في واو ولم يكن في اخر المنسوب اليه واو وقبله سكون مثل طووي في طي كما يجي
في طووي فكذا في غدوي ثم يحمل غير المعتل منه على المعتل كغد لما كان من حاله في الحذف والرد
لكن مذهب الاخفش قياس **قوله** واخت وبنت خلاف في النسب الى اخت وبنت فعند
سيبويه هي كالنسب الى اخ وابن لان التاء تحذف في النسب فيقال في اخت اخوي كما
وفي بنت بنوي كما في النسب الى ابن بحذف همزته وعلى هذا يقال في كلتا كلوي لان اصل
كلتا على المختار كلوى وزنه فعلى ابدل الواو تاء اشعارا بالتانيث ولم يكن
لو بنا تقلب تاء في النصب والجر فاذا نسب اليها وجب حذف الياء لوجود الف المد
من الواو دلالة على التانيث كما عوضت في اخت وبنت عن المحذوف لذلك وهو كذلك
التاء فيهما فكذا هنا ورد الواو التي ابدلت عنها التاء كما في اخت وبنت وحذف الالف

لو قلت واوجي
كراهة اجتماع الواوين والياآت لو قلت يا فيعال كلوي وقال يونس يجب ابقا الالف
في اخت وبنت لانها لما كانت عوضا عن المحذوف فكانها اصل فيقال اختي وبنتي وتجب
ان الكسر الى ابنم ابني وسموي اتفاقا اذ التا فيها ليس عوضا كما يجب تحيي بتغيير بوش
وعلى مذهب يونس يكون النسب الى كلها كالنسب الى حبلى بالوجوه الثلاثة لان الناعند كالواو
هذا على قول من يقول و زن كلتى فعلى واما على قول من يقول ان التا للتانيث عن عوض
وان الوالف للتوكيد فمنه يحتمل قياس النسب كلتوي وهذا القول ليس بشيء اذ لم يعرف فعل
والمكون تاء التانيث متوسطا وذكر في الشرح المنسوب الى كلم ان النسب الى كلتا عند
سيبويه كلوي لان التاعنده للتانيث فحذف وتقلب اللام واوا وعنده لان هذا
الكلام يدل على ان فيه كلتا عند سيبويه ضلا وليس كذلك لان الم شرح المفصل بان
اصل كلتا عند سيبويه كلوى وفيه فعلى الالف يدل على الاستعمار بالتانيث قوله
والمركب لما فرغ من بيان التغيرات القياسية في غير المركب شرع في المركب وهو اضافي
وغير اضافي وغير الاضافي اسنادي ومتضمن الحرف والمزجي فالاقسام اربعة اما الامتزاجي
غير الاضافي فينسب الى صدره لاستثقال النسب الى كلمتين فحذفوا الثانية لاجل انه
تاء التانيث ولان الوسم لو انحط به على ظن السامع المراد منه قبل تمام فكان الثاني
كاله مذكور فكان اولى بالحذف من الاول واتمام بيت الحجم عشر على لو اليجب
حينئذ مقصودان فلو حذف احدهما اختل المعنى ولو لم يحذف اشتغل ولمائي خمسة
عشر اسما فالوسمان بمثابة علم لا دلالة العشر والخمسة فكان الثاني كما الكلي
ولم يكن في الحذف اخلال واما الاضافي فان قصد الواضع مسمى منفصل اما
اليه الاول فاذا نسب اليه حذف المضاف كزبيري في ابن الزبير لان المضاف اليه
وهو الزبير مقصود بمدلوله ونسب الاول اليه وان لم يكن الثاني مقصودا
المضاف اليه كعبدي وامري في عبد مناف وامرئ القيس لانه لم يقصد الى المضاف

الى الثاني والعرض اضافة عبد والمرئ اليه فليس الثاني مدلولا على حياله فنزل منزلة
بعلبك في ان الثاني ليس مدلولا على حياله فيتعلق به ما يتعلق بما في غنل في
قال سيبويه سالت الخليل عن قولهم في عبد مناف منافي اما القياس فكما ذكرت لك الا انهم
قالوا منافي خوف اللبس وحكي في هذا الكلام نظر لان القايل لا يقول لو نسب الثاني
ليس بمقصود في عبد مناف فان منافا اسم صنم قد قصد المضاف اليه ومن قيل وحوهر
المعنى ما ذكر في الكشاف في اخر سورة الاعراف في تفسير قوله تع هو الذي خلقكم من نفس واحدة
ان الخطاب لقريش والمعنى خلقكم من نفس قصي وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية فلما
اتاهما ما طلبا من الولد جعلا له شركاء فيما اتاهما حيث سميا اولادهما الاربع بعبد مناف
وبعبد العزى وعبد قصي وعبد الدار فذكر في حواشيه انه اضاف قصي ولديه الى صنم مناف
والعزي وواحد الى نفسه وواحد الى داره وبه ارشد وانما قال مقصود لا مطلقا
الاطفال كالى عمرو فان حكمه كذلك وان لم يخطر بالبال انه منسوب الى رجل يسمى بعمرو وكن
اصل الكنية القصد الى الثاني واما الحريث في هذا الموضع فتاه لا وتقول في ذات مال
ذووي لانك تحذف تاء التانيث وترد الى اصله وكعصي فتقول ذووي
كعصوي وتوهم ذاي خطا قوله والجمع لما فرغ من المفرد شرع في الجمع وهو اما
مصحح او مكسر اما المصحح فيذكر حكمه مع حكم النسب في اول الباب لما وقع فيه الثنا
حكما والتوين ذا موضع ذكره واما المكسر فان كان باقيا على معنى الجمعية وجب رده في
النسب الى الواحد لان الغرض من النسب الى الجمع الدلالة على ان بين المنسوب وبين هذا الجنس
وهذا يحصل بالمفرد ويمتنع لفظ الجمع صايبا فتقول لمن يعلم علم الفرائض فرضي ولمن
يكثر النظر في الصحف صحفي بفتحتين وفي الضحي وصحفي بفتحتين خطا فان لم يكن باقيا على
معنى الجمعية بل صار علما وجب ابقاؤه على لفظه فتقول في مساجد مساجدي او لوقلت
مسجدي لم يحصل المقصود وفي الانصار انصاري لانه غلب حتى صار علما فحكمه حكم العلم

ولما توهم الاعرابي فلكونه جاريا مجرى القبيلة ولهذا ليس بجمع لو قال انه جمع عرب لان
الاعراب سكان البوادي من العرب والعرب يعم اهل الحضر او البادية فلو كان
جمعا لكان المفرد اعم من جمعه وانه محال واذا لم يكن الجمع والحد نسب اليه نحو عباديد
وهي خيل المتفرقة في ذهابها او مجيئها وقال الاصمعي هي الطرق المختلفة وقال عباديد صاروا
عباديد اي متفرقين واتما لم يرد الى ما جاز ان يكون واحده في القياس كما رده البرقي
التصغير لم يبلغ درجه الى فعلول او فعليل او فعلال او لم يرده الى العرب تخلو التصغير
لان تصغير الى الكل واحد وكذلك اذا رد جمع الذي ليس على اللفظ واحد نحو محاسن
النسب الى المحاسن قوله وما جاء شاذ الى ما فيه التغيير اي غير القياسية فبعضها تقدم كنقما
وبعضها لم يتقدم كراي في النسب الى الري وبدوي في النسب الى البادية وهندي بكسر الها
وصناسيف منسوب الى الهند ومروزي منسوب الى مرو وقضاعي الى الماسي وقالوا ابو
مروي على القياس كما انهم فرقوا بين الانسان وعين وآخري منسوب الى الارض
الوبا الحصاري فقالوا بين لحي انه ابدلوا من الياء الفا فقالوا ازلي كما قالوا في بحرين
اسم ملك ازني وتلوثي منسوب الى ثلاثة والى ثلاث لانه ليس المراد المنسوب الى ثلاث الذي
هو بمعنى ثلث تركا المراد به لفظ منسوب الى ثلاثة وكذا رباعي وخماسي وغيرها ومن توهم
عبقي وعشمي وعبدري في المنسوب الى عبد القيس وعبد الشمس وعبد الدار قوله لما
فرغ من المنسوب اشار الى كلمات تشابهه وهي قسمان قسم لم يكن منسوب اليه
كان شيء من هذه الاسماء صغيرة ومعانيها بدا وهو على فعال بالضعيف للتضعيف
للتكثير فقالوا للعامل البيت وبايعها بيات ولبث الطيلسان ولصاحب العاج
وهو عظم الفيل عواج ولصاحب الجمال جمال وقسم لم يكن منسوب اليه وهو على صيغة
الكثير وهو على فاعل كتامر لذي تمر وفاعل ههنا ليس جاريا على الفعل وانما هو
اسم صيغ لذي الشيء الا ترى انك لا تقول تمر ولا درع ولذلك قيل العزفي

كقوله تع
وبين اسم الفاعل انه لو بنيت اذا كان بمعنى ذي كذا فيقال جمل شايل وناقة شايل
والسماء منفطر اي ذات انفطار لانه لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة وقوله
تع نعمه فارض اي ذات فرض والا لقال فارضة ومن هذا القبيل رجل كاس اي
ذو كسوة وطاعم اي اكل وسوما يدم به اي ليس له فعل غير انه ياكل ويشرب قال الحطيئة
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي وقال الخليل ومنه عيشة راضية
اي ذات رضي لان العيشة لا توصف بالرضي بمعنى فاعل ولا تعلق رضي حتى يكون بمعنى مرضي
ولا يشكل بدخول التاء لانه يجوز ان يحمل دخولها على المبالغة كما في علامة ويجوز ان يجعل بها
مجازا والرضي في الحقيقة صاحبها ومن هذا القبيل طالق وحايض بمعنى ذات طلاق وذات
حيض اي ان ذلك ثابت وحاصل لها من غير تعرض لحد وثبوتها في زمان حتى لو اراد الحدوث
على الفعل لقالوا بالتاء فقالوا حايضة الان وطالقة غدا كانك قلت تحيض الان وتطلق
غدا هذا مذهب الخليل وحمله سيبويه على انه صفة شيء وانسان لانها مرضي ومن
وحمل على المعنى بتشبيه معقد وذهبا الكوفيون الى انه سقط التا من هذا القبيل لاختصاصها
معناه بالموت وسقط طرد وبقي بهم ان فيه حاملة ومرضعة وعكس كقولهم رجل عاشق
وجمل ظامر وامرأة عاشق وناقة ظامر قوله جمع التكسير ذكر في النحو شرايط
جمع المصحح فالمراد بيان جمع المكسر فان وقع في البين ما يتعلق بالجمع المصحح فبالعرض
لعرض يذكر في موضعه وينبغي ان يعلم ان اكثر الجموع سماعي يكثر فيها تعلق فيذكر الغالب
ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه فالاسم المراد جمعه اما ثلاثي واما رباعي وخماسي فقدم الثلاثي
لخفته وكثرة ابنيته ثم من الثلاثي ما يكسر ومنها ما لا يكسر استغناء عنه بجمع التصحيح
الاول وهو الذي يجمع جمع التكسير فاما المجرد او مزيد فيه فالمجرد اما اسم او صفة فهذا الاسم
اما مذكر او مؤنث والمذكر اما ان يكون عينه ساكنا او متحركا فان كان ساكنا فالفا
اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا اما ان يكون معتل العين او فان

وكعاب ورواح ونعال **قوله** ونحو جمل لما فرغ من مفتوح الفاء شرع في مكسوره
كجمل ويجمع في القلة غالبا على اجمال وفي الكثرة على جمول وحمل بالكسر ما كان على
ظهر فرس و بالفتح ما كان في بطن او على شجر **قوله** وجاء بذان فخلاف يجمع
على هذه الاوزان بحيا يضا فقيل قدح وقداح وهو السهم قبل ان يريش وير
نصله وقدح الميسر وحل في رجل وصنوان في صنو اذا خرج نخلتان او ثلث من
اصل واحد فكل واحد صنو والاثنان صنوان بكسر النون والجمع صنوان برفع
النون وذؤبان في ذيب وقردة في قرد **قوله** ونحو قرء هذا شروع في مضموم الفاء
وهو اما ان يكون معتل العين او لا فان لم يكن معتل العين كقرء فيجمع على اقراء وفي
الكثرة على قروء **قوله** وقد جاء على قرطة اي جاء في جمع سن القرطة كقرط في قرط
وهو ما يعلق في شحمة الاذن وخفاف في الخف الذي يلبس واما خف البعير فيجمع على
اخفاف وفلك فانه المحمة النحويين بن عوف ان الضمة في الفلك جمعا كالضمة في
الاسد ومن جا كالضمة في القفل وان كان معتل العين فيجمع على عيدان **قوله**
ونحو جمل لما فرغ من ساكن العين شرع فيما يكون غير صحيح كرمح اما ان يكون
الفاء مفتوحا او مكسورا او مضموما فان كان مفتوحا فاما ان يكون صحيح العين كجمل
ويجمع غالبا في القلة على اجمال وفي الكثرة على جمال او معتل العين كتاج وهو
يجمع على تيجان **قوله** وجاء اي جاء جمع فعل بفتحتين على هذه الابنية السبع ايضا
كذكور في ذكر وهو خلاف الانثى من الحديد وازمن في زمن وخربان في خرب
وسود كر لحبارى وحملان في حمل وحجل في حجار وحجلى في حجل وسبع **قوله**
ونحو فخذ بكسر مكسور العين من مفتوح الفاء فيجمع غالبا على افخاذ في القلة والكثرة
وجاء فيه ايضا ان احران كنمور في نمر وهو السبع **قوله** ونحو عجز بضم مضموم
العين من مفتوح الفاء فيجمع غالبا على اعجاز والعجز مؤخر الشيء وضباع في
سبع **قوله** وليس فعلة بتكسير بل فعلة بفتح الفاء وسكون العين ليس

لم يكن كعلي فيجمع غالبا على اثواب وقد جا في الكثرة على ثياب كالجمع نعث وهو عود
يقدح به النار على زناد وان كان يائيا كبيت فلو يقال فيه ابيات للاستثقال في الكثرة
قبل الياء المتحرك وشذ صيا في جمع ضيف واما حوض في ثياب لان الواو تقلب يا فيجعل
الحقه ما قيل الغير سيوى لا يبنى **قوله** الرمل ان يريد ان فعلا قد يجمع على هذه الاوزان الا
ربعه فيقال رئلان في رال وهو ولد النعام ونطنان في بطن وهو المطمئن من الارض
وغرده في غرد وهو ضرب من الكاه وسقوف في سقف **قوله** والمجد يعني ان افعل في
جمع فعل شاذ لان افعل جمع مخصوص بما قبل اخره حرف مد نحو حمار وكسا
والنجد ما ارتفع من الارض قال عبد القاهر رحمه الله ان عبيد ليس بتكسير وانما هو اسم جمع
لجواز تصغيره على لفظه وذكر في الصحاح العبد خلاف الحر ويجمع عبيد مثل كلب وكليب وهو
جمع عزيز واعترض بعض الشارحين بان قوله وباب ثوب يوهم انه لا يجمع الا على
افعال لكن ليس كذلك لانه يقال بيت وابيات وسيف واسياف ونحو بان المراد هو
باب ثوب هو معتل العين سواء كان واويا او يائيا فالمعتل العين سواء كان
واويا او يائيا يجمع على افعال وانما يجمع على فعال اذا لم يكن يائيا وكلام المصنف
على هذا المعنى فانه لما قال وجاز فيه من غير باب سيل فخص فعالا دون افعال
بهذا الحكم على ان افعالا غير مختص بالواوي وعاما لكن زيادة لما يوهم اختصاص
فعال بالمعتل العين وقد قالوا زند فيه زناد وفرخ وافراخ وفرد وافراد وثوب
واثواب فراده وهو اصل الجي وراد فاجابك عن هذا ولهذا بجمع عن وجهين الاول
ما نقل عن ابن جني انه من السداحل يعني يشبهونه بفعل مفتوح العين اذ ليس فيها
الا فتح العين وهذا معنى التداخل هنا والثاني انهم حملوا زندا على عود و
على طرف او وكد وفردا على لحد وانما على عصي فردا على فرق فجمعوا هل جمعها
وعلم مما ذكرنا انما ذكره بعض الشارحين من ان قول المص وجاءها الا في باب نحو
دون باب سيل لكان اولى ليس بصحيح فانه اراد المصنف الى نحو كلاب

يجمع معتل العين الواوي على فعل لاستثقال الواوين والضمتين ويجوز ذلك
فيجوز ذلك في اليائي فيقال نيوب في ناب ونحوه **قوله** الموت لما فرغ من
المذكر شرع في المؤنث فعينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فالفاء اما
مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فقد ذكر بجمعه بغير الف كقصاع في قصعة
في بدرة وبدر عشرة الاف درهم ونوب في نوبة **قوله** ونحو لجمة هذا سوى المكسور الفاء
الساكن العين كلجة فيجمع غالبا على لجج وجاء لقاح ونعم في نعمة
ونحو رقبة هذا سوى المضموم الفاء الساكن العين كرقبة وهي ارض غليظة تبا نجاه
فيجمع غالبا على رق وقد جاء فيها ايضا اخر ان وهي حجرة في حجر وهي فيه الكراهة
السراويل و برام في برمة وهي القدر من الحجر **قوله** ونحو فرع لما فرغ من الساكن العين
شرع في متحرك فقال واما مفتوح او مضموم ولم يذكر مكسور الفاء فان كان مفتوح
الفاء فالعين اما مفتوح او مكسور ولم يذكر المضموم فان كان مفتوحا كرقبة فيجمع على
رقاب وجاء اينق قال بعضهم اصله انوق ثم استثقلوا الضم على الواو وقدموا فقالوا
اونق ثم عوضوا عن الواو ياء لان التغيير يونس بالتغيير فقالوا اينق وزنه اعفل وقال
اخرون اصله انوق كما ذكرنا لكن حذف العين ثم عوضوا الياء زائدة قبل النون وما
ذكرنا على ان الالف المنقلبة من الواو وسكنت لكنهم نعير حقيق اي مذلل وجاء
المثل استنوق الجمل اي صار ناقة يضرب بهذا المثل لرجل يكون في حديث ثم
ثم يخلطه بغيره واصله ان طرفة كان عند بعض الملوك فانشد شاعر في وصف جمل ثم
حوله الى نعت ناقة فقال طرفة قد استنوق الجمل ويرجع تارة قال في الصحاح
بنت لحد فروة الالف ويدنه بجمع بدن **قوله** ونحو تخمة لما فرغ من مفتوح الفاء ذكر
مضمومها ولم يذكر منه الا ما كان غير مفتوحها **قوله** واذا صح باب تمرة لما فرغ
من تكسير الاسم الثلاثي المجرد عن الصيغة مذكرا او مؤنثا وكان بعض منه اذا

يجمع تكسير بل هو اسم جمع وذكر ابن الحاجب في شرح الدرة الالفية ان فعلة لم يكسر عليها الا
واحد وهي رجلة اشار المصنف الى انه يعد هذه تكسيرا عن ابن السراج فان جعلها
تكسير الرجل هذا حاصل ما ذكره ذلك الفاضل في شرح الدرة والظاهر انه ليس المراد
هنا بالرجل الرجل الذي هو خلاف المرأة لانه لم يجئ رجلة بمعنى الرجال وقد جاء
رجلة بمعنى الرجالة وهي خلاف الفرسان فيكون المراد بالرجل بمعنى الراجل فانه ذكر في
شرح الهادي انه جاء رجل بمعنى راجل واستشهد بقول الشاعر اما اقاتل عن ديني على
فرسي او هكذا رجلا الا بالصحاح ومعنى البيت الانكار على من يرى ان مقاتلة هذا الشاعر
لا يجوز الا في حال مصاحبته مع اصحابه فقال انه اقاتل مستعدا سواء اكون فارسا او
راجلا وذكر في الكشاف انه يقال جاء رجل اي راجل وقول الشاعر مراد لا محالة
بعدهم حيلة تكر عليهم فرجالة اي رجالة **قوله** ونحو عنب لما فرغ مما فتح فاؤه شرع في مكسور
الفاء غير المفتوح او مكسور فلا يكون مضموما فان كان العين مفتوح كعنب
فيجمع على اعناب وقد جاء على اضلع وضلوع في جمع ضلع بكسر الضاد وفتح اللام وهو لغة
في ضلع بالسكون وان كان العين مكسورا كابل فيجمع على آبال في القلة والكثرة
قوله ونحو صرد هذا شروع في مضموم الفاء وغيره اما مضموم او مفتوح فان كان مفتوحا
كصرد وهو طائر يجمع على صردان وجاء ارطاب في رطب ورباع في ربع وهو الفصيل
الذي ينتج بالربيع سواء السالج وان كان غير مضموم ما لم كعنق فيجمع على اعناق
في القلة والكثرة **قوله** واستغنوا هذه القاعدة متعلقة بالابحاث المتقدمة
فلا يجمع المعتل العين من الابواب المذكورة على افعل واويا كان او يائيا فلا يقولس
انسيل في سيل ولا اعود في عود لاستثقال الضمة على حرف العلة وما
جاء فشاذ والناب من السن وكذا لا يجمع المعتل العين اليائي على
فعال فيقولون في الواوي لما مر من امتناع سيال وجواز ثياب ولا

بتغير تاء كرة هنا اما لانه بسبب ذلك التغير قرب من التكسير او لانه لم يذكر لم يعلم حكمه
من القاعدة المذكورة في النحو وهو قسمان قسم جمع بالالف والتاء وقسم جمع بالواو
والنون وقدم ما جمع بالالف والتاء اما لان الابحاث المتعلقة به اكثر ولان كل القسم
في الاسماء المؤنثة والاصل فيها اذا صححت ان تجمع بالالف والتاء فالجمع بالواو والنون
فيها خارج عن القياس لما سيجي ثم الكلام وان كان في الاسماء عن الصفة لانه لم يشرع
بعد في الصفة لكن ذكر بعضها هنا لئلا يحتاج الى الذكر في بحث الصفات فيطول اذا
عرفت ذلك فنقول المؤنث الذي جمع جمع الصحيح فاما بالالف والتاء او بالواو والنون فان
كان بالالف والتاء فان تحرك عينه فلا كلام فيه اذ هو على القياس وان سكن عينه فالتاء
التي في مفرده اما ملفوظ او مقدرة فان كانت ملفوظة فهو اما اسم او صفة فان كان
اسما فاما مضاعف او لا فان لم يكن مضاعفا فاما مفتوح او مكسور او مضموم فان
كان مفتوحا فاما ان يكون معتل العين او لا فان لم يكن معتل العين كتمرة فيحرك فيه
فيه بما تحركت فاؤه بفتح العين فرقا بين الاسم والصفة فان الصفة تبقى على السكون
كما سيجي ولم يعكسوا الا ان الصفة لثقلها بالخفة احق وجاء الاسكان في ضرورة الشعر
وقيس نحو النفرة ثم زفرات وان كان معتل العين فيبقى سكونه كما يبين لانهم لو حركوا
فان قلبوها لزم زيادة التغير وان لم يقلبوها لزم الاستثقال وبنو هذيل يسوي
بين المعتل وغيره فيحركون فيه ايضا ولم يعتبروا الحركة كما قال قائلهم في صفة
النعامة اخو بيضات رائح متاوب والمتاوب اسم فاعل من قولهم تاوب اذا جاء في
الليل قوله وباب كسرة لما فرغ من مفتوح الفاء شرع في مكسوره وهو اما صحيح العين
واللام او لا فان كان صحيح العين واللام ككسرة وهي القطعة من الشيء المكسور فيحرك عينه
للفرق المذكور ثم يجوز ان يكون تلك الحركة فتحة للخفة وكسرة للاتباع لخفتها لعدم ثقلها
ولئلا يلزم فعل ويجوز السكون كما سيجي وان كان معتل العين كديمة وهو المطر الدائم

الذي ليس فيه رعد ولا برق وهو بالياء لغتهم تديمت السماء تديما هكذا ذكره
في الصحاح وانما ذكره لما سنذكر ومثال الياء شيعة فيجوز فيه السكون
مراعاة لحرف العلة والفتح ايضا ليحصل الفرق المذكور لا الكسر لاستثقال تحريك
الياء بالكسر وان كان معتل اللام فان كان واويا كرشوة فيجوز فيه السكون كرشوات
مراعاة لحرف العلة والفتح على الاصل كرشوات ولا باس بتحرك الواو وانفتاح ما قبلها
لما بعدها من الساكن كغصوان ولم يجز الكسر لما يلزم من واو متحرك قبلها كسرة
في اخر الاسم وهو مرفوض وان كان يائيا كلحية يجوز فيه الكسر ايضا لان الياء اذا
انفتحت وانكسر ما قبلها كانت كالصحيح قوله ونحو حجرة هذا هو مضموم الفاء فان
كان صحيح العين واللام كحجرة يحرك ايضا عينه للفرق المذكور وتلك الحركة يجوز
ان يكون فتحة للخفة وضمة للاتباع لاكثر وهو ظاهر مما مر ويجوز السكون
ايضا كما سيجي وان كان معتل العين كدولة فيجوز فيه سكون العين مراعاة لحرف
العلة والفتح لانها تحتمل الفتح مع ضم ما قبلها متوسطا ولا يجوز فيه الضم لان
ضم الواو بعد الضمة مستثقل والدولة اسم الشيء الذي يتداول بعينه والجمع
الدول والدولة لغتان بمعنى وان كان معتل اللام فاما يائي كزبية فيجوز فيه السكون
لحرف العلة والفتح على الاصل لا الضم لئلا يلزم يا قبلها ضمة وهو مرفوض واما
واوي كخطوة ويجوز فيه الضم ايضا قوله وقد يسكن في نحو كما في جوزات والسكون
فيهما وان لم يحصل الفرق المذكور لاستثقال الكلمة بكسر الفاء وضمها قوله وأما
المضاعف لما فرغ من غير المضاعف شرع في المضاعف وهو سواء كان مفتوح الفاء
او مكسوره او مضمومه يسكن عينه اذا جمع بالالف والتاء لئلا يلزم فك الادغام الموجب
لاجتماع المثلين فيقال في شدة شدات وعدة عدات وفي درة درات قوله وأما
الصفات لما فرغ من الاسم شرع في الصفة وقال يسكن عينها اذا جمعت بالالف والتاء
سوا كان مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها كما مر فيقول في ضخمة ضخمات

صلبة صعبات وصفرات وصلبات قوله وقالوا جبات جواب سوال وهو انه يقال لما
ذكرتم في الصفات منقوض بجبات وربعات بفتح العين مع كونهما من الصفات والجبة
هي الشاة التي اتى عليها بعد نتاجها اربعة اشهر فجف لبنها ويقال رجل ربعة اي مربوع
الخلق لا طويل ولا قصير وامرأة ربعة واجاب بانهما في الاصل اسمان وصف بهما
ففتحوا نظرا الى الاصل قوله وحكم لما فرغ مما فيه التاء لفظا اشار الى ما فيه التاء
تقديرا فحكمه حكم ما فيه التاء لفظا فيفتح في ارضات وفي اهلات كما في تمرات ويجوز
سكان في اهلات لان الاصل تعني الصفة فالفتح نظرا الى الاسم والاسكان
نظرا الى الوصف ويفتح ويضم في عرسات كما في حجرات العرس وليمة العرس ويسكن
ويفتح في عيرات كما في ديمات والعير الابل التي عليها الاحمال ثم يشتمل على ان
العرب لا تجمع الارض جمع التكسير وحكى ابو زيد في جمع ارض اروض وزعم ابو
الخطاب انهم يقولون ارض واراض كما قالوا اهل واهال والاراضي ايضا على غير
القياس وجاء في جمع عير عيرات قوله وباب سنة لما فرغ مما جمع بالالف والتاء من
الاسماء المؤنثة شرع فيما جمع بالواو والنون منها وهو قسمان قسم لا يكون
محذوف اللام ولم يذكره اذ لم يتعلق به مزيد بحث وقد علم شذوذه وقسم يكون
محذوف اللام فشرع فيه وذكر من الابحاث المتعلقة بالاسم المحذوف اللام الذي
فيه التاء ما يناسب هذا الموضع وقسمه ثلاثة اقسام قسم جمع بالواو والنون وقسم
جمع بالالف والتاء وقسم جمع على فعل اما الاول فنحو سنون وقلون
في جمع سنة وقلة واصل سنة سنوة بدليل سنوات او سنهة لقولهم سانهت الاجير
مسانهة وسنهت النخلة اذا اتت عليها الحول والقلة عودان طويل وقصير يلعب
بهما الصبيان فالمقلا الذي يضرب به والقلة الصغيرة التي تنصب والاصل
قلوة ولما حذف منها اللام جمع بالواو والنون عوضا عن النقصان وكسر فاء السين
والقاف تنبيها على انها لا يجمعان جمع زيد ومسلم لان جمع السلامة الحقيقي

لا يكون فيه تغيير ومنه ما لم يغير اولا كثبون في ثبة وهي الجماعة وقلون في قلة ومنه
فعلم جواز الوجهين في جمعها اي تغيير لفظا وعدم التغيير ولما الثاني وهو ما
جمع بالالف والتاء منه ما لم يحذف فكسوات في جمع سنة وعضوات في جمع عضة
وهي قطعة من الشيء ولا تجعلوا القرآن عضين فيقال هي من عضوة اي فرقوا
المشركين فرقوه وقالوا فيه كذبا وشعرا وسحرا فنقص الواو وقيل بل نقص
الهاء والاصل عضهة لان العضه في لغة قريش السحر يقولون للساحر عاضه ومنه ما لم يرد
محذوفا كسنات وهنات في جمع سنة وهنة واصلها هنوة واما الثالث وهو جمع على
افعل فنحو امة وهي حذف تحرك والاصل اموة بالتحريك فجمع على آم كما في جمع
اكمة وهي الربوة ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة اعلالا اعلال قاض فيما لهذا لم يرد
بآم وراءها فان قلت جمع الصحيح ما سلم فيه بناء الواحد وفي بعض امثلة قوله
صح باب تمرة اليها لم يسلم بناء الواحد لسقوط التاء وتحرك العين فكيف عدها من
من جملة الصحيح قلت لم يحرك ولم يحذف لتاء الا بعد مجي الالف والتاء للجمع فقد
الجمع على ما سلم بناؤه ونظمه قوله الصفة لما فرغ من الابحاث المتعلقة بالاسم الثلاثي
المجرد الذي لا يكون صفة مذكرا او مؤنثا باعتبار التكسير والتصحيح للغرض المذكور شرع
في الصفة وهي اما مذكرا او مؤنثا فالمذكر اما ساكن العين او متحركها وساكن العين اما
مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها فان كان مفتوح الفاء فان لم يكن معتل العين كصعب
فيجمع على صعاب غالبا وان كان معتل العين كشيخ فعلى اشياخ قوله وجاء
ايضا في هذا القسم ثمانية ابنية اخرى كضيفان في ضيف ووغدان في وغد اي
لئيم وكهول في كهل ورطلة في رطل يقال غلام رطل اي لم يستحكم قوته وشيخة في شيخ
وفرد في ورد يقال فرس ورد اذا كانت بين الكميت والاشقر وسحل في سحل وهو
الثوب الابيض من القطن وسحاح في سمح اي كريم ثم شرع في بيان مكسور الفاء ثم
مضموم الفاء وكلاهما ساكن العين وسوط ويقال امرأة خلق اي جلوة

قوله ونحو بطل لما فرغ مما سكن عينه شرع في متحرك العين فنقول اما متحرك او مكسور
او مضموم فان كان الفا مفتوحا والعين اما مفتوح كبطل اي شجاع ونصف اي عوان
وذكر لجمعه جميع امثلة او مكسور كنكد اي عسر فذكر لجمعه الغالب ثلاثة امثلة واشار اليها
علاوة بقوله نحو جبال في جبل في حبط وهو منتفخ البطن او مضموم وذكر له مثالا واحدا كيقظ و
يقاظ واشار الي ان اصله التصحيح وقل التكسير ثم لما فرغ من مفتوح الفا شرع في
مضموم الفا وذكر منه ما عينه ايضا مضموم كجنب وجناب ولم يذكر منه ما يكون العين منه
مفتوحا كحطم يقال رجل حطم اي قليل الرحمة للماشية ولا يكون في هذا القسم مكسور
العين لعدم فعل ثم لم يذكر بعد الفراغ من مفتوح الفا ومضمومها مكسور الفا كزيم
اي متفرق وبلز اي ضخم ولا يكون في هذا القسم مضموم العين وانما لم يذكر هذه
الثلثة لما قيل انها لا تكسر بل انما تجمع اما بالواو والنون او بالالف والتا قوله
وجمع كان مستغنيا عن هذا القاعدة المذكورة في النحو لكن لما اراد ان يذكر بعد
ذلك ان مونثه لا يجمع الا بالالف والتا وكان مظنة ان يقال لم اختص هذا القبيل
بالتصحيح دون التكسير مع ان المذكر يشترك بينهما فدفع هذا الوهم فكانه قال انما
المذكر من هذا القبيل فيجمع جمع الصحيح وجمع التكسير واما مونثه فلا يجمع الا جمع التصحيح
بالالف والتا الا ما كان فعلة بسكون العين وفتح الفا وكسرها فله جاء تكسيرا
كالذكر والعبلة المرأة التامة الخلق والكثرة الناقة الصغيرة والعلج الكافر الضخم
قوله وما زيادته لما فرغ من الثلاثي المجرد شرع في المزيد فيه واقسامه ما يجمع
جمع التكسير على ما ذكر لا يخرج لان الزيادة اما مدة او همزة في الاول والفتوح
في الاخر او يا ثانية ساكنة فان كانت مدة فهي اما ثانية او ثالثة او رابعة
وقدم ما زيادته مدة ثالثة لكثرة ابحاثه وهو اما اسم او صفة والاسم اما مذكر
او مونث والمذكر اما مدته الالف والياء او الواو فان كان مدته الالف

اما مفتوح كزمان ويجمع غالبا على ازمنة وجا ثلاثة امثلة اخرى كقذل في قذال
وهو ما بين نقرة القفا الاذن وسماقذالا لان قذال من اليمين وقذال من الشمال
وغزلان في غزال وعنوق في عناق وهي الانثى من ولد المعز واما مكسور كحمار ويجمع
على احمرة وحمر غالبا وجا شاذا الا بهما احمران في حمار وهو قطع من نقر الوحش وشمائل
في شمال وهو الخلق واما مضموم كغراب ويجمع غالبا على اغربة وجا ثلاثة امثلة
اخرى كغرد في قراد وغربان في غراب وزقاق في زقاق وهو قبيح ويجمع على
فعل كعلم في علم قليل هذا اذا لم يكن مضاعفا فلا يجمع على فعل فقد جا في ذباب ذباب
والاصل هكذا ذكر في الصحاح ونقض شارحه قال وانما قال والاصل ذبب
قوله وجا مراده من هذا الكلام بيان ما
لان الادغام يرتكب على فعل بسكون العين
مذكرا الالف لا يجمع على افعل اذا كان مذكرا اما اذا كان مونثا فقد جا قليلا كاعنق
في عناق بفتح الفا واذرع في ذراع بكرهها واعقب في عقاب بضمها الطاير لكن
شاذ لكون المكان مذكرا وانما قلنا ان مراده ذلك لان الجمع الغالب لمونث هذا القسم
لم يذكره وتشير اليه قوله ونحو عفيف هذا شروع فيما مدته اليا وفاوه لا يكون الا
مفتوحا لعدم فعيل وفعيل ويجمع على ارغفة ورغف ورغفان غالبا وجا ثلاثة امثلة
اخرى كانصبا في نصيب وفصال في فصيل وهو ولد الناقة والافايل في افيل وهو الصغير من
الابل وقل على فعلان كظلمان في ظليم وهو الذكر من النعام والضامن من القسم
لا يجمع على فعل بضمتين لان شانه اذا اعتل الثاني والاثم الثقل وقد جا في الادغام قليلا
قوله ونحو عمود هذا شروع فيما مدته الواو ولا يكون فاوه الا مفتوحا
كسر في سرير لان كسر الفا في مثل سرير من اتباع الجموع الا ما شذ نحو سدور
للطيلسان الاخضر وقد روي الاصمعي بالفتح هكذا ذكر في شرح
نحو عمود مركوب فليس من هذا القبيل يعرف بالتامل ويجمع غالبا على
العمد وعمد وجا ثلاثة امثلة اخرى كعمدان في عمود وهو الا الذي يركب

في لاحاجة وافلو في فلو بتشديد الواو وهو ولد الفرس الذي يفطم اي
يفطم من امه وذنايب في ذنوب وهو الدلو هذا حكم المذكر من الاسم الذي زيادته
مدة ثالثة ولم يذكر حكم المونث نحو حمامة ورسالة وذوابة وسعيرة وحمولة يجمع
على حمايم ورسايل وذوايب وسعاير وحمايل ما سقط منها فالجمع كالمذكر
قوله الصفة لما فرغ من الاسم الذي زيادته مدة ثالثة شرع في الصفة منه
وتنقسم الي مذكر والمونث اما يكون مدته الفا او واوا او يا ومدته الفا اما
مفتوح الفا كجبان ويجمع على جبنا وصنع في صناع وجياد في جواد للفرس ولملكس
ككناز وهي الناقة المكتنزة من اللحم ويجمع على كنز وعلى هجان فان جعلته مفردا يكون
ككتاب وان جعلته جمعا تكون ككرام رجال واما مضموم الفا يجمع على
قوله ونحو كريم هذا ما مدته اليا فالفا لا يكون الا مفتوحا لما مر وهو لما بمعنى
مفعول ولا يكون بمعنى مفعول وذكر لجمعه سبعة امثلة والثني وهو الذي تثنيه
وهي واحدة الثنايا وهي الاسنان المتقدمة اثنان فوق واثنان اسفل قوله
ونحو صبور هذا ما مدته الواو ولا يكون الا مفتوحا لما مر وذكر لجمعه ثلاثة امثلة قوله
ونحو صبا طريقة المص في هذا الكتاب تقديم ما فيه الكسر والياء على ما فيه الضم او
الواو لان الكسر والياء اخف من الضم والواو فهذا والمناسبة ايضا تقتضي تقديم هذا
البحث على نحو صبور وكانه لما كان نحو القياس اخر الاصل في صبا ان يكون
بمعنى فاعل صابر وبين صبا الاصلي بخصوصه ثم ذكر هذا لا يجمع بالواو
والنون فرقا بينه وبين صبا بمعنى فاعل ككريم ولم يعكس اذ الاصل ما هو الجمع
ولا مونثه بالالف والتا لان المذكر اذا لم يجمع جمع التصحيح فالمونث اولي قوله
ونحو مرضى جواب عن سوال وهو ان مريض صبا بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول مع
انه قد جمع فعلى وكلامكم يدل ان ذلك في صبا بمعنى مفعول فاجاب عنه بان نحو
محمول على جرحى لان المريض لما كان ممن اصابه دا كان كالجريح لمن اصابه جرح فلذا

حلام قوي ذلك بانهم لما حملوا باب هالك وميت واجرب على فعيل بمعنى مفعول
مع ان المخالفة لفظا للموافقة لفظا ومعنى اجدر قوله لا حملوا لما بين انه حمل هالك و
على فعيل اشار الي انهم قد يحملون مع مخالفة اللفظ لا حملوا ايما وهو الذي لا زوج له
من الرجال والنسا وهو فيعل وتيما وسو فعيل على الفعل كوجع ويجوز ان يكون متعلقا
بالاول اي نحو مرضى محمول على جرحى لا حملوا ايامي على وجاعي ولا سما ستقيم وبيان
ذلك ان نقول ان وجعا حمل جمعا على وجاعي وحباطي تشبيها الفعل بفعلان لا
تشتركهما كثيرا كصد وصديان وعرث وعرثان وعطش وعطشان وصد على
فعالي كانه حمل عليه موافقة وسو فعل الجمع حمر وايامي ويتامي حملوا على وجاعي لتقارب
ما بينهما من الوزن لان فيعل وفعيل لو بيار فان فعلا الا بزيادة يا حملوا عليه مع
موافقتهما اياه في معنى الافة قوله المونث لما فرغ من المذكر شرع في المونث ولما
لم يذكر ما مدته الالف لفقدانه فشرع وشرع فيما مدته اليا وفاوه لا يكون الا مفتوحا
لما مر كصحيحة وهي حسنا من صح ومحمر اي حسن وذكر لجمعه الغالب مثالين ثم اشار
الي ان الاولي ان خلف جمع خليف لخليفة لما ثبت من نوهم كريم وكرمام فيجعلهم
خلفاء ان يكون جمعا الخليف فلا يجعل اصلا في جمع خليفة عليها اذ لا ثبت باب الا
بل لا بد من ثبت قال الواحدي في الوسيط اصل الخليفة خليف بغير ها لانه فعيل بمعنى
فاعل كالعليم والسميع فدخلت الها للمبالغة بهذا الوصف كما قالوا راوية وعلامة
الا ترى انهم جمعوه خلفا كما يجمع فعيل ومن اثبت لتانيث اللفظ قال في جمعه خلايف
وقد ورد الشرع بهما قال الله تعالى خلفا من بعد قوم نوح وقال يجعلكم خلايف في الارض
ثم ذكر الم ما مدته الواو وفاوه مفتوح كعجوز وذكر لجمعه مثالا واحدا قوله وقد
لما فرغ مما زيادته مدة ثالثة شرع فيما زيادته مدة ثانية وهي الالف وقسم الالف
والصفة والاسم الي المذكر والمونث فالمذكر كالكاهل وهو ما بين الكتفين يجمع

على كواهل وحاجبا آن احران لحران في حاجر وهو الموضع الذي يسقي فيه ماء المطر
وهو بالراء المهملة واما بالزاي المعجمة فتصحيف محبان في جبان وهو ابو حي في العظم
من الجن سميت بذلك لاعتقادهم انها من الجن ثم قسم المونث الي قسمين قسم بالتا كالكاهلة
وهي من الفرس مقدم اسفل العنق الكتفين ويسمي بالفارسية بال اسب وبجمع على كواهل
وقسم بالالف وقدمت لجواز نزلة الاولي في الجمع لكونها في التانيث فيقال قواصع فاصعا
وهي لحجر من حجر اليربوع وهي التي ينتصع اي يدخل بها ونوافق في نافقا وهي حجر
لحجرة ايضا يكتمها ويظهر عينها وهو موضع يرققه فاذا اتي من قبل القاصعا ضرب
النافقا براسه فانتفق اي خرج ودوام وأصله دوام في دواما وأصله دوما وهي احد
حجرة ايضا التي يدميها بالتراب اي يغطي بها بابه وقالوا في سابيا وهي المشيمة التي
يكون فيها الولد سوابي واصله سوابي اعل اعلال قاض فيقال هذه سواب ورايت
سوابي ومررت بسوابيا وانما قلبت الف فاعلا واوا تشبيها للكسرة بالصغرى ثم
في الصغر وقال في المذكر ويجمع المعتل اللام على فعاه والعلة فصيرته فتح القاف
مضمومها بعد قلب ليا الفا فرقا بينها وبين الشرح من نحو قياه واداوة فلو لكل الام
لهن ولجمعا على هذا الهدف في الصحيح والعلل اذا اشكل امر يحمل على الصحيح ويعلق
ومعغر لجواز ان يكون من الاوزان المختصة بالمعلوت وسيحيق زيادة بيان وبحقق
امثلة اسدع والكبارل البعير الذي انشق نابه وذلك في السنة التاسعة ثم ذكر
ان فواعل في فاعل المذكر صفة شاذ نحو فوارس في فارس قال المزني وجه رمس
شاذ في الجمع عند سيبويه لان فواعل انما يكون جمع فاعل في صفات من بعقل
دون فاعل واستدرك على سيبويه هالك في الهوالك وبيت الفرزدق شعر
واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وبيت عيز بن
الحارث شعر نحامي عن ديار بني سليم ومثلي في غوايسكم قليل وايم نقل عن
الله الصلح جمع ويجوز في الشعر قال المصنف اما فوارس فالذي

فالذي يحسن منه استعماله الشركة بينه وبين المونث لانهم لا يقولون امراة فارسة فبعد
بذلك عن الصفة لان الفرق بين المذكر والمونث بالتاء من خواص الصفات فكان كالاسم
واما هو الك فجار في المثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس
واما نواكس فللضرورة ايضا في الشعر فلا اعتداد ثم قال ويجوز في فاعل اذا
كان مما لا يعقل ان يجمع على فواعل قياسا مطردا نقول في جبل ذكرة وفرس
وهو الضرب بالرجل وشش نوازن الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري مجري المونث
فيمن يعقل ولما كانت هذه صفات لما لا يعقل اجريت ذلك مجرى الحجري ثم شرع في
المونث بالتاء وبغير التاء وذكر احكامها ولحد **قوله** المونث بالالف هذا شرع
فيما زيادته مدة رابعة وقسم الي الاسم والصفة ثم الاسم الي المقصور والممدود وذكر
حكمها واصل صحاري صحاري بكسر الراء واصل صحاري بالتشديد وقد جاء ذلك
في الشعر لانكر اذا جمعت صحرا مخلت بين الحا والراء الياء وكسرت الراء لانكسرها
بعد الف الجمع في كل موضع نحو مساجد وجعافر فتقلب الاولي التي بعد الراء لكسر
التي قبلها وتقلب الالف الثانية التي للتانيث ايضا ياء فيدغم ثم حذفوا الياء الاولي
وابدلوا من الثانية الفا فقالوا صحارى بفتح الراء لتسلم الالف من الحذف عند التنوين
وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف للتانيث وبين الالف التي
للتانيث نحو مرمى ومغزى اذ قالوا مرامي ومغازي وبعض العرب لا تحذف
الياء الاولي ولكن تحذف الثانية فتقول الصحاري بكسر الراء وهذه صحار كما تقول
جوار قال في شرح الهادي الهمزة في حمراء وبيضاء وصحراء وعشراء بدل من الف
كالتي في حبلى وسكرى والاصل فيها القصر للتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى

الحد توسعا في اللغة وتكثيرا لابنية التانيث ليصل بنا ان ممدود ومقصور في التي
الثانية فالتقى ساكنان فلم يمكن حذف احدهما لان الاولي للمد والثانية علم التانيث فحذ فها
يخل بمدلولها ولم يمكن تحريك الاولي لانها لو حركت لفارقها المد فتعين تحريك
الثانية فانقلبت همزة وقيل ان الاولي في حمراء للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين
مونث افعل نحو احمر وحمراء وبين مونث فعلان نحو سكران وسكرى وهو
ضعيف لان الف التانيث لا تكون الا طرفا وقيل الالفين للتانيث معا وهو باطل
اذ لا يعلم علامة التانيث على حرفين ثم قسم الصفة الي ما جاء مذكره على افعل
والي ما ليس كذلك وما ليس مذكره على افعل الي المقصور والممدود والمقصور الي مذكره
على فعلان كعطشان والي ما ليس لمذكر كحرمى بفتح الحاء وهي الشاة التي تشتهي الفحل
ثم ذكر الممدود كبطحاء وهي مسيل واسع فيه دقاق الحصا ومنه بطحاء مكة وعشراء وهي
الناقة وهي الناقة التي ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ثم ذكر ما جاء مذكره على
افعل واشار الي حكم الجميع وهو ظ لكن ترك المصنف ههنا قسما اخر وذلك لان ما جاء
على افعل منها مقصور ويجمع على الفعل بضم الفاء وفتح العين كالكبر والصغر والممدود
يجمع على الفعل بضم الفاء وسكون العين نحو حمر وحمر ولم يذكره فانه قد يجمع
ايضا هكذا كما سيجي في باب الجمع بين لجمعين قلت الباب انما اسنادا
الكلام المذكر والمونث في هذا النحو صغير على حده نحو حمر حمراء ولم يسولها
اخرا كما قالوا كريم وكريم وضارب وضاربة ثم قال الاتحاد في صفر جمع المذكر
مبني الموافقه بازاء تلك المخالفه **قوله** وبالالف خامسة هذا بيان ما زيادته حمراء
مدة خامسة كجبارى وهو طائر ولا يجمع الا بالالف والتاء لان كثيره وهو على

خمسة احرف عين مكي فلا بد من الحذف فان حذفت الف التانيث
وقلت حباري اشبه برسيلا وان حذفت الاولي وقلت حبار اشبه حبالي وقال في
الصحاح حبارى يقع على المذكر والانثى والواحد والجمع فان شئت قلت حبارات
والف ليست للتانيث ولا للالحاق وهي لا تنصرف معرفة ولا نكرة وهذا هو المذكور فيه
مناقض لانها لو لم تكن للتانيث لصرفت وصرح في شرح الهادي بانها للتانيث وقد
المصنف هنا وفي شرح المفصل ايضا يدل عليه لانه علله بعدم تكثيرها لو كانت لغير التانيث
المذكر فالمونث اولي وان كانت الالف الخامسة زائدة ومعها زائد اخر حذفت ايهما شئت
كسرندي وهو الشديد ومرنة فعنلي فالنون والالف الالحاق بسفرجل فلو حذفت الالف
فيبقي سرند فيلحق الي سرنددا كجعفر فيقال سراند وان حذفت النون فيبقى فعلا
الي سردى كارطى فيقال سرادي تقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها وانما قيد بانهما
زائد اخر لانه لو لم يكن كذلك لكان رباعيا وسيجي حكمه **قوله** افعل هذا شرع
فيما زيادته الهمزة في الاول وقسمه الي الاسم والصفة اما الاسم فبضم فتح او كسر
او كسر او ضم كما في ابلم بضمتين فيجمع على افاعل ثم اشار الي الاعراض نقول الناس
اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوص فان الحوص
فيجمع على حوص وجوابه انه منظور فيه الي الوصف الاصلي فجمع جمعا كما يجي فيل
حوص والي الاسمية العارضة بالعلمية فجمع جمعا والاحوص اسم رجل من حوص وهو
ضيق العين والمراد بالاحاوص الاحوص واولاده ولو في البيت للتمني اي وددت
ان نهاهم واما الصفة فان لم تكن للتفضيل فلا تجمع بالواو والنون فرقا بينه وبين
ما للتفضيل ولم يعكسوا لان الاصل فيكون بالتصحيح احق ولا بالالف والتا لا مر

ثم اشار الى الاعتراض بقوله صحلبيس في محضر واصدقة ولجاب بعلة اسما
اي لا يصلح لموصوف كانه قيل ليس في القول صدقة وان كان للتفضيل **قوله** وبحو
شيطان هذا شروع فيما زيادة الالف والنون وذكر حكمه اسما وصفة وهو وان لحان
الذيب والعجلان بين العجلة ثم ذكر ما زيادة اليا الثانية لجيد وبين وهو
قوله ونحو سنر ابوت هذا شروع فيما استغني فيه بالتصحيح عن التكسير في البعض
منه كاذكره والعوار ريحان والمشوم السوم ومباسير جمع موس ومعاطير جمع معطر
والطفل الظبية التي معها طفلها والشدن ولد الظبية اذا اطلع قرناه **قوله** والرباعي
لما فرغ من بيان تكسير الثلاثي شرع في الرباعي والراد بنحو جعفر ما كان مفتوح الفاء
ونحوه ما كان مكسورها او مضمومها وما كان على زنة الرباعي حكمه حكمه فنحو كوكب وجدول
وهو النهر الصغير وعثير وهو الغبار ملحق بغير مدة وشقب وهو شجر يتخذ منه
السهام ومدعس وهو الرمح عين ملحق بغير مدة وقرواح وهو الارض المستوية وقد
قرطاط وهو البرذعة ملحق مع مدة ومصباح عين ملحق مع مدة ثم حكم الرباعي ان الحرف
حرف لين رابع ان ثبت في جمعه موضعه الا انه ينقلب يا ان لم يكن ايا يا الا
نكسار ما قبلها كقرطاس وقراطيس وكذا ما كان على زنته كمصباح ومصابيح
فليس قوله بمدة سهوا كما ذكر في بعض الحواشي فان نحو فاعل وفعول وفعيل ليس
رباعيا ولا على زنته وليس قوله بغير مدة احترازا عنه واما ما ذكر الملم في شرح
المفصل لبيان لفظ المفصل حيث احترازا لا يناسب هذا الموضع فانه ذكر في المفصل
ان كل ثلاثي فيه زيادة للالحاق بالرباعي ولغير الالحاق وليس عدة جمعه على مثال
جمع الرباعي ولغير الالحاق قوله كل ثلاثي الخ شامل لفاعل وفعول وفعيل

احترازا عما بقوله ولست بمدة ولما قال الملم في هذا المختصر وما كان على زنته خرج
فاعل وفعول وفعيل مع ذكرها فيما تقدم وفائدة بمدة ان يدخل نحو قرطاس ومصباح
هذا اذا لم يكن الرباعي الخماسي اعجميا او منسوبا فان كان اعجميا او منسوبا كاشعثي الحق به
حرف التا لان الاعجمي مع الجمعي قريب فيه امارة التعريب وهو التا الدال على العجمة
وفي النسبة كالتا من ابهما يجيئان للفرق بين المفرد والجنس كثمرة وتمر وزنجي
وزنج فناسب ان تقوم التا مقام اليا في الجمع وكل رباعي فيه زيادة ليست بمدة رابعة
فبالطرف يجمع بحذفها على مثال الاعجم اربع نحو كما وهو الفراد وعناكب
في عنكبوت وتكسير الخماسي مستكره كتصغيره للثقل بحذف خامسه على الاكثر والقول
ستاسه فيقال في فرازدق وتحصي بتبين الزايد اذا كان من سامح
الطرف فيقال فرازق ولا يقول جحارش في جحمرش لتعذر الحرف ومن الطرف وقال
ابو سعيد معنى استكراهه انه لا يكثر الا اذا اسئلوا فيقال لهم كيف تجمعونه
قوله ونحو ساله الى الفاظ توهم انها جمع ولستها وهي فسمان قسم غير واحد
بالتاء كممن وتمرة وذلك غالب في عين المصوعات نحو سفين وسفينة
شاة وكاة وكاتب وحباة وجبأ نوع منه وهي عكس تمر وتمرة لان التمر بالتاء
للوحدة وبغير التا للجنس وهذه بالعكس وقيل انما انقلبت القضية في هذا لطائفة
اللفظ العجمي فانه جاء اذا اخرج ذلك لا يا احينه في الارض فكانها جمع الكمي
التي من شان النوائب ان تذهب بها وقسم لا يميز واحده بالتا فليس بجمع
كركب ولعلق جمع حلقة ولاحامل جمع جامل ولاسراة جمع سري وهو السيد الشريف
جمع فارة وسوذانق ولاغزى جمع غازية ولا توم جمع توأم وانما حكموا بذلك

لصلاحية التمييز بجمعه عشر ولانها تصغر على بنائها فلا يكون جمع كثرة وليست من جمع
القلة **قوله** ونحو اراهط القواعد المتقدمة اقتضت ان لا يجمع رهط وباطل وحديث
وعروض وقطيع واهل وليل وحمار ومكان على الطريقة المذكورة هنا لكن جمعت عليها
فيكون جمعا على غير المفرد كما في جمع المراة وجما في جمع رهط واراهط وارهط
لما عرفت ان افعل الاسم كيف نصب في جمع على افاعل وكان اباطيل جمع ابطيل او
حاديث جمع احدوثة واعاريض جمع اعريض واقاطيع جمع اقطيع واهالي جمع اهلاة
وليالي جمع ليلاة كمرماة وامكن جمع مكن كملكن وقد ذكر امكنا فرادا لكن ذكرنا
اشارة الى انه يمكن ان يكون على غير الواحد اصلي ولحن شذوذا كما تقدم **قوله** وقد
يجمع الجمع وذلك قسمان جمع التصحيح وجمع التكسير فاذا اراد تكثير نفرا
جمعوه جمع الواحد الذي على زنته فجمعوا اكلبا على اكالب كما جمع على اجمال
وانعاما على اناعيم كقرطاس على قراطيس وجمالا الذي هو جمع جمل على جمائل كشمائل
وهي الريح التي تهب من ناحية القطب على شمائل واذا اراد ان يجمعوا جمع التصحيح لحقو
باخره الالف والتاء نحو جمالات في جمال جمع جمل وكذا البواقي واعلم ان جمع
الجمع لا يطلق على اقل من تسعة كما ان جمع المفرد لا يطلق على اقل من ثلثة الا مجازا
وانما امتنع تعدد الجمع لجزئيته ليعلم انه لا يطرد فيما اسم الكثرة في جمع القلة
وقل في جمع الكثرة الا بالالف والتاء **قوله** التقاء الساكنين فلما ان يكون
التقاؤهما في الوقف او في الدرج فان كان في الوقف يغتفر مطلقا اي لا فرق
بين ان يكون مدغما او غير مدغم ولا بين ان يكون حرف لين او غيره لان الوقف
على الحرف ساد مسد حركة وقد قرا الصوفي عليه السلام اذا وصلته بغيره يعني

او جعلناه زائدا ذلك الصوت لانك تجد في حرف سكوت المذكور يشغلك من اشباع الحرف الا
صوتا فبان بما ذكرنا ان الحرف الموقوف عليه اتم صوتا واقوى جرسا من الدرج وقد
ذلك مسد الحركة لجاز اجتماعه مع ساكن قبله كما في عمرو ولان الوقف محل تخفيف دقطعها
ذلك فيه وان كان في الدرج فلا يغتفر الا في صور ذكرها المص منها ان يكون الاول حرف
لين والثاني مدغما ويكونا في كلمة واعلم اولا ان حرف العلة اذا سكن سمي حرف لين
ثم اذا جانس حركة ما قبله سمي حرف مد فكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس والالف حرف
مد ابدا والواو واليا ان تحركا فليسا كما في قول وبيع واحرى حرف مد كما في قول و
وثالثهما ليس حرفي لين ولا حرفي مد بل هما بمنزلة الصحيح وذلك اذا تحركا كما في وعد
وبين هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وكثيرا ما يطلقون على هذا الحرف حرف
المد واللين مطلقا فنزل المحمول على هذا التفصيل او تسمية الشيء بما يؤول اليه وانما جاز
التقاء الساكنين في هذه الصورة لما في حرفي المد واللين من المد الذي يتوصل به الى
النطق بالساكن بعده مع ان المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد لان اللسان يرتفع بهما
دفعة واحدة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كالساكن فلا يتحقق التقاء
الساكنين وحويصة تصغير خاصة وتموجهي تماد فيما الثوب بوكم في كلمة
احترازا عما يكونا في كلمتين نحو قالوا ادارانا فانه يحذف الساكن الاول كما يجيء وصلنا
اي اختلفنا وتدافعنا فاثبت التاء في الدال وجلبت الالف لتصح الابتداء بها
وكذا قالوا ادارانا في اخلرانا وهذا المثال الاخير انما يصح باعتبار اللفظ ما بعد
وفي اداراتنا ادغمت التاء في الدال ثم اعلم انه يجوز التقاء ثلاث سواكن اذا اجتمع ساكنان
الامران احدهما في الوقف على الساكن الاول منه حرف لين والثاني مدغم كما ذكرنا وليت

ولم تصغير اهم ومثله يقع في العجم كثيرا نحو كوشت وبشت والجمع بين اربع سواكن ممتنع
في كل لغة وعلى كل حال ومنها ان يكونا في ايما بيت لعدم التركيب وفتح الميم وصلا
فرقا بينها وبين المبني لوجود المانع ولم يعكس لان اكثر الاسماء المبنية اما بيت لوجود المانع
فاجري الكثير على الاصل وبعضهم يزعم ان التقاء الساكنين فيها للوقف ايضا وطرح في
الم الله فمن زعم ان ذلك لاجل الوقف جعل الحركة في الم منقولة من الهمزة لانه لا يسقط
الهمزة اذ لا يكون في الدرج فينقل حركتها فلذلك كان الميم مفتوحا ومن قال ان ذلك
ليس لاجل الوقف فيقول اسقطت الهمزة في الدرج فالتقى ساكنا وهما الميم واللام
فحركوا الاول كما مر ولم يكسر فهابلة فتحوها محافظة على بقاء التفخيم في اسم الله تعالى ولانهم
لو كسروا الميم لاجتمع كسرتان وياء ومنها كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها
همزة الاستفهام وذلك في صورتين الاولى لام التعريف والثانية ايمن الله وايم الله فان
همزة الوصل لا تكون مفتوحة الا فيهما ما يجيء قال في الصحاح ايمن اسم وضع للقسم
هكذا بضم الميم والنون والفه الف وصل عند اكثر النحاة وانما سوغوا التقاء الساكنين
هنا لانهم لو حذفوا همزة الوصل وقالوا الحسن عندك وايمن الله يمينك لم يتبين الخبر هو لم
استخبار فابدلوا الهمزة الفا لذلك وبعض العرب يجعل همزة الوصل فيما ذكرنا
بين بين قال الشاعر وما ادري اذا يممت ارضا اريد الخير ايهما يليني الخير الذي
انا ابتغيه ام الشر هو يبتغيني ولو لم يجعلها بين بين لم يستقم وزن البيت ولا يجوز ان
يقال خففها لانه لم يخففه احد ويحمل على ما جوزوا هو الوجه ويبدا القراء والوجها
في قوله تعالى الآن وما لذكر معا الم منسوبا الاول وها نحو لاها الله لا اسم لتعرفه
الجزء من الكلمة لكونها عوضا عن حرف القسم الذي هو جزء من الكلمة وكلا

وكذا نحو ايم الله لكراهة ابي لفظ كلفظ الله مكسورا همزة فلو بعرف معناه لكن يجوز في
نحو لاها الله حذف الالف وفي اي الله حذف الياء وفيها اولى في لاها الله وابي الله تخير
ان شئت جمعت بين الساكنين وان شئت لم تجمع فلذا اصلهما المدغم الصحة المتقدم اولا
حيلتها اما غير التحسن وايمن الله فظ واما فيها فكيف لكانتا على المذهب المشهو
او لان بين بين قريب من الساكن ثم اعلم ان الافصح في الله منتصبة لان الاصل
اي والله فلما حذف حرف الجر انتصب كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه وفي لاها
لا يجوز الا الجر لان ها عوض عن حرف القسم لما بينها وبين الواو من التناسب في الطرفية
في المخرج فكان حرف القسم باق فلذلك لا تجمعها بحذف اي فانها ليست عوضا
بل هو جواب لمن سال ومن غير ما ذكرنا من الصور لا يغتفر التقاء الساكنين فقولهم
التقت حلقتا البطان باثبات الالف شاذ والفصيح الحذف كما تقول غلاما
الامير وثوبا ابنك فانك لا تتلفظ فيهما بالالف قال اوس شعرا واذ جمعت حلقتا
البطان باقوامهم وجاشت نفوسهم جرعا الا انهم في هذا المثل يحذفونها ابدا
بتضييع الحادثة يخففه التثنية في اللفظ والبطان الحزام الذي يجعل تحت
بطن البعير وفيه حلقتان فاذا التقتا دل على نهاية الهزال وقيل ان الانسان يبعث
في الهرب فيضطرب بطان جمله ويسترخي لشدة تحركه حتى تلتقي حلقتاه ولا يشده
خوف ان ينزل فيشده وهذا المثل يضرب في شدة الامر وتفاقم الشر قوله فان
كان غير ذلك اي غير المذكورات فلنذكر بعض ما ذكرنا ونقول التقاء الساكنين اما ان
يكون في الوقف او في الدرج فان كان في الوقف فيغتفر مطلقا وان كان في الدرج فاما
ان يكون في شيء من الصور المذكورة او غيرها فان كان في شيء من الصور المذكورة فيغتفر ايضا

لما عرفت وان كان في غيرها فاما ان يكون اول الساكنين مدة او غير مدة ونعني بالمدة
حرف لين قبله حركة من جنسه فان كان مدة حذف سواء كان الساكنان في كلمة او كلمتين لانها
اما الف او ياء او واو فان كانت الفا فلانك لو حركتها لانقلبت همزة وان كانت واوا او ياء فلو حرك
لزم واو مضمومة قبلها ضمة او ياء مكسورة قبلها كسرة وهو مستثقل فتعين الحذف ولكن حذف
الاول دون الثاني اما في نحو خف وقل وبع فلان حذف حرف العلة اولى لانه الصحيح ولانه لا
يمكن حذف اللام من لم يخف ولم يقل ولم يبع لانه لو حذف لصار لم يخا ولم يقو ولم يبي ويسقط
العين اذا لقيه ساكن فتبقى الكلمة المعربة على حرف واحد اصلي وهو خف وقل وبع وعلى
البواقي فلانك تحذف الساكن الاول لدلالة حركة ما قبله اذا الضمة تدل على الالف والضمة على
الواو والكسرة على الياء واما الثاني فليس كذلك فلو حذف لا يبقى على شيء فلذلك كان حذف
الاول اولى وهذه العلة تصح للجميع ثم ان الساكنين ان كانا في كلمة فالحذف لفظا وخطا
او يا نحو خف وقل وبع وان كانا في كلمتين فالكلمة الثانية اما ان تكون كالجزء من الاولى او لا
فان كانت كالجزء منها فالحذف لفظا وخطا فقد يكون الفا نحو تخشين بحركة الياء وفتح ما قبلها
فقلبت الفا فاجتمع ساكنان الالف التي هي لام والياء التي هي ضمير ثم حذفت اللام فصار تخشين
على تفعين وسوى للحذف الخطاب وما تخشين الذي لخطاب جماعة النساء فهو على تفعلن لم يحذف
منه شيء وقد يكون واوا نحو اغزوا والاصل اغزوا وحذفت ضمة الواو استثقالا ثم الواو للجمع
الساكنين وقد يكون ياء نحو ارمي والاصل ارميي حذفت كسرة الياء للثقل وان لم تكن الثانية
كالجزء من الاولى فاما ان يكون لها استقلال كلمة بحيث يتلفظ بها من غير افتقار الى اتصالها
بما قبلها او لا فان لم يكن لها استقلال كذلك بان تكون الثانية نون التاكيد مثلا فالحذف
اما واو نحو اغزن فانه لما اتصل النون بقولك اغزوا اجتمع ساكنان فحذف الواو وهو

ثم اي ومن اجل ان نون التاكيد كالمنفصل فاصل الكلام على ما ذكره هكذا لاجل ان نون التاكيد
كالمنفصل قيل اخشون واخشين لانه كالمنفصل وسياذ ذكره لاجتماعهما قوله الا في نحو انطلق اي
حرك الاول في جميع الصور الا في نحو انطلق الخ وهو كل موضع جمع فيه الساكنان واسكانا لاول
لعرض فلو حرك لزال العرض الذي لاجله سكن فصير لعدا لاسعد لا فائدة فيه واصل انطلق
انطلق بكسر اللام وسكون القاف فشبه طلق بكتف فاسكنوا اللام ثم التقى ساكنا فحركوا القاف
وفتحوها اتباعا لحركة اقرب المتحركات اليها وهي فتحة الطاء ولانهم لو كسروا لزم ما فروا منه في
الساكن الاول وهو الكسر وكذلك قول الشاعر عجبت لمولود وليس له اب وذي ولد لم يلده
ابوان وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لم تنجلي لزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم
في سبع ثمان فان اصله لم يلده لم يلده ثم لما سكن اللام تشبيها بكتف فالتقى ساكنا فحرك
الدال كما مر واراد بالمولود عيسى وبذي الولد آدم عليهما السلام وبذي شامة الى آخره القمر
قوله وفي رد ولم يرد الصل اردد ولم يردد فاريد عن اسكان الاول وحركت ما قبله بحركته فالتقى ساكنان
فحركوا الثاني لانهم لو حركوا الاول لبطل الغرض من الادغام وهو التخفيف واهل الحجاز يقولون
ارده ولم يردد على الاصل من غير الادغام لان شرط الادغام ان لا يكون الثاني ساكنا
وبنو تميم لم يعتبروا السكون لعروضه ثم اشار الى الضابط المقتضي لتحريك الثاني بقوله
ومن وقد بتاء قوله وقراءة زعم بعضهم ان قراءة حفص في قوله تعالى ومن يطع الله ويخش الله
ويتقه فاولئك هم الفائزون باسكان القاف وكسر الهاء من هذا الباب والاصل يتقي
حذف الياء للجزم ثم ادخلت هاء السكت فصار تقه ككتف فاسكن القاف فالتقى ساكنان
فكسروا الهاء لالتقاء الساكنين وذكر عبد القاهر رحمه الله عليه ان الهاء ضمير يعود الى
الى اسم الله تعالى والاصل يتقيه حذف الياء للجزم وسكنت القاف على ما ذكر في كتف فلا اجتماع ساكنين

والتحريك لاجل ولهذا التقا الساكنين على الاول من تحريكهما السكت والتابا في الوصل

قول والاصل لما عرفت انه لابد من التحريك في بعض الصور اشار الى ان الاصل ان يحرك

بالكسر لما قيل الجزم في الافعال عوض الجر في الاسما واصل الجزم السكون فلا ثبت بينهما

التعاوض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا منه فان حرك بغير الكسر فذلك

لعارض اقتضى وجوب غير الكسر او جوازه ثم شرع في ذكر الامثلة على

اختلاف الانواع كوجوب الضم في ميم الجمع اذا لم يكن بعدها الها التي بعد يا او كسرة مثالهم

المنصورون اذا اصلها الضم بدليل قراءة اهل مكة فيا بوا بعدها وان كانت بعدها الها

التي تكون بعديا عليهم اليوم او بعد كسر نحو بهم اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسر اتباعا للكسر

الها وكذلك ضموا في مذ لان اصله منذ لما عرفت تحركوا عند الاحتياج بالحركة الاصلي

وكاختيار الفتح نحو الم الله وقد مر ولما قال كاختيار الفتح لان الاخفش لجاز الكسر على

قياس التقا الساكنين وقد قرا به عمرو بن عبيد لكن لا تقبل القراءة وكجواز الضم اذا كان

بعد الساكنين ضمة اصلية في كلمة الساكن الثاني نحو قالت اخرج الكسر على الاصل

والضم للاتباع وكذا قالت اغزي والاصل اغزوي بالضم بخلاف ان امرؤ فان ضم الرا

ليس باصلي لانك تقول هذا امرؤ ورايت امرا ومررت بامرئ بضمة تابع لامه وبخلاف وقالت

ارموا اذا الضم عارض والاصل ارميوا وبخلاف ان الحكم فلا ضم فيها وان كان اصليا لكن ليس

في كلمة الساكن الثاني فان لام التعريف كلمة وحكم كلمة اخرى ويشترط اذا كان في كلمة اخرى

لا يكون لازما الساكنين فلا يعتد به وكاختيار الضم في واو الجمع نحو اخشوا القوم ولا

تنسوا الفضل بينكم ودعوا الله لان الضمة من جنس الواو فهي اشد مناسبة لها من غيرها مع

ان قبلها مرة وواو الجمع يا وواو معرفة بحذفه فرفع كبيرا كحركة الحرف المحذوف

سوا

اولى ومن لو واو الجمع منزلة واو الضمير نحو ولا تنسطوا الله لان كليهما يدل على الجمع المذكر

وحذف قبلهما حرف مضموم وهو لام الكلمة وكسر في غير ذلك نحو لو استطعنا ولو انطلق

ثم شبهت كل منهما بصاحبها الكسر واو نحو اخشوا القوم وضمت نحو لو استطعنا وهو قليل وكجواز

الضم في نحو رد مما مضارعه مضموم العين للاتباع والفتح للخفة والكسر على الاصل بخلاف ما اذا

لقي ساكنا بعده نحو رد القوم فان المختار الكسر لانه لو لم يدغموا وقيل ارددا القوم لزم

الكسر فلما ادغموا بقي الثاني على حركته ومنهم من يفتحه قال جرير ذم المنازل بعد منزلة

اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد روي ذم ايضا بالكسر ومنهم من يضم وهو قليل وكوجوب

الفتح في نحو ردها ليناسب الالف اذ الها خفية والضم في رده وانما قال على الافصح

لان الواو لا يجب ان يكون من جنسه فلذا وقع فيه الخلاف والكسر فيه لغة لان الواو على

ما قبل الواو يجب ان يكون من جنسه فلذا وقع فيه الخلاف والكسر فيه لغة وكوجوب الفتح في نون من

يا كثرة الها فلا يبقى الا شكله وغلطوا ثعلبا في جواز الضم وكوجوب الفتح في نون

لام التعريف لكثرة الاستعمال فلو كسروه لاجتمع كسرتان فيما كثر الاستعمال والكسر ضعيف

عكس من ابنك اذ لم يكثر كثرته فلذا ضعف فيه الفتح فلذا ادا الضم كسر وان لم تكن من مع لام التعريف

عند ملاقاتها لكل ساكن سوا لام التعريف في عندها سنجة وعن على الاصل فانهم

يكسرون نونه عند ملاقات الساكن وعن الرجل بالضم ضعيف وكانهم حركوا النون بالضم

لاتباع ضمة الجيم كقولهم قل انظروا كان الرا في حكم الساكن اذ المدغم ساكن واللسان

بهما دفعة واحدة ولا يجوز عن الرجل بالفتح للاتباع لان الاتباع ليس باصلي وانما يوخذ

ما ورد عنهم ولا يقاس عليه قول وجا في الغنم بحي في الوقف اشار الى انه يجوز

الوقف على النفس فعاجر بنقل الحركة والمراد هنا بيان انه اذا وقف من غير نقل الحركة

والتقا الساكنان فبعضهم يجوز تحريك الاول بحركة الساكن للوقف وتقول هذا

التقو ومن النفس ولم يات ذلك في زيادة النفر الاعلى شذ وذه وذلك لهرب من التقا

الساكنين مع انه مغتفر الوقف والنفر التقا الطالب بحبه وكذا حركوا الالف في دابة شابة

فصار دابة همزة وهذا اذا لم يمنع مانع نحو الولو في مامركي لبعد الهمزة عنها وتنقل الضم

عليها مع همزها قبلها الابتدا قول بالساكن ما يحتاج الى تحريك الاعين صورته كم عمرو والمحرك

ما يحتاج الى حركتين غير صورته كعين عمرو وهو الحرف الذي يبتدا لا يكون الا متحركا لان

الحرف المنطوق به اما معتمد على حركته كبا بكر ومحركة بحا من كم عمرو وعلى لين قبله كحرة

يجري الحركة كبا دابة وصاد خويصة فمتى فقد هذه الاعتماد لا تعذر التكلم ودليل

البحث مرروم ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس وبعضهم يجوز الابتدا بالساكن

لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشي على ما يحصل بعده محال

وحل به منع انما يصح ان لو بعد ولا لا مكنا الابتدا بالحرف من غير حركة وانما

المراد بالابتدا الاخذ بالنطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق بالحرف بعد الذهاب

الذي قبله كالخيل بعضهم حتى الزم وقوع الابتدا بالساكن والوقف في الصايع الحق

الابتدا يجب ان يكون علامة ضد علامة الابتدا فلو وقف على متحرك كان خطا لان الحرف

توقف عليه لا يكون الا ساكنا او في حكم الا ان الابتدا بالمتحرك ضروري لما بينا

والوقف على الساكن استحسان عن كلال اللسان من ترادف الالفاظ والحروف

والحركات قول فان كان لما كان وقوع همزة القطع في الكلام اكثر من وقوع همزة

الوصل فينبغي ان يحصر مواضع همزة الوصل ليعلم ان ما عداها همزة قطع فنقول لما ان

الابتدا لا يكون الا بمتحرك فاول الكلمة ان كان متحركا فذاك وان كان ساكنا فيحتاج الى

همزة الوصل وذلك يكون في الاسما والافعال والحروف اما في الاسما فعلى ضربين سماعي

سوا

وقياسي اما السماعي فعشرة اسما الاول ابن واصله بنو بحذف الواو في تكسيره ابنا وافعال في الاصل

جمع فعل فحذفوا اللام واسكن الاول وادخلوا عليه همزة الثاني ابنة واصلها بنوة كبنت لهما

مونث ابن وحكمها حكم الثالث ابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتاكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى

الازرق وليست بدلا من لام الكلمة كما في فم والا لكانت اللام في حكم الثابت فلا يحتاج

الى همزة الوصل ويتبع نونه ميمه في الاعراب تقول هذا ابنم ورايت ابنما ومررت بابنم وهو

مما مر في امرئ والرابع اسم واصله سمو بوزن قنو حذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات

الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين ليعاقب تلك الحركات الاعرابية عليها وفي

الوصل هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ان اصله وسم اي علامة لان الاسم علامة

للمسمى يعرف بها والمختار هو المذهب الاول لانهم يقولون في تكسيره اسماء وفي تصغيره سمي

وعند اسناده الى الضمير المرفوع المتحرك سميت فرجح الثاني من المذهبين لقيل اوسام كوقف

واوقاف ووسيم كوجه ووجيه ووسمت كوعدت الخامس است واصله سته بحذف الكسرة على استاه

السادس والسابع اثنان واثنتان واصلهما ثنيان وثنيتان يحذفون ويحركون بدليل

قولهم في النسبة ثنوي متحركين ولو كانت الثا معمومة او مكسورة لظهر ذلك في النسبة

ولو كانت العين ساكنة لقالوا ثنيي كظبيي فحذفت اللام واسكنت الثا وجي بالهمزة الثامن والتاسع

امرؤ وامراة وفيهما لغتان هذه مرء ومرة وانما ادخلوا الهمزة وان كانا تامين من حيث

انه لا محذوف فيهما وبالجر الى التخفيف فقالوا مرو ومرة ويجري الحرا ابن وابنة العاشر ايمن انه مذهب

البصريين الى انه مفرد على وزن افعل فتحا عليه الهمزة نحو اجرد ابكر وجو الا

وفي الحديث من انسع الى قينة جارية الغير صب في اذنيه الآنك والانك هو الرصاص

ولان العرب قد تضم فتحة وغيرة تقول لم يجي مثله في الجمع فقالوا ايمن وايم ولم

بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة والاصل فيها الكسر لانها همزة وصل ولكنها تسقط في الدرج
وهو عند سيبويه من اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلان علينا فهو ميمون واذا قال القسم ايمن الله لا
فعلن فكانه قال بركة الله قسمي لافعلن وذهب الكوفيون الى انه جمع يمين لانه لم يجي على زنة واحد
ولكثرة واكنا عجيبان وايضا ليس جمع افعل اولي من جعله افعلا وفتحة همزة قطع وانما اسقطت في
الوصل لكثرة الاستعمال واعلم ان الهمزة في تسبيت ما جاء من هذه الاسماء همزة وصل ايضا
وذلك اسان وابنان وابنمان وامران وامرتان واسمان واستان ولما الف فكالمصدر
بعد الف فعل الماضي زيد على خمسة احرف اوسداسي بالانفعال كالانطلاق والافتعال كالاكتساب
والافعلال كالاحمرار والافعيلال كالاحميرار والاستفعال كالاستخراج والافعيعال كالاعشيشاب والافعوال
كالاخروط نيال الخروط به السير لحروطا اي امتد والافعلال كالاقعنساس والافعلال كالاسلنقاء
والافعلال كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار ولما قال الاربعة فصاعدا احترازا عن نحو اكرم
اكراما فان الهمزة فيه همزة قطع لانها جاءت لمعنى وليس همزة الوصل كذلك لانها جاءت
وصلة الى النطق بالساكن واما في الافعال ففي افعال تلك المصادر من الابنية الاحد عشر
ماضيا كان او امرا كانطلق وانطلق وفي صيغ امر الثلاثي والمراد ما لم يعتل من مضارعه
الفاء ولا العين فان اعتل شي منهما فلا يحتاج اليها نحو عد وقل واما لم يعتل اللام
لانه قد علم انه لا يحتاج الى الهمزة في هاتين الصيغتين ومراده بيان الهمزة التي بها
في اي الصيغ تكون للوصل ولا ينتقض ما ذكرنا بنحو اهراق واسطاع لان اصلهما
اراق واطاع فعند التعقل الماضي ثلاثة احرف ولما في حرف فهي لام التعريف
وبعضهم والتعريف باللام وحدها والهمزة زائدة اذ لو كانت مقصودة لم تحذف
في الوصل كما لا تحذف همزة ام ولان التنوين يدل على التنكير وهو حرف واحد

ويجب ان يكون دليل التعريف ايضا حرفا واحدا حملا للنقيض هذا مذهب سيبويه وذهب
الخليل الى ان ال حرف ثنائي يفيد التعريف لانها من خصائص الاسماء ويفيد معنى فيها وهي
بمنزلة قد في الافعال وذلك ثنائي لان حروف المعاني ليس فيها ما وضع على حرف ساكن
ويجب ان يحمل هذا على ما ثبت وقد مالم يثبت فهي تبدل من لامها ميما وبنو لوي لم حي عند
بعض وان الحجاج بيان ان ابن تولب سال النبي صلعم فقال امن امبر امصيام في امسفر فقال
صلعم ليس من امبر امصيام في امسفر قيل انه لم يروعن النبي صلعم غير هذا الحديث قوله
الشرطي وان كان الاول ساكنا الحق همزة وصل والما تعين الهمزة لكونها اقوى الحروف
والابتدا في الاقوى اولى والهمزة التي في اول الكلم نوعان همزة قطع وهمزة
وصل وتسمى ايضا الف القطع والف الوصل لان الهمزة اذا كانت في اول الكلمة تكتب على صورة
الالف لانها مقاربان في المخرج ولذلك اذا احتاجوا الى تحريك الالف قلبوها
همزة قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى
همزة وبهذا المعنى حكم التهسازاده رحمه الله علاهم وتيسير الاسلام بان
هي ثمانية وعشرون ولا يكون بهم خلاف هذا فانهم لا يذهب عليهم العنابة لتحكم بالجلا يا
ثم همزة القطع تثبت في الدرج فينقطع بالتلفظ بها ما قبلها عما بعدها نحو لزيد احمد
وهمزة احمد همزة تبين طرفاه ولذلك قطعت لحروف الحرف ولهذا سميت همزة قطع و
الوصل تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها نحو كتب الحمد فسقطت همزة القلم
فاتصل التا باللام ولهذا سميت همزة الوصل وقيل انما سميت همزة الوصل لانه يتوصل
بها الى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان فمن لحاجة الساكن الى
سقوطها في الدرج وانما كانت الهمزة مكسورة لانها جي بها لدفع الابتدا بالساكن

فاستثقل الكسرة لما بينها وبين السكون من التقابل واستثني ما بعد ساكنه ضمة اصلية نحو اخرج
فان اصله اخرجي فلذلك ضمت الهمزة هنا وارموا فالضم عارض والاصل ارميوا فكسر
الهمزة على الاصل وانما ضمت في انطلق بضم ما لم يسم فاعله لان ضمة الطا بالبنا الى هذا
البنا اصلية وان كانت عارضة بالنسبة الى ما سمي فاعله ثم استثني الداخلة على لام التعريف فانها
تفتح اما على مذهب الخليل فظاهر اذ ليست عنده همزة وصل بل همزة قطع وانما حذفت في الدرج
تخفيفا لكثرة استعمالها واما عند سيبويه مع كونها همزة وصل فلكثرتها في كلامهم كانت تفتح
نونه اذا دخلت على ما فيه اللام وانما فتحت في ايمن الله لان هذا الاسم غير متصرف ولا كل
الا في القسم فضارع الحرف فتبع همزته همزة الداخلة على لام التعريف وابنا اسما وصلا وتحت
اي خطا لان وضعها للتوصل الى النطق بالساكن فاذا وصل الساكن بما قبله فقد استغني
عنها قال صاحب الكشاف في اللحن ان تلحن بلحنك اي تميل الكلام الى الخطا لتحاجك
كالتعريض والتورية قال الشاعر ولقد لحنت لكم لكيما تفهموا واللحن يعرفه ذوو الالباب
وقيل للخطا لحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب وشذ اثباتها في الضرورة كقوله
اذا جاوز الاثنين سر فانه بنث وتكثير الوشاة قمين قيل انه بنث اي نشر وقرن
احدهما وهو التزموا انما كان الافصح جعلها الفا لانه يبين بين قربة من الهمزة فلو
جعلوها بين بين لكانوا كانهم ابقوها في الوصل وهو خلف وضعها فقلبوها الفا ليبعد
اللبس ولا يلزم المحذور وينبغي ان يعلم ان هذا اذا كان همزة الوصل مفتوحة ولما اذا كانت
مكسورة او مضمومة كقولك ابن زيد عندك واستخرج المال لانه لا التباس لان الهمزة
همزة استفهام لا همزة وصل قوله واما سكون جواب سوال مقدر وهو ان يقال اول
هذه الكلمات ساكن كقوله نعم وهو جواز لكم مني كالمحاربات الهوجين الزرقين

الوقف

الحيوان فليسلو او سرا هو وكقول الشاعر وقت للزهر ما عادار فني فقلت
اخي من شام عادي خلم صلي ما ذكرتم يجد الا بان همزة الوصل وما التي بها ولحاجتها
سكونا عارضا بدليل قولك هو هي لتسوى كسر تركه فهو وهي بمنزلة عضد وكتف فحذف
السكون فيجامع الواو والفا واللام لانها صارت كالجزء مع كثرة الاستعمال وشبهها
بالمذكورات ما فيه الهمزة لانها وان لم تكن كثيرة لكنها على حرف واحد وكذا ما فيه ثم لانها
للعطف مثل الواو والفا ولما نحوان يملها فهو قليل العدم الجزئية وكثرة الاستعمال
الوقف في اللغة مصدر وقفت الدابة وقفا اي حبستها ووقفت بنفسي وقوفا وفي الاصطلاح
قطع الكلمة عما بعدها على تقدير ان يكون بعدها شي وانما قلنا المراد هذا لانه قد يقال
ولا يكون بعدها شي وقال بعضهم الوقف قطع الكلمة عن الحركة واورد عليه انه ليس
لانه قد لا يكون وجوابه قريب مما مر في التعريف الاول لكن يرد عليه اي على التعريف
الثاني انه ليس بجامع ولا مانع لو حرك الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفا وهذا
وقف ولحظ انه ليس كذلك وهو خارج عن هذا التعريف ولما انه غير مانع فلانه لو
اسكن اخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة نحو دتن بوقفه ولا يسمى هذا وقفا
مع انه يصدق عليه قوله وفيه وجوه وهي احد عشر وجها الاول الاسكان الثاني
الروم الثالث الاشمام الرابع ابدال الالف الخامس ابدال التاء الثالث الاسكان
السادس زيادة الالف السابع الحاق هاء السكت الثامن اثبات الواو والياء
التاسع ابدال الهمزة العاشر التضعيف الحادي عشر نقل الحركة مختلفة في حسن بعضها
احسن من بعض لما يجيء وكذا مختلفة في المحال لان الاسكان المجرد يعم الكل والروم
والاشمام الى غير ذلك فقوله مختلفة صفة وجوه والجار في قوله في احسن متعلق بقوله مختلفة

قوله فالاسكان يبدأ في المحرك كجعفر وهو اول الوجوه الاحد عشر والرابع الجر
المجرد عن الروم والاشمام سوى في ذلك المنون وغيره والعرب والبني فهو الاكثر الاغلب
وهو الاصل لان سلب الحركة ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قوله والروم في المحرك مبتدأ وحبر
وهو الوجه الثاني من الوجوه الاحد عشر وهو صوت ضعيف كانك تروم الحركة ولا تتمها
بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الوصل والاكثر يعبر في المفتوح لخفة الفتح وسرعتها
في النطق فلا تكاد تخرج الا على حالها في الوصل وايضا انه يشبه الشوبا فيقتضي تشتت
صمة القسم قوله والاشمام في المضموم مبتدأ وحبر وهو الثالث من تلك الوجوه
والاشمام ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما الانفتاح ليخرج منه النفس فيراهما
المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بادراك العين دون
الاذن لانه ليس بصوت يسمع وانما هو تحريك عضو فلا يدركه الاعمى والروم يدركه الاعمى
والبصير لان فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون متحركا والاشتقاق من الشم كانك
اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو
متحرك في الوصل فاسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال وهو يختص بالمضموم لانك
لو ضممت الشفتين في غيره او تممت خلاف موضع ايذانه في الجنس ما وضع له قوله في
والاكثر اشارة الى ثلث صور لختلف في انه هل يكون فيها روم او اشمام ام لا الاولى
تاء التانيث المبدلة هاء في الوقف والاكثر على انه لا روم فيها ولا اشمام اذ المراد بهما
بيان حركة الحرف الموقوف عليه حال الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الوصل الذي
من التاء وهي من جوهره فلا دلالة على حركتها حال الوصل وجيء بدله من التاء او انها لم تبدلها
كاخت وبنت فيجري الروم والاشمام فيها قال المهها التانيث ولم تبدل الا

التانيث ميم الجمع نحو لكم واليكم والاكثر على ان لا روم ولا اشمام اما من وصل باسكان
الميم فواضح اذ الروم والاشمام لبيان الحركة واما من وصل بالواو وقال فيها اختلفت
في الوقف فلا يحسن الروم والاشمام اذ المراد بهما بيان حركة الحرف الذي هو اخر
الكلمة ولم يكن للواو حركة حال الوصل فلو وجد للروم والاشمام لكنهما على لغة من وصل
بالواو ايضا حقيقتها على لغة من اسكن لانه اذا وقف على لغته ويرتجي بالحذف يجوز الروم
والاشمام فكذا ههنا لكن فرق بينهما بانه لا ثبت السكون على الميم حال الوصل في اللغة
الفصيحة من وصل بالواو واما اللغة الاخرى في السكون الثالثة الحركة العارضة نحو قم الليل
انعوا انه لا روم فيها ولا اشمام لانه لما لم يكن للحرف حركة في الاصل وانما عرض لساكن بعد
من الساكن عند الوقف لذهاب المقتضي لم يعتد بها فلو وجد للروم والاشمام قوله
وابدال الالف في المنصوب مبتدأ وحبر وهو الوجه الرابع من الوجوه الاحد عشر ثم بيد
الالف في ثلثة مواضع الاول المنون وفيه ثلثة مذاهب منهم من يقلب التنوين حرف
مد في الاحوال فيقول جاء زيدو ورايت زيدا ومررت بزيدي لان التنوين زائد يجري
مجرى الحركة الاعرابية لانه تابع لها فكما لا يوقف على الاعراب لا يوقف على التنوين
ولانهم فرقوا بين النون الاصلية نحو حسن والملحقة نحو ضيفن ولم يحذفوها بل
قلبوها بجنس حركة ما قبلها ومنهم من يسكن في الاحوال الثلثة كغير التنوين فتقول
زيد ومنهم من يبدل في المنصوب الفا لانه حرف جيء به للدلالة على التمكن وليس في
ابداله الفا ثقل الواو ولا التباس الذي في الياء ولا يبدل في المجرور والمرفوع
لما عرفت وهو الافصح فتقول جاء زيد ومررت بزيد باسكان الدال فيهما ورايت
زيدا ما بدل التنوين الفا فعلم من قوله بخلاف المرفوع والمجرور انه لا يبدل

التنوين واوا ولا ياء واما انهم يحذفونها ويسكنون اللام فعلم من قوله فالاسكان المجرد
في المحرك ثم انه اطلق قوله في المنصوب المنون والمراد ما لم يكن فيه تاء التانيث الاسمية وانما
فعل كذلك اعتمادا على ذكر حكمه بعد ذلك الثاني اذن فانه يبدل نونها الفا لان معناه
صورة المنصوب الثالث في صرب فانه يقلبون نونه الفا ولا يشبهونه لئلا يكون للفعل على
الاسم مزية وقد قيل ان النون الخفيفة تشبه التنوين والفتحة تشبه النصب فتبدل النون عند
الوقف الفا كما ابدلوا التنوين في المنصوب عند الوقف الفا ومنه قوله تعالى لنسفعا بالناصية
على وجه لحن اللام مجرى الوقف ذا الخطاب لخازن النار قوله ويوقف على الالف
ما ذكرنا من حكم المنون الغير المقصور واما ان كان مقصورا كعصى ورحى وفتى ومعلى فيوقف على الالف
اشار الى انهم اختلفوا بعد ذلك فقال سيبويه الالف في النصب بدل التنوين واما في الرفع
والجر فالالف الاصلية لان العلة اذا اشكلت تحمل على الصحيح وقد ثبت انهم يبدلون
التنوين في الصحيح الفا حالة النصب ويحذفونه حالة الرفع والجر فقال المبرد هي الالف
الاصلية في الاحوال الثلثة لانهم اما لوا رحى ومعلى في الوقف رفعا ونصبا وجرا
ولو كان الف التنوين لوجب كتبها الفا ولوجب ان الامالة والكتابة بالياء اي من قبل
المبرد فلا ينهض دليلا على غيرهم وقال المازني هي الف التنوين في الاحوال الثلثة لا نعم
انما قلبوا التنوين في النصب الفا لوقوعه بعد الفتحة وتنوين عصى ورحى في جميع الاحوال
واقع بعد الفتحة فوجب قلبه الفا وجوابه انهم يراعون المقدر العارض في الاكثر ولذلك
يضمون الهمزة في اغزي لان اصله اغزوي ويكسرون الهمزة في ارموا لان اصله ارميوا
اليهم يراعون المقدر ومن المعلوم ان قبل التنوين في عصى ورحى حال الرفع والجر ضمة وكسرة
في التقدير فوجب اعتبارها وحذف التنوين واما في النصب فاصله رايت عصيا فالوجه قلبها

الفا للفتحة المقدرة لا للفتحة الملفوظ قوله وقلبها اي قلب الالف المبدلة من التنوين همزة
ضعيف نحو رايت رجلا وكذا قلب كل الف سواء كان للتانيث كحبلى او لا كعصى همزة ضعيف
وكذا قلب الف التانيث في نحو حبلى همزة او واوا او ياء ضعيف ووجه قلبها ياء ان الالف خفية
والياء ابين منها لانها من الفم وتنتشر الالف في سعة مخرجها والعلة في الواو لان الواو ابين من
الياء باعتمادها وبالتقاء الشفتين فان الياء ادخل في الفم فيكون اخفى وابعد الى الخفي
من الالف لان الهمزة ابين من الالف وليست الهمزة في رجلا بدلا من التنوين لبعد ما بينهما ولهذا
تقول حبلا وهو نظير ذلك مع انه لا تنوين فيها وانما هي في رجلا بدل من الالف التي هي بدل
من التنوين وكذا كونه ضعيفا اي قليلا في استعمالهم غير فصيح وقال بعض الشارحين في
عبارته نظر لان قوله وقلب كل الف يغني عن قوله همزة كالهمزة في قوله وكذا قلب الف نحو حبلى
همزة ويمكن ان يقال عدل الى هذه العبارة لانه لو اكتفى بقوله وقلب كل الف همزة لاحتمل ان يتوهم
متوهم ان المراد هي الالف التي تكون ثابتة حال الوصل وفي ذلك التوهم استبعاد ان
التنوين اذا انقلب في الوقف الفا انقلبت الالف بعد ذلك همزة ويرتجى وايضا لما كان يتوهم
ان الف حبلى تقلب واوا وياء توهم انه يختص بهذا او يخرج من قوله وكل الف فلذلك افرد
في الذكر ثم لما كان هذا القلب ضعيفا لم يعده من جملة تلك الوجوه قوله والتاء
مبتدأ في نحو رحمة خبره وهذا هو الوجه الخامس من تلك الوجوه اذا كان اخر الاسم المفرد
تاء التانيث فيبدلها في الوقف هاء فرقا بينه وبين تاء التانيث الفعلية ولم يعكسوا
لانهم قالوا الوصرية في ضربت لالتبس بالضمير المتصل ومن العرب من يقف عليها بالتاء
ومنه قولهم وعليه السلام والرحمت وقول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الحجفت والجوز
الوسط والتيهاء البادية والحجفة الترس من الجلد تشبه البادية بالترس الذي من الجلد

وبا بمعنى رب او رب بعدها مثله كقول الحزيل فمثلها قطعت بعلك مهمه والقه بو البا
وقول الاخر استحاك يكي مسلمين بعدما بعدما وبعدمت صلت نتوس القوم عند
الغلصمة وكادت الحرة ان تدعى امت والمراد بقوله بعدمت بعدما لو ابدلها لتقيد من الالف
تم ابدل الها تاء ليوافق بقية القوافي والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي في
في الحلق وقال النحويون ان حولها جمعا فقراته بهيهات بحذف تاء الي في الاسم المكسر
تاء عند الصب ويوقف عليها بالتاء ومنه هيهات والاصل هيهية وان جعل مفرد
فاصله هيهية على فعللة كالقلقلة ويوقف عليها بالها قال الملم في شرح المفصل الي
تقديري اذ هيهات اسم للفعل فلا يختص بمفرد وجمع وانما ذلك لتشبيهما بالتا
لفظا دون افراد وجمع واما جمع المونث السالم كضاربات فيوقف عليها بالتا لاعير على
المشهور السفعل لانها الراد وان يكون في جمع المونث السالم زيادة كما في جمع المذكر
لم يمكنهم ان يزيد والواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبا همزة
فزادوا التاء معه لانه يصير بدلا من الواو كما في تجاه وتجيه وصارت علامة التانيث
واقتصر اضنبال في مسلمات فلما فاده هذه التاء الجمع والتانيث واغنت
عن علامة التانيث الملحقة في الواحد ثبت في الوقف ولم تبدل هاء وما روي
قطرب عن طي انهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوه والاخواه بابدال التاء
الجمع هاء في الوقف تشبيها بتاء التانيث الخالصة ضعيف وفي العرفات الاهل
فان فتحت تاءه في النصب وقيل الاستاصل اسم عرفات لم يكن من ذلك فيوقف
بالهاء وان كسر يكون جمعا فيوقف بالتاء والراء مر عرفات تنكرت وكسر **قوله** واما
تلوته ازبعر اشارة الى القمر قلبوا تا ثلوثه في الوصل هاء مع ان هذا الحكم

الوقف اجراء للوصل مجرى الوقف لان الصغ يحمل على الضد ثم نقلوا حركة همزة
القطع وهي همزة اربعة اليها وقالوا ثلثه اربعة وهذا نحو الم الله فانه ليس
فيه نقل الحركة من همزة الله بل حذف همزة الله في الدرج والتقى ساكنان ففتح
الميم محافظة على التفخيم وقال بعض الشارحين انما ذكر هذا الكلام هنا لان بعض
يتوهم ان حركة الميم هي الحركة المنقولة من لام الله وهذا سهو منه وصوابه ان يقال من
همزة الله كما ذكرنا **قوله** وبزيادة الالف في انا مقيدا حسن وهو السادس من الوجوه
الاحدي عشر انا للمتكلم لا يكون الا مفردا وفي العقول مذكرا او مونثا لان الكلمة نوع من
الفرق بين المذكر والمونث وهذا الاسم لما كان احض وعن ضارع الاسما
المتمكنة بني على الحركة ويجاوز ان يقال بالاسكان وانا بالالف وكثر ذلك حتى قال
الكوفيون انها من الكلمة وليست بزيادة هذا بحول فاذا وقفت عليها قلت انا بالالف
لبيان الحركة ولا يوقف عليها بالسكون فلا يقال في جواب من فعل ان كما يقال هو
وهي لان النون اخفى من حروف اللين فلزمنا الالف لذلك ولم تثبت العرب
بالالف لبيان الحركة الا في انا وفي قولهم حيهلا كما سيحقق في الابدال انشاء الله
واذا اردت بيان الحركة في غير هذين الموضعين وقفت بالهاء كما سيجي انشا
الله تعالى **قوله** ومن ثم اي ومن اجل ان انا بزيادة الالف وقفوا على لكنا هو الله
ربي بالالف فان اصله لكن انا نقلت حركة الهمزة ثم ادغمت النون في النون
فقيل لكنا واثبات الالف وصلا فيه فصيح ايضا بخلاف انا اذا اثبت الالف في الوصل فانه
ليس بفصيح لان الالف يدل على ان الاصل لكن انا وبغير الالف يلزم الالتباس
بينه وبين لكن المشددة وقوله هو ضمير الشان اي الشان الله ربي والجملة خبر انا

والراجح اليه منا ياء الضمير في ربي والمعنى لكن انا لا اقول كما تقول بل اقول هو الله
ربي وقيل ما قال الاصل لكن انا وليس لكن المشددة لوجوب ذكر ضمير حينئذ وقوع الضمير المرفوع
بعده ولا يقع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشان ليكون اسم لكن و
قوله هو الله ربي خبره لان ضمير الشان المنصوب لا يحذف الا في الضرورة والناني
الهم وقفوا عليه بالالف ولو كان لكن لما جاز الوقف بالالف **قوله** ومنه يجوز ان يكون
الها بدلا من الالف لقرب مخرجيها اذ الاكثر الوقف على انا بالالف ويجوز ان يكون
لبيان حركة نون انا قال الوكيت ادري فعلي بدء من كرب التخليط اي فمن انه والها
في قول ابي ذويب قدمت المدينة ولاهلها ضجيج كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت
مه فقالوا هلك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال ما الاستفهام اي ما الحديث او
ما الحال وهو قليل فلذا لم يعده من تلك الوجوه **قوله** وبالحاق هذا هو السابع من
تلك الوجوه وها السكت ها الحق في الوقف لبيان الحركة او حرف المد والمراد بها
التوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما زادوا همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون
في الابتداء والحاقه قد يكون بطريق اللزوم وقد يكون بطريق الجواز اما بطريق
اللزوم ففي كل كلمة تكون حالة الوقف على حرف واحد ولم يكن لاجل ما قبل الها
بان لم يكن قبله شي كفعل الامر مبتدا به في ارايت وقرش وقي او كان قبله شي
لكن لم يكن لاجل ما قبله كقولك مجيء مه في مجي مه ح فان اصله جيئ مجي ما وهو
سوال عن صفة المجي اي على اي صفة جئت ثم احد السلان للاستفهام صدر الكلام
ولم يمكن تاخير المضاف وحذفت الالف لان ما الاستفهامية تحذف الفها اذا وقعت
مضافا اليها فرقا بين الاستفهام والخبر وكذا مه مثل امن اي مثل اي شي انت اما وجب

الحاق الها في هذه الصور لئلا يلزم الابتدا بالساكن او الوقف على المتحرك ولما
بطريق الجواز ففي موضعين الاول كل متحرك حركته غير اعرابية ولا شبيهة بها لا يكون
بصفة ما لزم الحاق الها وذلك اما بان لا يكون الكلمة في حال الوقف على حرف واحد
نحو الحجم ولم يعزه ولم يرمه فانه ثبت لحقت الها لان لاما لحذف الجزم وبقي حركة
ما قبلها دالة عليها فلو لم يلحق الها لذهب الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول
عليه وان شئت لم تلحق الها لانها لم تكن على حرف واحد لا يلزم المحذور المذكور ولا
ومن ذلك البيان هو وهي من حرف كما حال الوصل والاكثر الوقف عليها بالها هوه وهيه
محافظة على الحركات البنائية وبعضهم يقف عليها بالسكون لما من سكنها حال الوصل
فلا يقف عليها الا بالسكون لان الها لا تلحق الساكن الا الالف واما بان يكون الكلمة
حال الوقف على حرف واحد لكن يكون مع ما قبلها كالشي الواحد كما في علام ومجيا
والامه وغلامه فان شئت لحقت الها لكون الكلمة على حرف واحد لسقوط ما الاستفهام
مدخول حرف جر عليها لما مر فيشبه ما تقدم وان شئت لم تلحق لانها لما اتصل بحرف جر
ما قبلها فكان المجموع كلمة واحدة فلا يلزم المحذور المذكور ويجي حينئذ هذا منفصل
بحرف جر وحرف الجر لا يستقل بمعناه وكانت معه كحرف واحد واما المضاف فسقط
بما ذكر في قوله الا في نحو والياء في غلامي وابيه كجمع لان الضمير المجرور المتصل
بحال والاصل حال الوصل في غلامي تحريك الياء وتسكينها سائغ فمن حرك قال
في الوقف غلامي باثبات الياء وتسكينها او غلاميه بالحاق ها السكت وفتح اليا
ومن اسكن وقف على الميم في غلام وسنحققه لك عن قريب انشاء الله وحذفه ي
مثل غلامي في الوجهين وكذا في حال الوقف اكرمنك بالاسكان واكرمنه

بحو الها آتزان لا يحجب الكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه في التقدير متصل
اذ هو ضمير المفعول وعن اسكن فلا مثل لجريان البنوا لحنا لا يلفظ به منفردا وانما اشترطنا ان
يكون الحركة اعرابية لان الاعراب يعرف بالعامل فلم يحتج الى البيان بها السكت وحركة
الحركة المشبهة بالاعراب بحرها وبحركة الماضي لانه يشبه على الحركة تشبيها بالمضارع
والحركة يا زيد ولا رجل لانها تشبه حركة الاعراب لعروضها بسبب العامل ولذلك
جارت حسنا انها معربة على لفظها وقال المبرد لم تلحق الهاء بحو ضرب لانه لو قيل ضربه
لالتبس بضمير المفعول واعترض عليه بانه منقوض بحو لم يغزه ولم يجر بالهاء حملوا لم يغزه
على بحو ضربه لان الامر ماخوذ من المضارع فلذلك جوزوا لم يغزه ولم يحجه واضربه
الموضع الثاني مما يجوز فيه الحاق الهاء وسوان يكون في اخر الكلمة الف بعد ياتها بحو يا
رباه ويا هيناه وهولاه بالنصب لان الالف خفية كان هولا بالمد موجود
فيما حركة غير اعرابية ولا مشبهة بها وهذا اذا لم يلتبس بالمضاف فلو قيل وخلاه
فقوله في بحو هما عطف على قوله في لم يخشه اي جايز في لم يخشه وفي بحو هما ثم هذه
الها مختصة بحال الوقف واذا وصلت استغنيت عنها لحذفها وتحريكها لحن ولما
قول عروة شعرا يا رب يا رباه اياك اسل عفرا يا رباه من قبل الاجل فان عفراء
من الدنيا الاصل ضرورة وعفرة اسم امرأة انه لما اضطر حين وصل المتحرك ليلتقي
ساكنان في الوصل على غير شرطه حركتها وجعلها مكسورة على اصل التقاء الساكنين او
مضمومة تشبيها بالضمير وعفرا اسم امرأة قوله وحذف الياء هذا هو الوجه الثاني
والمراد بحو القاضي كل اسم اخره ياء قبلها كسرة فان كانت الياء ملفوظة بحو القاضي
رفعا وجرا فبعضهم يحذفها في الوقف فرقا بين الوقف والوصل فيقول جاء القاض

في بحو القاضي

ومررت بالقاض باسكان الضاد والاكثر على بقائها لانها كانت ثابتة في الوصل ولم
يحدث ما يوجب حذفها فتقول جاءني القاضي ومررت بالقاضي وان لم تكن ملفوظة
بل محذوفة للتنوين بحو قاض فالاكثر على حذفها لان التنوين باق تقديرا وهو
الموجب للحذف فيقال جاءني قاض ومررت بقاض بالاسكان وبعضهم يحذفها
نظرا الى ان التنوين ليس في اللفظ ولم يختلف في باب عصى ورحى بل اثبتت الالف في
الوقف اتفاقا كما ثبت في ابيا محذوفة في الوصل للتنوين ايضا وحذف التنوين
ايضا في الوقف عارض لان الالف خفيفة فلم يختلف في ردها وقد يجعل هذا دليلا
للمازني على المبرد في جميع الاحوال وعلى سيبويه رفعا وجرا بان يقال العصى
ورحى لو كانت اصلية لم ترد في الوقف كان ردها قاضي وحوابه بالفرق كما ذكرها
كله حال الرفع والجر اما في حال النصب فكالصحيح لانه تدخله الحركة حال النصب
فان كان غير منون فيسكن بابه ونقول رايت القاضي وان كان منونا فيبدل من تنوين
الفا ونقول رايت قاضيا واذا ناديت المنقوص فالوجه اثبات الياء بحو يا قاضي في
قول الخليل لان الياء انما تسقط للتنوين والمنادى المعرفة لا يدخله تنوين واختار
يونس وسيبويه يا قاض بحذف الياء والاسكان لان النداء باب حذف
فلذا يدخله الترخيم وقد جاء الحذف في غير النداء في النداء اولى قوله في بحو
وحركة او سكت يريد ان حذف ياء غلامي واثباتها جايزان في الوقف سواء
حركتها في حال الوصل او سكنت لكن اثباتها اكثر من حذفها على كلتي اللغتين
وذكر في المفصل انه يقال غلامي وضربني باسكان الياء وغلامي وضربني بالحاق
الهاء فيمن حرك في الوصل وغلام وضربن بحذف الياء فيمن اسكن في الوصل وكذا

قرئ في بعض شروح المفصل في شرح الهادي ويحايم فلنا كذلك عن قريب الحق
ما ذكرتم في شرح المفصل وبيانه ليس كذلك على اطلاقه لانه يؤذن بان الوقف بالاثبات
انما هو لغة من حرك خاصة والوقف بالحذف انما هو لغة من اسكن في الوصل وليس ذلك
صحيحا اما الاول فلان الاكثر وقد يجتمع من يحرك في الوصل وقد جاء في الشواذ فما
اتاني الله منه جاء في الوصل بحذف الياء في الوقف في قراءة ابي عمرو وقالون وحفص بخلاف
وفي قراءة ورش بلا خلاف فيكون على مذهبهم قراءة ورش غير صحيح لانه يصل بالحركة
ويقف بالحذف من غير خلاف واما الثاني فلان الافصح الوقف باثبات الياء بحو قوله تعالى
يا عبادي لا خوف عليكم فان من اثبتها ساكنة في الوصل وقف عليها ايضا ساكنة مع كونه
منادى فالوقف على غير المنادى باثبات الياء اجدر وكذلك جميع ما في القران
الا في مواضع يسيرة حذفت خطا في المصحف فقرأها بعضهم على النحو الذي ذكره في المفصل
قوله واثباتها اكثر اي اثبات الياء في بحو القاضي وغلامي اكثر من حذف الياء عكس قاض
فان حذف الياء في قاض اكثر من اثباتها فيه قوله واثباتها انشوا على اثبات الياء
في بحو يا مري مع الخلاف في جاءني مر وقاض لان اصل يا مري يا مرئي بوزن يا مرعي ولم
فاعل من راى يرى نقلت الهمزة الى الراء وحذفت ثم حذفت الضمة استثقالا ثم
حذفوا الياء ايضا لخلوا الكلمة من غير اعلال موجب وقولنا من غير اعلال موجب احترازا
من بحو هذا قاض فان الحذف فيه للاعلال ولما بحو زيد لم يغزه فلانه مجزوم او في
حكم المجزوم على الخلاف فيه قوله واثبات الواو والياء في بحو زيد لم يغزو
ولم يرمي وحذفهما بحو زيد لم يغز ولم يرم في الفواصل والقوافي فصيح والمراد
بالفواصل رؤوس الاي ومقاطع الكلام وذلك انهم يطلبون فيها التماثل

وحذفهما في الفواصل والقوافي

يطلب في القوافي والقافية من قوافي تعقب ذلك ولحل الابيات بتبع بعضها
بعضا قوله وحذفهما اي حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي في جمع الذكر
بحو الذين يدعون لم يعن وافي الواحدة المخاطبة بحو انت لم ترمي قليل لان الواو والياء
فيهما اسم برأسه فحذفه مخل بخلاف ما تقدم فانه جزء كلمة في الاخر فاذا حذف
دل بقية الكلام عليه وانشد سيبويه لابي سعد لسلمى لما النادبي لم اوريعه
البين ما صنع اي ما صنعوا اي الواو والياء ساكنين في الوصل شبهما بالحركة فكما
كما يسقط الحركة ولا يجوز حذف الالف لانها اخف فلم يستثقل اللفظ بها واما في غير الفواصل
والقوافي فالوقف على لفظ المعتل اللام مرفوعا بالاثبات لانه يقول هو يغزو ويرمي
ويخشى اذ لا يحذف فيها دليل الجزم فيستوي حالا الوصل والوقف في اللفظ ويختلف
التقدير فان الضمة تكون مقدرة في حال الوصل محذوفة في حال الوقف ومنصوبا
بالاثبات لا غير فتقول لن يغزو ولن يرمي باسكان اللام فيحذف الحركة التي كانت
ثابتة في الوصل وكذلك تقول لن يخشى باثبات الالف لان الحركة انما تظهر حال الوصل
لكون الالف لا تقبلها واما المجزوم الموقوف في المعتل فقد ذكر بلحوق الهاء فيه
اي الاسكان والحاق هاء السكت قوله وحذف الواو الاصل في ضربه ومنه وعنه ضربهو
ومنهو وعنهو في الوقف ضربه ومنه وعنه والالف مع المؤنث من نفس الكلمة تا فاق
واما الواو والياء في المذكر فقيل انهما من نفس الكلمة والاظهر من كلام سيبويه انهما ليست
وقد يحذفان في الوصل كثيرا اذا كان قبل الهاء حرف مد ولين كانخره فيما احسن
من اجتماع المتشابهات كقوله تعالى وترك له شركا فيه ونشر بحرف لا وفا الاثبات احسن
كقوله تعالى فالتقطه فرعون بسكانه في الوصل وليس في الوقف الا السكون لخفته

وقد تحذف في الوصل فيلزم حذفها في الوقف واما ضربهم وضربكمو وعليهمو وبهم فالصل
فيها الحاق الواو والياء في الوصل بدليل ثبوت الالف في التثنية نحو ضربكما وضربهما وعليهما
فاذا وقف عليه الا الاسكان اليه وحذف الواو والياء لانهما زائدتان وقد تحذفان
في الوصل كثيرا نحو ضربكم زيد وضربهم عمرو وانما قال بغير الحق لان من يلحق الواو والياء
في الوصل لا يتصور منه الحذف في الوقف وهذه اصله هذي والهاء بدل من الياء
بدلالة ان الياء والكسرة التي من جنسها فقد انث بهما نحو تثلبين ولم يثبت للهاء
ثابت في موضع بجعل بدلا لان الياء هو القياس وبعد ان جعل الهاء بدلا لان الياء جاء
وجهان احدهما ان يلحق بعد الهاء باء نحو رايتها كما في الهي فاذا وقفت عليه قلت
هذه بالاسكان وحذف الياء كما تقول مررت به بالاسكان والثاني من الوجهين
ان تكون ساكنة لا تلحق بها ياء لا في الوصل ولا في الوقف نحو هذه امة الله بالسا
الساكنة فكانهم احبوا ان يكون العوض مثل المعوض عنه في السكون وحكمه مثل
حكم هذه في جميع ما ذكر وكذا جميع اسماء الاشارة للمؤنث قوله وابدال الهمزة لبيتها
مبتدا وخبر عند قوم هذا هو التاسع من الوجوه الاحد عشر فاذا كان اخر الكلمة
همزة قبلها فتحة نحو الكلأ وهو العشب او سكون سواء كان قبل الساكن فتحة او
او كسرة نحو الخبء وهو ما خبي والبطء وهو نقيض السرعة والردء وهو العون
فانه يوقف عليها بان تبدل الهمزة حرف لين من جنس حركتها فيجعل في الرفع واوا
وفي النصب الفا وفي الجر ياء ثم ان كان قبلها فتحة بقي الفتحة وان كان قبلها
سكون نقل حركة الهمزة التي قبلها فيقال هذا الكلو والخبو والبطو والردو
والبطاء ورايت الكلا والخبا والردا ومررت بالكلي والخبي والبطي والردي
فجعلوا هذا الردو بكسر الاول وضم الثاني والبطي بالعكس لعروض الواو

والياء ومنهم من يغير فيتبع الضمة الضم والكسر الكسر فيقول هذا الردي مكسرتين ومن البطوء
بضمتين واما ان كان قبلها ضمة نحو الكمء جمع كمأة وهو نبت فيقلبونها واوا نحو الكمو وان
كان قبلها كسرة فيقلبونها ياء نحو ابني من هنأ الطعام قوله والتضعيف في المتحرك
الصحيح غير الهمزة المتحرك ما قبله مثل هذا جعفر وهو قليل ونحو القصباء
ضرورة ونقل الحركة فيما قبله ساكن صحيح الا الفتحة الا في الهمزة وهو ايضا
مثل هذا بكر وحبو ومررت ببكر وحبي ورايت الخبء ولا يقال رايت البكر ولا
هذا خبو ولا من فعل ويقال الردو ومن البطي ومنهم من يغير فيتبع والتضعيف
هو الوجه العاشر وذلك باربعة شرايط وهي ان يكون الموقوف عليه محركا لان التضعيف
كالعوض من الحركة وان يكون صحيحا فان نحو القاضي لا يضعف لاستثقال حرف العلة
وان لا يكون همزة نحو الكلأ لئلا يجتمع همزتان وان يكون ما قبله محركا لئلا يجتمع ثلث
سواكن وذلك مثل قولك جعفر وهو قليل الى التضعيف في محل التخفيف ونشد قوله
الحريق وافق القصبا لانه اجرى حكم الوقف وهو التضعيف حال الوصل وانما قلنا انه
حال الوصل لان التنوين في اذا حركت فانما تحرك على نيته وصلها واما من يقول
تحركها لانه قد زيد عليها حرف وقد يوقف عليه وهو الذي يسمى الطلاق وليس ذلك
في نية الوصل فلا يخرجه عن الشذوذ الا ان شذوذه على الاول من حيث تحرك
الوصل بحرك الوقف وعلى الثاني من حيث انه جمع بين الحركة والتشديد بدوشرط
احدهما انتفا الاخر قوله ونقل الحركة هذا هو اخر الوجوه وشرط نقل الحركة
ان يكون ما قبل الاخر ساكنا لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك
الساكن حرفا صحيحا لان حرف العلة يزيد استثقالا بنقل الحركة اليه ثم ان تلك
الحركة اما فتحة او لا فان لم تكن فتحة فاما ان يلزم من نقلها بناء فعل او فعل او لم
يلزم فان لم يلزم نقل الحركة سواء كانت على الهمزة او لا فيقال هذا بكر وحبو

المقصور

ومررت ببكر وحبي وان لزم منه البنا فاما ان يكون الحرف الاخير همزة او لا فان لم
يكن همزة لا تنقل الحركة فلا يقال هذا جبر ولا من قفل وان كانت همزة فينقلونها
ثم منهم من يقول هذا الردو ومن البطي وان لزم منه البنا ومنهم من يتبع الكسرة
والضمة الضمة فيقول هذا الردي بكسرتين ومن البطو بضمتين واما اذا كانت الحركة
فتحة فالحرف الذي في الاخر اما همزة او لا فان لم يكن همزة لا تنقل الفتحة فيها
لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة للتوهم فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا
حذفها فلا يقال رايت البكر وان كانت همزة تنقل الفتحة فيقال رايت الخبأ
لانك لو قلت رايت الخبء بالاسكان من غير النقل وحذف استثقالا او
فلذلك تنقل الفتحة من الهمزة ولم تنقل من غيرها وقوله الا في الهمزة استثنا
مفرغ اي لا تنقل الفتحة من اي حرف كان الا في الهمزة فانه منصوب المحل
على الحال قوله المقصور ما اخره الف مفردة كالعصى والرحى والممدود ما
كان بعدها همزة كالكسا والردا المقصور والممدود ضربان
من ضروب الاسما المتمكنة اذ الافعال والحروف والاسما الغير المتمكنة لا يقال
فيها مقصور ولا ممدود وان كان اخرها الفا او همزة قبلها الف واما قولهم
هاولا وهاولا مقصور وممدود فتسمح في العبارة مع ما في اسما الاشارة
من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها وقول الفرا في تثنية
حا وشا انهما ممدود فعلى مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة فالمقصور هو
الاسم المتمكن الذي اخره الف مفردة ولا يرد عليه نحو زيدا في الوقف
لان الفه منقلبة عن التنوين فلا يكون من بنية الكلمة ولا نحو الى واذا لان
الاول ليس باسم والثاني ليس بمتمكن فخرجا بقولنا الاسم المتمكن والصنف وان
الاول ليس باسم والثاني ليس بمتمكن قوله مفردة احتراز عن الممدود واعترض
الطلق كلامه لكن المراد ما ذكرناه قوله مفردة احتراز لانه ليس في اخر الممدود الف
عليه بعض الشارحين بانه لا حاجة الى الاحتراز لانه ليس في اخر الممدود الف
بل همزة وان التزم ان الهمزة الف ايضا دخل في الحد الفرنو والحطا لكن

الاول يمكن ان يقال اخره زيد باعتبار مثل صحرا لانه كان لفظه الفان الاخرى
توسعا في اللغة وتكثير الابنية التانيث ثم قلبت الثانية همزة كما مر في الجمع ق
انه في اخره الف اي في الاصل لكن ليست بمفردة اذ قبل الالف الف اخرى في الاصل
وان لم يكن كذلك في الاصل والممدود وهو الاسم المتمكن الذي يكون بعد الالف في
اخره همزة كالكسا فلا ينتقض الحد بمثل جاء وشاء ولا يرد عليه ما اورده بعض الشارحين
وسواء ليس اخر الممدود الف بعدها همزة بل اخره همزة لان ذلك انما يرد على من يقول
الممدود ما اخره الف بعدها همزة ولم يقل الصنف كذلك بل قال الممدود ما كان بعد الالف
في اخره همزة لكن يرد عليه ما قيل انه يدخل في تعريفه ما اخره همزة بعد الف بدل عن
اصل نحو ماء اصله موه قلبت الواو الفا والهاء همزة مع انه لا يسمى ممدودا نص عليه ابو
علي الفارسي لعروض المدية لان الهاء واو في الاصل ولو قيد الالف بالزايد
الف نحو ذلك وسمي الممدود ممدودا لان الالف قبل الهمزة تمد لاجل الهمزة ولان
بحال وسمي المقصور مقصورا لان الالف ليست بعدها همزة فيمد ولانها قد تحذف
لوجود التنوين او الساكن بعدها فينقص الاسم وهذا اولى في معنى التسمية لما فيه من
منافقة الممدود من قول من قال في سببها ههنا لانه الذي قصر عن الاعراب لانه
ليس فيه ما يشعر بمنافقة الممدود قوله والقياسي من المقصور ان يكون ما قبل
اخر نظيره من الصحيح فتحة ومن الممدود ان يكون ما قبل الفا العل الاخر
من اسمار الفاعيل من غير الثلاثي المجرد مقصور كمعطى ومشترى لان نظايرها
مكرم ومشترك واسما الزمان والمكان والمصدر مما فيه ميم مثل و
مفعل كمغزى وملهى لان نظايرها مقتل ومخرج والصادر من فعل
فهو افعل او فعلان او فعل كالعشى والصدى والطوى لان نظايرها

الحول والعطش والعرق والغرث شاذ والاصمعي يقيص وجمع فعلة وفعلة كعرى
وجرى لان نظايرها قرب وقرب ۵ القياسي كل واحد من المقصور والممدود
قياسي وسماعي والمراد بالقياسي ما علم قصره او مده بقاعدة معلومة من استقراء كلام العرب
البادية وبالسماعي ما يفتقر الى سماع قصره او مده فالقياسي من المقصور ان يكون ما قبل
اخره نظيره من الصحيح مفتوحا لانه اذا وقع مثل ذلك في المعتل اللام تحركت الواو والياء وانفتح
ما قبلها فتنقلب الفا فيحصل اسم اخره الف وهو معنى المقصور والقياسي من الممدود
ان يكون ما قبل اخر نظيره من الصحيح الفا فاذا اردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام
وجب ان يكون ممدودا لان حرف العلة من الاسم المعتل اللام يقع اخرا بعد الف فيجب
قلبه همزة وهو معنى الممدود ثم بسط ما اشتمل عليه ما ثان القاعدتان فقال المعتل
اللام من اسماء المفاعيل من الثلاثي المزيد فيه والرباعي مقصورات لان نظايرها من
الصحيح مفتوحات ما قبل الاخر وذلك ان اسم المفعول مما ذكره مفتوح ما قبل الاخر كمعطى
مكرم ومشترك فاذا اردت بناء هذه الصيغة من المعتل اللام تحرك حرف العلة وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا وهو معنى المقصور كمعطى ومشترى اصلهما معطو ومشتري
وكذلك المعتل اللام من اسماء الزمان والمكان مطلقا ومن المصدر بشرط ان
يكون قياسه مفعلا او مفعلا بفتح الميم او ضمه لان نظايرها مقتل ومخرج فقوله
ما قياسه ما يتعلق بقوله والمصدر لا بقوله اسماء الزمان والمكان اذ لا فرق في
المعتل بين ان يكون فعله يفعل بالكسر او غيره فان اسم الزمان والمكان منه مفعل
بالفتح واما المصدر من المعتل اللام فلم يتعين فيه ذلك فلذلك قيده بقوله واسماء
الزمان عطف على قوله اسماء المفاعيل اي المعتل اللام من اسماء المفاعيل ومن
اسماء الزمان وقوله والمصدر عطفا على قوله اسماء الاعلى الزمان يعرف بالتامل

وكذلك المعتل اللام من كل مصدر ماضيه على فعل والصفة المشبهة منه فعل او فعلان او فعل
لان مصدره على فعل فاذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام يتحرك لامه وينفتح ما قبلها فتنقلب
الفا ومثل بثلاثة امثلة في المعتل الجامع فيما في الصفة وبثلاثة في الصحيح لذلك فالعشى
من عشي فهو اعشى اي الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار ونظيره من الصحيح الحول
من حول فهو احول والصدى من صدي اي عطش فهو صد ونظيره من الصحيح الفرق من
اي خاف فهو فرق والطوى من طوي اي جاع فهو طيان نظيره من الصحيح العطش من
عطش فهو عطشان فاللف والنشر الواقع في المتن ليس على الترتيب وكا
لذلك وقع في الشرح المنسوب الى المصنف ان نظير الطوى هو الفرق وهو سهو لان الصفة
من طوي طاو وطيان ومن فرق فرق فليسا نظيرين ثم اورد الغراء اعتراضا على
ذلك وقياسه غراء لانه من غري به اي اولع به فهو غر مثل صدي فهو صد فحقه
على القياس والاصمعي يقصره لكن المسموع فيه المد فقوله والمصادر بالكسر عطف على
قوله اسماء المفاعيل اي المعتل من المصادر مقصور وكذا قوله وجمع فعلة بالكسر
عطف عليه اي المعتل اللام من جمع فعلة وفعلة مقصور اذ قياسه فعل وفعل
فيتحرك حرف العلة وينفتح ما قبلها فتنقلب الفا وقدم المد قوله والمعتل اللام المتعلق
بالجمع كما يشا والفرية بالضم الذروة والفراية في الرحم ايضا والفرية بالكسر ما يستحيي
قوله ونحو الاعطاء اي المعتل اللام من نحو الاعطاء الى اخره ممدودات لان نظايرها من الصحيح
قياسها ان يكون قبل اخرها الف زايدة فاذا بنيت من المعتل اللام مثله وقع حرف
العلة متطرفا بعد الف زايدة فوجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ومثل بالاعطاء
في المعتل ونظيره الاكرام في الصحيح وهو مصدر افعل وقياس مصدر افعل افعال
ثم مثل بالرماء في المعتل ونظيره الطلاب في الصحيح وهو مصدر فاعل وفعال
فعال ثم بالاشتراء في المعتل ونظيره الافتتاح في الصحيح وهو مصدر افتعل وبناء

افتعال ثم بالاحبنطاء في المعتل ونظيره الاحرنجام في الصحيح وهو مصدر افعنلل وقياس
افعنلال فوجب ان يكون قبل اخر الجميع الف فيقع حرف العلة بعدها متطرفا فينقلب همزة
والاحبنطاء ليس بعينه لكن لما كان الزيادة فيه للالحاق بالاصل ناسب الموافق العادل
قوله واسماء الاصوات المضموم اولها كالعواء وهو صوت الذيب والثغاء
وهو صوت الشاة ممدودة ايضا لما تقدم ومن مفرد افعلة لانها جمع مخصوص بما قبل اخره
حرف مد نحو كساء مفرد اكسية وقباء مفرد اقبية فيعلم انه ممدود لان قياسه ان يكون ما
قبل اخر مفرده الف فينقلب الواو والياء همزة لما مر ونظيره من الصحيح قذال واقذلة
وحمار واحمرة ثم اعترض باندية فان مفردها مقصور واجاب بانه شاذ وقد ذكر
المصنف في شرح المفصل ان اندية في الشذوذ من المعتل كانجدة في جمع نجد وكان قياسه
ان لا يقال في جمعه اندية او يقال في مفرده نداء بالمد كما قيل قباء واقبية وكذا
قياس مفرد انجدة نجاد او نجاد ولكنهم جمعوا فعلا في الصحيح على افعلة وجمعوا ندى
في المعتل على افعلة على غير قياس وذكر في شرح الهادي انه قيل جمع ندى على نداء
كجبل وجبال ثم على اندية ككساء واكسية فلا يكون اندية جمع الشذوذ ولانه لمفرد افعلة
واما السماعي فهو ما ليس له نظير من الصحيح مفتوح ما قبل اخره ليكون مقصورا او واقع
قبل اخره الف ليكون ممدودا ثم ذكر مثالين للمقصور ومثالين للممدود والاباء
بالفتح والمد القصب والواحدة اباءة قوله ذو الزيادة حروف الزيادة يجمعها قولك
اوس هل نمت وقولك لم ياتنا سهو وكذلك اليوم تنساه وجمعها الغنم في بيت وهو
يا اوس هل نمت ولم ياتنا سهو فقال اليوم تنساه وانما اختص تلك الحروف
العشرة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها اخف الحروف
واقلها كلفة واما قول النحويين الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة الى الالف واما بالنسبة
الى غيرها من الحروف فخفيفتان وغير حروف المد واللين من الحروف العشرة مشبهة

بها فالهمزة مجاورة للالف في المخرج وتقلب الى حروف اللين عند التخفيف والهاء
ايضا مجاورة للالف في المخرج وابو الحسن يدعي ان مخرجهما واحد وهي خفية وقد
ابدلت من الواو في ياهناه ومن الياء في هذه والميم من مخرج الواو وهو الشفة و
فيه مناسبة بين حروف اللين والنون ايضا فيها غنة وتمتد في الخيشوم امتداد الالف
في الحلق والتاء حرف مهموس وابدلت من الواو في تجاه وتراث والسين حرف مهموس
فيه صفير فناسب نفسه بين حروف اللين ويقرب مخرجه من مخرج التاء ولذلك
ابدلوها منها فقالوا استخذ في اتخذ وعكسه ست واصله سدس واللام وان كان
مجهورا لكنه يشبه النون وقرب منه في المخرج ولذلك يدغم فيه النون نحو من لدنه
وقد تحذف معه نون الوقاية في لعلي كما حذفت مع مثليها في اني وكاني قوله اي
اللتي يريد انه ليس المراد من كونها تلك الحروف حروف الزيادة ابدا لانها قد تكون
الكلمة منها وكلها اصول كقولك سال ونام بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق
والتضعيف فلا يكون الا منها فان الزيادة قد تكون بالتضعيف اي بتكرير حرف
الكلمة وقد لا يكون كذلك وايضا قد يكون للالحاق وقد يكون لغيره والزيادة
للالحاق قد تكون من تلك الحروف نحو شملل ومن غيرها نحو جلبب وكذا التضعيف
علم وقرح والمقصود من هذا الباب بيان زيادة لا تكون للالحاق ولا للتضعيف
وهي اما لافادة معنى كهمزة انصر واذهب والمضارع وياء التصغير واما
للعوض كتاء زنادقة وميم اللهم واما التفخيم المعنى كميم زرقم وستهم واما للمد كالف
حمار وواو عمود وياء قضيب واما لامكان اللفظ كالف الوصل ثم اشار الى ان المراد
بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه ليعامل معاملته فيجعل ذلك الحرف الزايد في
المزيد فيه مقابلا للحرف الاصلي في الملحق به ليعامل معاملته في التصغير والتكسير وغيرهما

نحو قُرْدُدٍ وهو المكان الغليظ ملحق بجعفر ولذلك قالوا قرادد وفُرَيْدِد كما قالوا
جعافر وجعيفر ونحو مَقْتَل غير ملحق وان صح فيه تقابل ومُقَيْتِل لان زيادة الميم فيه
في اثنا الغير معنى الالحاق وهو الدلالة على المصدر والزمان والمكان ولان حرف
الالحاق لا يكون في الاول ونحو اَفْعَل وفاعَل وفعّل ايضا غير ملحق لما ثبت من زيادتها
لغير معنى الالحاق وهو ما مرّ عند ذكر معاني الابواب ولمجي مصادرها مخالفة وقد
مرّ بيان ذلك ايضا واتى بانما في قوله انما زيدت ليدل على الحصر اي زيادة
الحرف فيه لا يكون الا لهذا الغرض وهذا يدل على ان تفعّل وتفاعل لا يكون للا
لحاق وقد جعلهما المصنف منه فيما مرّ وذكر المصنف في شرح المفصل ان دليل الالحاق هو
الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني هو فقد المصدر
قال اعتمد الزمخشري رحمة الله عليه على الوجه الثاني لكن الوجه الاول هو التحقيق
لانه جار في الاسما والافعال والثاني متقيد بالافعال لان الاسما ليس لها مصادر
قوله ولا يقع الالف لما انجر الكلام الى ذكر الالحاق وبيان معناه اشار الى ان
الالف لا تقع للالحاق في الاسم حشوا واستدل بقوله لما يلزم من تحريكها فاني
قوله لِما موصولة او موصوفة ويلزم صلتها او صفتها ومن بيان وقيل لبيانه في
المنسوب الى الم لا فقده وا في الالحاق اي وقوع الحرف الزايد موضع الاصلي
كرهوا في الحشو الغا يؤدي الى تحريك الالف في حكم الاصلية وانما لزم تحريكها
حشوا لانها ان كانت ثانية وثالثة وجب تحريكها في التصغير وان كانت رابعة
وجب وقوعها آخرا في التصغير والجمع لانها اذا كانت رابعة حشوا وهي للالحاق فلا
يكون للالحاق بالخماسي فيجب حذف الحرف ثم ان قوله في حكم الاصلية احتراز عن الالف
التي ليست في حكم الاصلية لجواز تحريكها واما كانت هذه في حكم الاصلية لوقوعها

موقع الاصلي وفي هذا الكلام نظر لانا لا نسلم امتناع تحريك الالف فان الالف يجوز فيها
التحريك في التصغير بانقلابها يا كما في كُتَيِّب تصغير كتاب او واوا كما كويثب تصغير
كاتب كانت وفي غير التصغير كما في صحارى ولبس كونها في حكم الاصلية مانعا فان حكم باب
وناب كذلك وايضا فلا طايل تحت قوله وان كانت رابعة اه اذ غاية ما يلزم منه انه يقع
الالف آخرا واي محذور يلزم منه فان قيل يلزم ان يصير الاعراب فيه تقديريا قلت
هذا كلام من جوّز وقوع الالف للالحاق آخرا ومنع منه حشوا فكيف يصح منه الاستدلال
عليه بلزوم ان يصير الاعراب تقديريا فان هذا المحذور على تقدير وقوع الالف
للالحاق آخرا اشد ثم قيل فيه ولم يوقعوها للالحاق الا آخرا لامكان بقائها غير محركة
لانها لو كانت متحركة انقلبت الفا وذكر لبيانه في بعض الحواشي اي لو صارت محركة
انقلبت الفا لانها لو حركت وما قبلها مفتوح لصارت واوا او يا ثم الفا لاشتراك
ما قبلها وهذا غير مفيد لانها ان كانت في الثلاثي فلا بد ان تقع رابعة ويكون ما
قبلها مكسورا حال التصغير لوقوعه بعد يا التصغير وان كانت في الرباعي فتكون
للالحاق بالخماسي فتسقط عند التصغير ويصير ما قبلها مكسورا ثم قيل فيه وقد يقال
ان الالف لم تقع للالحاق اصلا اما في الحشو فلما تقدم واما في الآخر فلانه موضع يكون
متحركا وان كانت حركته عارضة فلا حاجة الى الالف وفيه ايضا نظر يعرف مما مرّ ثم
اشير فيه الى سوال وهو ان يقال لم لا يجوز ان يقال تحرك باين فقدت يا والجواب
بانها تحركت وانفتح ما قبلها انقلبت الفا وضعفه ظاهر مما اذ لا يلزم ذلك سوالا
وقعت رابعة او خامسة كما عرفت وقال بعض الفضلا في شرح زيادة الالف حشوا
لا يكون للالحاق فلا يقال كتاب ملحق بقِمَطْر ولا علابط بقذعمل لان حرف العلة اذا
وقع حشوا وقبله حركة من جنسه نحو الف كتاب وواو عجوز ويا سعيد جرى مجرى
الحركة والمد فلا يقابل الحرف صحيح فلا يلحق بنا بنا وان كانت الالف طرفا
جاز ان يكون للالحاق لان الحرف الاخير للكلمة متعرض للسكون والتغير في

وغيره فلم يثبت قوته اذا كان وسطا فجاز ان يقابل بحرف العلة وقال المصنف في شرح
المفصل كثر زيادة الالف حتى صار ذلك من كلامهم كالمعلوم ولذلك حكموا بانها
لا يكون اصلا الا وهي منقلبة عن واو او يا وانما لم يثبتوها اصلا لان الاصول في الاسما
قابلة للحركات فكرهوا ان يضعوا اسما ما لا يقبل الحركة ولذلك لم يوقعوها ايضا للالحاق
لانهم اذا الحقوا قصدوا اجراها اليه مجرى الاصل فكرهوا ان يضعوا للالحاق
ما لا يكون اصلا ثم قال فيه وقول الزمخشري ولا يقع الالف للالحاق الا آخرا فيه تجوز
لانا عند المحققين انما الحقت بالياء فتحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا الا ان الحاقها في
الوضع الذي تقلب فيه الفا مخصوص فيها بان يكون آخرا لانها لو الحقت في غير الآ
خر لا يخلو اما ان تلحق متحركة مفتوحا ما قبلها او غير ذلك فان الحقت على الاول انقلبت
الفا فيزول وجه الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من اجله الحقت وان
الحقت على الثاني وجب ان يبقى فيه على حالها فلا يكون الفا فان قلت فلم لا يجي ذلك
في الحاقها آخرا عن الياء فيقال انها اجريت ما قبل فيها عن آخر فلانه حركة الآخر
حركة عارضة غير معتد بها في الزنة فلا يلزم من صحة الحاقها في الوضع الذي لا يخل
بمعنى الالحاق صحة الحاقها في الوضع الذي يخل بمعنى الالحاق وانما قال في الاسم
لان قد ثبت ان تفاعل ملحق بتدحرج كما مرّ واستدل لاله بما يقول لما يلزم من تحريكها
ايضا يويده لكن المذكور في شرح المفصل وشرح الهادي يدل على ان الالف لا
تقع للالحاق حشوا لا في الفعل ولا في الاسم **قوله** ويعرف الزايد لما فرغ من بيان
حروف الزيادة ومعنى كونها زايدة وبيان ما اقتضى الحال ذكره من الكلام في الالحاق
شرع فيما هو المقصود من هذا الباب وهو بيان معرفة الزايد من الاصل فنقول
للحكم بزيادة الحرف ثلث طرق الاول الاشتقاق وهو اقتطاع فرع من اصل يدور
في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى والمراد بمعرفة الزيادة به انه اذا
ورد ت الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة العشرة وراينا ذلك الحرف قد سقط في بعض

بعض تصاريف الكلمة التي توافقها في المعنى والتركيب حكمت بزيادة تلك الحرف هكذا ذكر في
شرح الهادي والثاني عدم النظير ومعناه انك لو حكمت باصالة الحرف او زيادته لزم بنا
لم يوجد في كلامهم كتون قرنفل فانك تحكم بزيادتها اذ ليس في كلامهم مثل اَفْعُلِل سفرجل
بضم الجيم والثالث كثرة زيادة الحرف في ذلك الوضع كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها
ثلثة اصول نحو احمر فاذا تعارض بعضها مع بعض يحكم بالترجيح كما ستحقق ان شاء الله تعالى
ثم انه قد ينفرد دلالة واحدة من هذه الثلثة كما مرّ وقد يجتمع اثنان كترتب اذ يدل على
زيادة التا الاشتقاق لانه من رتب وعدم النظير اذ ليس في الكلام فُعْلُل بضم الفا
وقد يجتمع الثلث كعَنْسَل للغليظ لان النون الثالثة الساكنة يكون زايدة غالبا ولانه
ليس في الكلام فَعْلَل بضم الفا والعين والاشتقاق لانهم قالوا اعنسل قال الشاعر
والقوس فيها وتر عردد والاشتقاق المحقق فتم الم هذا الباب ثلثة اقسام الاول
في الاشتقاق وينتهي كلامه فيه بقوله كتحنين الثاني في عدم النظير وهو من قوله فان
فقد الاشتقاق فبخروجها عن الاصول وينتهي كلامه فيه بقوله فقيل حنزقل الثالث في
غلبة الزيادة وهو من قوله فان لم يخرج فبالغلبة الى آخر الباب اذا عرفت ذلك فاعلم ان
لنا اشتقاقا وشبه اشتقاق والاشتقاق قد عرفت معناه ويشترط فيه ان يكون اللفظ
على المعنى المشترك ظاهرا كضارب من الضرب فان لم يكن كذلك فهو شبه الاشتقاق كهجنع
للطويل عند من يقول هو من الهجع وهو ما استوى من الرمل ثم ان الاشتقاق ان لم يعارضه
اشتقاق آخر فهو الاشتقاق المحقق فتعين العمل به ولذلك قال تقدم اذ الحكم به قطعي
وان عارضه فان تساويا فهو المراد بالاشتقاق الواضح ويجوز فيه الاخذ باي وجه
شئت وان ترجح فالحكم بالراجح وهذه الاقسام الثلثة للاشتقاق يجي على هذا الترتيب
والاولى ان يقال جعل الاقسام الثلثة من الاشتقاق المحقق ولحترز بالمحقق عن شبهة
الاشتقاق ويكون المراد ان هذا الاشتقاق يقدم على الدليلين الاخيرين اعني عدم النظير

وغلبة الزيادة ويدل عليه ان الاشتقاق الواضح ولحاه تقدمان ايضا على عدم النظير
وغلبة الزياده فلولم يجل على هذا المعنى لا وهم ان الواضح ولحاه غير تقدمين عليهما اي
على عدم النظير وغلبة الزياده ولكانه قال الاشتقاق المحقق مقدم على غيره فان اشتق
اشتقاقان محققان فان استويا فيحكم بايهما اريد والا فيطلب الترجيح والمحقق اذا
كان احترازا عن شبه الاشتقاق فلا يعد في انقسامه الى الواضح وغيره ونرتب كلامه
في الاشتقاق على هذا التقدير ان يقال ذكرا اولا ما يكون فيه الاشتقاق مقدما على
عدم النظير وغلبة الزياده فان اشتق في البين ذكر الفاظ يكون لها اشتقاقان
احدهما مقدم على الاخر كما في عنسل وضياء واول فلا باس فان المقصود من ذكر
هناك تقدم الاشتقاق على غيره من عدم النظير وغلبة الزياده على ما شنع عليه ان
شاء الله تعالى وبعد ذلك شرع فيما يرجع الى اشتقاقين ويجوز الاخذ باي ريد ثم ما
يطلب فيه ترجيح احد الاشتقاقين على الاخر وبيان ترتيب كلامه في الاشتقاق
على هذا الوجه اولى مما ذكرناه اولا ويعرف في اثناء البحث ان شاء الله تعالى قوله
فلذلك اي لاجل ان الاشتقاق المحقق مقدم حكم على عنسل وهو الناقة السريعة
بانه ثلاثي والنون فيه زايدة لانه موافق لعسل الذيب اي اسرع في المعنى الاصلي
والحروف الاصول فقدم الاشتقاق على عدم النظير اذ فنعل ليس من ابنيتهم وقيل
انه من العنس وهي الناقة الصلبة فالنون اصلي واللام زايدة والاول اصح وهو راي
سيبويه لقوة المعنى ولان زيادة النون ثانية اكثر من زيادة اللام اخرا كما في عنبسل
وهو البصل البري لاعوجاجه من قولهم رجل اعصل ومعوج الساق ولها نظاير
كثيرة تذكر بعد قوله فان فقد الاشتقاق ان شاء الله تعالى وحكم على شمال وشمائل
وهما ريح الشمال بانهما ثلاثي والهمزة زايدة وزنهما فاعل وفعايل مع انهما ليسا من
ابنيتهم وذلك لقولهم في معناهما شمل وشمال ولقولهم غدير شمول يضربه ريح
وشمل

الشمال حتى يبدو وعلى شمأل وهو الكابوس بانه فاعل لظهور اشتقاقه من الشدل فيقال شدلت
الشيء اي اخذته بسرعة ويدل ايضا على زيادة الهمزة فيه قولهم الشيد لان بفتح الدال وضمها
معناه اذ لا همزة فيه ولا يجوز ان يكون الياء منقلبة عن الهمزة لان الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها
لا تقلب ياء وعلى رعشن وهو المرتعش بانه فعلن مع عدمه في ابنيتهم لظهور اشتقاقه من الرعش
بالتحريك وعلى فرسن وهو للبعير كالحافر للدابة بان وزنه فعلن وان لم يوجد لانه من فرست
فيقال فرس الاسد فريسته يفرسها فرسا اي دق عنقها وكانه سمي بذلك لانه يفرس
اي يدق ويكسر كل ما وقع عليه وعلى بلغن وهو البلاغة بانه فعلن مع عدمه في كلامهم لظهور
اشتقاقه من البلوغ وعلى حطايط بالهمزة وهو القصير بانه فعايل مع عدمه في كلامهم
لظهور اشتقاقه من الحط فكانه حط عن جرم الكبير وعلى دلامص وهو الدرع البراق
بانه فعامل مع عدمه لظهور اشتقاقه من دلاص لدرع وعلى قمارص بمعنى القارص
وهو اللبن الذي اشتد حموضته بانه فماعل مع عدمه في ابنيتهم لظهور اشتقاقه من
القرص وعلى هرماس وهو الاسد بزيادة الميم مع عدم فعمال لظهور اشتقاقه من
الهرس وهو الدق وعلى زرقم وهو الازرق بذلك مع عدم فعلم لظهور اشتقاقه من
الزرقة وعلى قنعاس وهو الابل العظيم بانه فنعال مع انه ليس في ابنيتهم لقولهم ابل اقعس
اذا مال راسه وعنقه نحو جانب ظهره وعلى فرناس وهو الغليظ الرقبة بزيادة النون
مع عدم فنعال لانه من فرس لعنقه وعلى ترنموت وهو ترنم القوس عند النزع بانه
فعلوت مع عدمه لوضوح اشتقاقه من الترنم ففي هذه الصور قدم الاشتقاق على
النظير قوله وكان عطف على قوله حكم اي ولان الاشتقاق المحقق مقدم كان
الندداد افنعلا فان الاشتقاق يدل على انه من اللدد لان الالندد شديد الخصومة
والالد بمعناه وعدم النظير يدل على انه من الالد بالتخفيف ليكون وزنه فعللا
كحنقل فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى الاظهار الشاذ ايضا وهو ترك الادغام

ولا يلزم ذلك على تقدير ان يكون من الدلاح يكون زيادة الدال للالحاق فلا ندغم كما في قر
فان قيل الدلايل الدال على الزيادة منحصر في الاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة
كما ذكرتم وكما ذكر في شرح الهادي وغيره من الكتب فالاظهار الشاذ الذي ذكر نحوه هنا
قلت هذا وان لم يكن دليلا مستقلا لكن يصلح للترجيح عند تعارض الدلايل كما يتحقق ثم
ان غلبة الزياده ايضا تدل على زيادة الهمزة لا محالة اذا كان بعدها ثلثة حروف اصول
كما في احمر واجفيل وهو الجبان قوله وتمعدد اي وكان تمعدد فعللا حكم فيه بزيادة الدال
الثاني واصالة الميم مع كثرة تمفعل وعدم فعلل فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى
غلبة الزيادة ايضا لان الميم كثرت زيادتها اولا وذلك لانه جاء تمعدد والذي تشبهوا بمعد بن
عدنان في التكلم بكلامهم او في خشونة العيش قال الراجز ربيته حتى اذا تمعددا
كان جزائي بالعصا ان اجلدا ولا شك ان التاء في تمعدد زايدة فلو جعل الميم ايضا زايدة
لكان تمفعلا وهو ليس بموجود واما قولهم تمسكن وتمدرع اذا لبس المدرعة وهو قميص صغير
ضيق الكمين اولبس الدرع ودرع المراة قميصها وتمندل اذا مسح بيده المنديل وتمنطق اذا
لبس المنطقة فشاذ من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا ذكره في شرح الهادي او كانهم
اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الحلبة حولق وتجلل واللغة الفصحى تسكن
وتدرع وتندل وتنطق ومن كلام البعض تمولى علينا اي كان جعل نفسه مولانا
وتمسلم اذا تسمى بمسلم فثبت ان الميم في تمعدد اصل فوزنه تفعللوا فيكون الميم في معد
ايضا اصلا اذ الحرف الواحد لا يكون في المشتق والمشتق منه مختلفا فان قيل كما لم يعد
تمسكن وتمدرع وتمندل وجعلت خارجة عن القياس حتى لم يتمسك بها في اصالة ميم معد
ومدرع ومنديل فلم لم يجعل مثله في تمعددوا بان يجعل خارجا عن القياس ولا يتمسك
في اصالة ميم معد قلت لان الاشتقاق دل على زيادة الميم في تلك الامثلة فلا وجه
في اصالته لانه كما عرفت اوضح الدلايل واما تمعددوا فلم يدل الاشتقاق على كون

ميمه زايدة ولا يلزم من الحكم على تمعدد وابانه تمفعلوا الجرية على القياس وعدم النقض الحكم باصالة
الميم في تلك الامثلة وجود النقض لذلك وهو دلالة الاشتقاق على زيادتها قوله ومرجل
اي وكان مراجل وهو ثياب الوشي فعالل والميم من نفس الكلمة لانها لو كانت زايدة لكانت الميم
الثانية في ممرجل زايدة فيكون وزنه ممفعلا وهو ليس في كلامهم فلما ثبت ان ممرجلا مفعلل وجب
ان يكون مراجل فعالل فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فان الميم يكون في الاول زايدة
غالبا مع كثرة اصوله لا يجي والمرجل ضرب من ثياب الوشي قال العجاج بشية كشية الممرجل
قوله وضهيأ اي وكان ضهيأ وهي المراة التي تشبه بالرجل في انها لا تبدي ثديا ولا تحيض
فعلا لا فعلا كجعفر لمجي ضهياء فكذا في ضهيأ بعينا وضهياء فعلا بدليل منع الصرف
واذا ثبت ان الهمزة زايدة في ضهيأ فكذا في ضهيأ فقدم الاشتقاق على عدم النظير وبيانه
ان الاشتقاق دل على زيادة الهمزة كما مر وعدم النظير على اصالتها لانه ليس فعلا في
الكلام و لان الهمزة اذا وقعت غير اول يحكم باصالتها لقلة زيادتها غير اول مع ان الاصل
عدم الزيادة وتبع ذلك فيما بعد ان شاء الله تعالى هذا لانهم يقولون ضاهيت اي شابهت
وضهيأ موافق له في الحروف الاصول ومعناه فوجب ان يكون منه فتكون الهمزة زايدة
فان قيل فقد قالوا ضاهأت بالهمزة كما قالوا ضاهيت بالياء ونحن نسلم ان ضهيأ ليس
فعللا لكن لم يتعين ان يكون فعلا لجواز ان يكون فعيلا فانه قد تعارض الدليلان اعني
ضاهأت وضاهيت فجوابه من وجوه الاول انه لو اعتبر ضاهيت لكان وزنه فعلا ولو اعتبر
ضاهأت لكان وزنه فعيلا اقرب من فعيل لان الزيادة بالاخر اولى والثاني ان
ضاهيت اكثر استعمالا من ضاهأت فاعتباره اولى والثالث انه لو اعتبر ضاهأت
لم يمكن حمل ضهيأ غير منصرف عليه لانه يتعين ان يكون من ضاهيت لوجوب زيادة
الهمزة ولو اعتبر ضاهيت لامكن حمل ضهيأ وضهياء عليه فاعتباره اولى قوله وفينان
اي وكان فينان فيعالا لا فعلانا مع ان النون كثرت زيادتها بعد الالف لخروجه
فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة يقال شجر فينان اذا التفت اغصانه واسود ظله

تولة وخجه نواعل نحو جوهر وجوهرع وجواهر فحكوا فيه بالاشتقاق لا بغلبة الزيادة
فلذلك قالوا هو افعل ثم اختلفوا فقال بعضهم انه من وول اي حروف الاصول واو وواو
ولام فاصله على هذا اوول ادغمت الفا في العين وقال بعضهم انه من وال وقال الجرون
من اول وقلبت الهمزة على المذهبين واوا وادغمت والصحيح هو المذهب الاول لما يلزم
من مخالفة القياس على المذهبين الاخرين وايضا فان المذهب الاول لا استعاد
كون الفا والعين من جنس واحد واصلا ولي على المذهب المختار وولي فلبت الواو
الاولى همزة لزوما وان كانت الثانية ساكنة حملا على الاول لما يجي قوله والتحل اي
اي وكان انتحل وهو من يابس الجلد على العظم اشتقاقه من تحل اذا يبس حكموا
بذلك مع كثرة فعلل كعرطعب وعدم انفعل تقديما للاشتقاق على عدم النظير فانه لا
يكون زيادتان في اول الاسم غير الجاري على الفعل الاما شذ من قولهم رجل
انتحل وانزهو وانجحر وقال بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك الى ان انتحل
من معنى النحل لان لفظه ووزنه فعلل فتقول في تصغيره انيح وعلى الاول انت بخيران حذفت
قلت نحيحل وان حذفت النون قلت انيحل ثم قال فيه ذهب الزعفراني الى جواز
كون الهمزة انه هو بدل لان العين في عترهو مني اذن اصل والنون والواو زائدتان
ويقال رجل عترهو الذي لا يحدث الناس ولا يلموا وفيه غفلة قوله واقعوان اي
وكان افعوان وهو ذكر الافاعي افعلانا اعلم انه لو حكم في افعوان بزيادة الهمزة
واصالة الواو لكان وزنه افعلانا كافحوان وهو نبت طيب الريح حواليه ورق ابيض
ووسطه اصفر وهو البابونج ولو حكم بزيادة الواو واصالة الهمزة لكان وزنه فعلوان
كعنفوان وهو اول الشباب ثم حكموا بان وزنه افعلان لكنهم ما عللوا ذلك بان فعلوانا
اكثر من فعلوان بل قالوا انما هي لان الاشتقاق مقدم على غيره فعللوا به هكذا
ذكره بعضهم وفيه نظر لان الوزنين نادران ولذا قال الم في احد هذا الباب فان
قدرا احتملهما كارجوان فالاولى ان يقول قدم فيه الاشتقاق على غلبة الزيادة

وجرائض اي وكان جرائض بالهمزة فعائلا لا فعاللا مع كثرة فعالل كعلابط وعذافر وهو العظيم
الشديد وعدم فعائل وذلك لمجي جرض واصل فقدم الاشتقاق على عدم النظير والجرض وا
لجرياض اللحم العظيم البطن من الجرض وهو الغص كانه يجرض به كل احد لثقله قال الاصمعي قلت
لاعرابي ما الجرياض قال الذي بطنه كالحياض قوله ومعزى فعلى اي وكان معزى فعلى لا
مفعلا مع ان الميم كثرت زيادتها اولا مع ثلثة اصول وذلك لمجي معز بمعناه فسقوط الالف ونحو
الميم دال على زيادة الالف وهو ظاهر وعلى اصالة الميم والا لبقي الاسم الممكن على حرفين
فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة والمعز بسكون العين وفتحها خلاف الضان من الغنم وهو
اسم جنس قال سيبويه معزى منون مصروف لان الالف للالحاق لا للتانيث وهو
ملحق بدرهم يدل عليه قولهم في التصغير معيز نكرما بعد ياء التصغير ولو كانت للتانيث لما
كسروا كما في حبلى قوله وسنبتة اي وكان سنبتة فعلتة لا فعللة مع كثرة فعللة وعدم فعلتة
لقولهم سبت تقديما للاشتقاق على عدم النظير يقال مضى سبت من الدهر وسنبتة اي
برهة وهذه التاء تثبت في التصغير تقول سنيبتة لقولهم في الجمع سنابت وقد جاء
سنبة ايضا بالحاء قوله وبلهنية اي وكان بلهنية فعلنية كسلحفية وعدم فعللية
وذلك لتقدم الاشتقاق على عدم النظير فانه يقال عيش ابله قليل الغموم ويقال
فلان في بلهنية من العيش اي في سعة قال في شرح الهادي زيدتا فيه النون والياء
للالحاق بقذعمل قوله والعرضنة اي وكان العرضنة وهي الناقة التي من عادتها ان
تمشي معترضة للنشاط فعلنة لا فعللة مع كثرة فعللة كبرقعة وجحلة وكذا فعيل
والسمين وعدم فعلنة لانه مشتق من الاعتراض قوله واولى اي وكان اولى فعلا لا فوعل
اختلفوا في وزن اول فقال بعضهم هو فوعل من اوول ادغمت الواو التي هي واو
فوعل في الواو التي هي عين فصار اول وانما ذهبوا الى ذلك لان الواو تزاد
ثانية كجوهر وكوثر والمختار انه افعل لمجي الاولى في مونثه والاول في جمع مونثه
ولا شبهة في انها ليعلى والفعل ولا يجي من فوعل مثل ذلك لانه يكون مونثه

فان الواو اذا كانت غير اول مع ثلثة فصاعدا تكون زيادة غالبة قوله واصحيان اي
وكان اصحيان وهو الصحي افعلانا كاسحمان وهو جبل بعينه لا فعليانا كصليان
وهو نبت وذلك لمجي الصحي فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة فان الياء تكون زائدة
غالبا مع ثلثة فصاعدا قوله وخنفقيق اي وكان خنفقيق وهو الداهية فعليلا
حنق لا فعليلا تقديما للاشتقاق على عدم النظير فان النون الثانية الساكنة تكون
اصلية في الاكثر قوله وعفرني اي وكان عفرني وهو الاسد فعلني من العفر بالنجريك
وهو التراب والنون والالف للالحاق بسفرجل لقولهم ناقة عفرناة اي قوية
فلو كانت الالف للتانيث لم تدخل تاء التانيث لا فعلى كحبركى للقراد والانثى
حبركاة فالالف للالحاق وانما قالوا انه فعلني مع عدمه تقديما للاشتقاق على عدم
النظير قوله فان رجع الى اشتقاقين فقد ذكرنا ان الم جعل الكلام في الاشتقاق ثلثة
اقسام الاول في بيان ما يكون فيه الاشتقاق مقدما على غيره ولما فرغ من هذا القسم
شرع في القسم الثاني وهو ما يكون فيه اللفظ راجعا الى اشتقاقين لا يكون لاحدهما
ترجيح فيوخذ بايهما اريد وذلك كارطى وهو شجر من اشجار الرمل فانه يجوز ان يكون
وزنه فعلى لقولهم بعير آرط اذا اكل الارطى واديم ماروط اذا ادبغ به فان تقا الهمزة
على اصالتها وح يكون الف للالحاق لا للتانيث لان الواحد ارطاة ولو كانت الالف
للتانيث لم يدخلها تانيث اخر فيجعلها للالحاق بجعفر لان الالحاق لحصول التكثير
لان كل الحاق تكثير ولا ينعكس والاحص اكثر فائدة فحمله عليه اولى ويجوز ان يكون
افعل لقولهم بعير راط واديم مرطي فان سقوط الهمزة فيه يدل على زيادته وصل الان
راط راطي افعل اعلال قاض وكذا اولق وهو الجنون يكون فوعلا لقولهم رجل
مالوق وان يكون افعل لقولهم مولوق وكحسان وحار قبان فانهما لو صارا على العرف
وجعل الالف والنون زيادة لكان من الحس والقب ولو لم يصرفا لكان من الحين
والقبن والقب يبس الجلد وذهاب نداوة اللحم وعيره والقب دقة الخصر وا

الذباب في الارض وحار قبان دويبة فان ذكر في الصحاح ان العرب لا تصرف
قبان وذكر ابن مالك ان المسموع في حسان منع الصرف فكيف قال الم حيث صرف ومنع
قلت من الجائز ان كلا كان قد سمع فيهما الم الصرف وعدمه وهم اسمعوا فيهما الا منع الصرف
فان شهد وابانه لم يات فيهما الصرف فشهادة النفي لا تسمع وما وقع في الشرح المنسوب
الى المصنف من انه يترجح فيه فعلان على فعال حيث كان هذا الوزن في الاسماء الاعلام
اكثر فخارج عن الغرض وتحليه فلا يبعد ان يقال ذكرهما المصنف بطريق التمثيل بمعنى انه
لو ثبت فيهما الصرف وعدمه ولا يكون رجح من خارج منهما ما نحن فيه وقيل جاء رجل اسمه
حيان الى ملك فقيل للملك ايصرف حيان او لا يصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف
والا فينصرف ووجهوه بانه ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الالف
والنون مع العلمية وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف قوله والا فالترجيح
اي وان لم يكن الاشتقاقان واضحين فيطلب الترجيح ويوخذ بالراجح فقوله الا ههنا
ليس حرف استثناء بل هو ان الشرطية ادغمت نونها في لا النافية وهذا هو القسم الثالث
من اقسام الاشتقاق اتفقوا على ان ملكا تخفيف ملاك لقولهم في جمعه ملائكة وملائك
ولقول الشاعر فلست لانسي ولكن لملاك تنزل من جو السماء يصوب ثم اختلفوا فيه
الكسائي اصله مالك من الالوكة وهي الرسالة فقدم اللام على الهمزة فقيل ملاك ثم تركت
همزته لكثرة الاستعمال فقيل ملك وهو المختار لان الملك فيه معنى الرسالة قال الله تعالى
جاعل الملائكة رسلا وليس فيه خلاف الظاهر الا القلب وهو كثير وقال ابن كيسان هو فعال
من الملك وهو بعيد لان فعالا نادر وفعلا كثير والحمل على الاكثر اولى ولان مناسبة
الالوكة اقوى من مناسبته مع الملك اذ لا يعرف ان ملكا وقال ابو عبيدة هو مفعل من لاك
اي ارسل ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف انه في تعليله العين لان العين في الملائكة
رسول لا مرسل وان كان من لاك كان معناه مرسلا لا مرسلا وقيل فيه نظر لانا

لانسلم انه لوكان من لاك كان معناه مرسلا لجواز ان يكون مفعلا من لاك بمعنى موضع ر
اومعنى المرسل عبر عن الوضع او عن المفعول بالمفعل لان المفعل لايشبع وقوله يجوز
ضع اسم المفعول كالابيع وقوله في موضع اسم الفاعل والحق انه ثبت لاك بمعنى ارسل
كان جعل ملاك من لاك ولي لسلامة عن القلب وعن شذ نادر ولم يذكر في الصحاح
وفي المغرب لاك بمعنى ارسل قوله وموسى اي وموسى لحديد تفعل من اوسيت اي حلقت
وقال الكوفيون هو فعلى من ماس يميس اي تبختر والاول اولى لان نسبة الحلق اكثر
منها الى التبختر ولان مفعلا اكثر من فعلى لانه يبنى من كل فعل ولان الصرف
ولوكان فعلى لما صرف لان الف فعلى تكون للتانيث الا ما شذ من قولهم دنيا بالتنوين
نادر لانظير له في كلام العرب واما موسى اسم رجل فقال ابو عمرو وابن العلاء هو مفعل بدليل
على ذلك انه ينصرف في النكرة وفعلى لاينصرف على حال وكان الكسائي يقول هو فعلى
قوله وانسان اي وانسان فعلان من الانس عند البصريين لموافقته مع الانس لفظا
ومعنى لما ثبت في معناه انس بكسر الهمزة وسكون النون وانس بفتحتين وانيس
بفتح الهمزة وانيس بضمها قال الله تعالى لايسال عن ذنبه انس ولا جان قال الشاعر اتوا
ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فقلت الى الطعام فقال منهم فريق
نحسد الانس الطعاما اي اتى الجن ناري فقلت لهم هلموا الى الطعام فقال فريق منهم
نحسد الانس الطعام لانهم ياكلون ونحن لا ناكل قال المتنبي تمايقس لانيس صاع
بفارس حبة واعتبالا وقال الحزان الناب ابكلغن على الاناس لا ابينا وكل ذلك
يدل على ان الهمزة اصل ويكون وزنه في التصغير فعيليانا وقال الكوفيون هو افعان
من نسي والمختار الاول لانه لايوافق نسي لفظا اذ ليس فيه ياء ولا معنى فان الانسان
ليس فيه دلالة على النسيان فبعد باعتبار اللفظ والمعنى ويحلم على ذلك تصغيره على
انيسيان واستدلوا بذلك على ان اصله انسيان على افعلان حذفت الياء على غير القياس

توزنه افعان وما ذكرناه قال ابن عباس رضي الله عنه انما سمي انسانا لانه عهد اليه فنسي
وقال ابو تمام لاتنسين تلك العهود وانما سميت انسانا لانك ناسي فوزنه في التكبير افعان
لان اللام محذوفة وفي التصغير افيعلان وما ذكره الكوفيون فاسد لان ما قالوه
الاعلال بحذف اللام في الافراد وهو ظاهر وفي الجمع ايضا اذا قلت اناسي لان الياء
الاخيرة مبدلة عن النون واصله اناسين والياء المشددة عليها زائدة وليس بلام الفعل
لانه لايقع بعد الف الجمع ثلثة احرف بغير تاء التانيث الا واو سطها حرف مد زائد
كمصابيح وقناديل وايضا يلزم منه رد اللام في التصغير من غير حاجة اليه لان بناء التصغير
يحصل بدونها الا ترى انك لو صغرت شاكا بحذوف العين من شائك لقلت شويك
ولا يرد العين وحديث ابن عباس لم يثبت وابو تمام لايحتج بشعره ذكر في شرح الهادي
انه لايعرف مذاهب الاشتقاق وانما اصدر هذا على مذهب الشعراء التجنيس قوله وتربوت
اي وتربوت على وزن فعلوت من التراب عند سيبويه لان التربوت هو الذلول
يقال جمل تربوت اي ذلول والذلة والمسكنة تناسب التراب قال الله تعالى او مسكينا ذا
متربة ولم يجعله تفعولا بان يقول من قولهم ربت الصبي يربيه اي رباه حرف الاصول
الراء والباء والتاء ذكره في الصحاح مع ان المناسبة المعنوية متحققة بين تربوت وبين
قولهم ربه لان الجمل انما يصير ذلولا بالتربية والاعمال وانما حكم سيبويه بذلك لان
التاء بعد الواو تزاد في مثل هذا البناء كثيرا كجبروت للمبالغة في التجبر وملكوت للملك
العظيم ويقال رهبوت خير من رحموت اي لان ترهب خير من ان ترحم ويقال رجل
رغبوت فظهر رجوعه الى الاشتقاقين والاخذ فيه بالترجيح ذكر في شرح
الهادي ان فيه تربوت اي مذللة والاصل دربوت لانه من الدربة وانما قول
لم يختر سيبويه هذا المذهب لان الاصل عدم الابدال وقال بعض الفضلاء سبروت
فعلوت من السبر لان السبروت هو الدليل الحاذق في خبر الطرقات وسبر هما فقد
وافق معنى السبر وقال سيبويه هو فعلول من قولهم سبروت للارض القفر اما بان

بان يكون مشتقا منه وتكون الضمة في احدهما غيرها في الاخر كما في فلك مفردا وجمعا
لتحقق الاشتقاق او لاطلاق هذا اللفظ وهو في الاصل بمعنى الارض القفر على
الدليل الحاذق في خبر الطرقات لما بينهما من المناسبة كما قال الشاعر ادعى باسماء نبزا
في قبائلها كان اسماء اضحت بعض اسمائي واشار في الصحاح الى ان الثاني سبروت بمعنى
الارض القفر اصل ووزنه فعلول ثم ان التوجيه الاول بكونه فعلولا اولى والتي بما يخفى
فيه يعرف بالتامل ثم اعترض في هذا الوضع على سيبويه وقيل كانه ناقض لانه جعل تربوتا
من التراب مع ما بينهما من البعد واجعل سبروتا من السبر وجوابه انهما رجعا الى الاشتقا
قين كما ذكرنا حكم بغلبة الزيادة وبيانه انه لما كان التاء بعد الواو زائدة كثيرا في مثل تربوت
حكم فيه بذلك ولما لم يغلب ذلك في مثل سبروت والاصل عدم الزيادة وفعلول كثير في كلامهم
كعصفور مع المناسبة المذكورة حكم عليه وظهر هنا ايضا الاخذ بالراجح
من الاشتقاقين واورد على سيبويه ايضا انه قال في تنبالة وهو القصير فعلالة ولم يقل
هو مشتق من النبل وهو الصغار فيكون تفعالة مع انه اشبه مما قاله من التربوت و
اجيب عنه بانه لما راى ان تفعالة بعيد من الاوزان وفعلالة كثيرة قال بذلك وانما
ذكر المصنف تنبالة هنا لانه مما اورد به في الاخذ بهذا الاشتقاق على سيبويه قوله وسرية
اختلف في سرية فقال بعضهم انه مشتق من السر الذي هو الجماع او الذي يكتم لان الا
المعنوية اذ الغالب ان السرية تكتم عن الحرة وقال بعضهم انها من السرو ثم القائلون
انها من السر اختلفوا فذهب بعضهم الى انها فعلية منسوبة اليه وضمت سينها مع ان
القياس الكسر كما قالوا دهري في النسبة الى الدهر وذهب اخرون الى انها فعلية
منسوبة على وزن فعولة من السر ايضا ابدلوا من الواو الاخيرة ياء للتضعيف ثم
قلبوا الواو ياء وادغموا ثم كسروا ما قبل الياء للمناسبة فهي على هذا فعلية بعد النقل
عن فعولة والقائلون بانها من السراة وهي الخيار ذهبوا الى ذلك لانها تختار
الا ان سرية الا بعد اختيارها ووزنها عندهم فعيلة فيكون اللام الواحدة والياء الا

زائدة والمختار الاول وهو انها فعلية من السر لقوة المعنى كما تقدم واللفظ ايضا لكثرة
فعلية كحرية وقلة فعولة وعدم فعيلة وهذا مذهب الاخفش ذهب اليه الاخفش ولم يذكره
المص وهو انها فعولة من السرور لانها تسر بها فابدلوا من الراء الاخيرة ياء ثم قلبوا وادغموا
كما مر قوله ومؤونة قيل من مان يمون لان معنى مانه قام بمؤونته فعلى هذا اصله مووونة
بواوين على فعولة قلبت الواو الاولى همزة لان الواو المضمومة المتوسطة تقلب
همزة جوازا وهذا على التقدير الثاني قوله مان يمون بلفظ الاجوف ويجوز ان يقرا
على ما ذكر في الصحاح والمغرب وهو ان المؤونة فعولة بمعنى الثقل من مانت النوم
اذا احتملت مؤونتهم او بمعنى العدة من قولهم اتاني هذا الامر وما مانت له مانا اذا
لم استعد له وقيل انه من الاون لان المؤونة مستلزمة للثقل والاون الثقل والاصل
ماوونة نقلت حركة الواو الى الهمزة فصار مؤونة ووزنها على هذا مفعلة ذكر في الصحاح
انه من حمل من الاون فالاون العدل وهو احد جانبي الخرج لانه ثقل على الانسان
تقول خرج ذو اونين وهما كالعدلين ومنه قولهم اون الحمار اذا اكل وشرب وامتلا
بطنه واشتد خاصرتاه وصار مثل الاونين وقال الفراء من الاين وهو التعب والشدة
والاصل مائنة نقلت حركة الياء الى الهمزة فصار مئينة ثم قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها فصار مؤونة ووزنها على هذا ايضا مفعلة لجري الفراء فيه على اصله في ان
الياء اذا وقعت عينا مضموما ما قبلها تقلب واوا لان بعد الضمة كسرة كما هو مذهب سيبويه
والمختار الاول لدلالة المؤونة عليها بان يمون مباشرة بخلاف الثقل والتعب فانهما قد لايكونان
ولو سلم كون ذلك لازما فليس الا عليه مباشرة وقول الفراء ابعد للزوم كثرة التغيير
على مذهبه قوله واما منجنيق فهي معربة مؤنثة قال زفر بن الحارث لقد تركتني منجنيق
ابن بحدل احيد من العصفور حين يطير واصلها بالفارسية من جه نيك اي ما اجودني
وانما حكموا بانها معربة لان الجيم والقاف لايجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب

الا ان يكون معرّبة نحو الجره دق للرغيف وهي معربة كِرده او حكاية صوت نحو جلنبلق وهو حكاية صوت باب ضخم في حال فتحه واصفاقه حلنْ على شدة وبلق على حلم اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاكثر على ان الاسما المعربة يحكم عليها بالاصلي والزائد لانها لما تكلمت العرب بها وصرّفتها في الجمع والتصغير اجريت مجرى العربي فلهذا حكم على الف لجام وياء ابريسم بالزيادة لقولهم لجم وابيضا فيحكمون بذلك على معنى انه لو كانت من كلامهم لكان قياسها ان يكون كذلك ومنهم لا يتعرض لوزنه والحكم عليه بزيادة في البعض واصالة في البعض ونقول انما ثبت ذلك فيما يكون من كلامهم واما ما عربوه فلم يثبت ذلك فيه فاشار الي بيان وزن منجنيق ذاهبا الى المذهب المختار وقال ان اعتد بقولهم جنقونا اي رمونا بالمنجنيق فوزنه منفعيل لان اصوله الجيم والنون والقاف ونقل ابو عبيد عن بعض العرب ما زلنا نجنق ونقل غيره كنا نجنق مرة ونرشق اخرى وحكى الفراء جنقنا فان لم يعتد به لعلته في استعمال الفصحا ولقول الفراء انه مولد من لفظ المنجنيق لانه موضوع في لغة العرب فان اعتد بمجانيق فنفعليل لان حذف النون دل على زيادتها واذا كان النون زائدة لا يجوز ان تكون الميم زائدة ايضا اذ لا يجتمع في اول الاسم زيادتان الا ان يكون جاريا على الفعل هكذا ذكر في شرح الهادي وان لم يعتد بمجانيق فان اعتد بسلسبيل وقيل هو فعلليل كما ذهب اليه الاكثرون فمنجنيق فعلليل اذا التقدير انه لم يعتد بجنقونا ولا بمجانيق فلا يكون دليل على زيادة الميم والنون والاصل عدم الزيادة والتقدير ان فعلليلا محذور لعدم النظير وعنج فيحكم النظير ولم يدل على زيادة ميمه ونونه الاولى والزيادة بالاخر وما قرب منه اولى فيكون وزنه فعلليل ثم ان الميم قدم جنقونا اذ الاشتقاق مقدم على غيره وادّه فقول مجانيق لان زيادة النون منه علم بالاشتقاق واصالة الميم لعدم النظير ثم انه ان ثبت ان سلسبيلا فعلليلا فهو كذلك ولم يدل دليل على زيادة الميم والنون والاصل عدم الزيادة وبعد ذلك تمسك بعدم النظير وقال ح يكون فعليلا فلذلك وقع الترتيب

وشذ به والمختار من هذه المذاهب انه فنعليل لان جنقونا غير معتد به لانه ولد له لعدم الاعتداد بمجانيق لان جمع منجنيق اما مجانيق او مجانق وكلاهما يدل عليه واعتبار الا كان مشروطا بعدم اعتداد بهما فبعد اهو المختار واليه ذهب سيبويه ومجانيق يحتمل الثلاثة لانه ان اعتد بجنقونا فوزنه مفاعيل والا فان اعتد بسلسبيل فوزنه فعاليل والا فوزنه فلاليل ثم ان النظر الي مجانيق في ذاته يقتضي ان يكون وزنه فعاليل ولذلك ذكر اولا انه ان اعتد فمجنيق فنعليل ونظيره اسم الثلاثي غيره لكن قال قوله ومنجنون وهو الدولاب مثل منجنيق في اوزانه الاربع منفعيل لانه ان اعتد بمجانيق فمنجنين فنعليل ومنجنون فنعلول والا فان اعتد بسلسبيل فمنجنين فعليل ومنجنون فعلول والا فمنجنين فعلليل ومنجنون فعللول وانما قال منجنون مثل منجنيق لان منجنين بمعناه ولولا منجنين لكان منجنونا فعللولا لان هذا الوزن في كلامهم كعضر فوط ثم من جعل النون الاولى في منجنون ومنجنين اصلا جمعه على مناجين وكذا يجمعه عامة العرب ومن يجعلها زائدة جمعه على مجانين وانما قال الم الا في منجنيلا اذ لم يات مثل جنقونا البدل على زيادة الميم والنون في منجنون كما دل جنقونا على زيادتهما في منجنيق وذكر بعض الشارحين انه لو قال منجنين مثله لكان اولى لان صوغ منجنين مثل صوغ لاصوغ منجنون وفيه نظر اذ لا شبهة في ان منجنينا مثله وارادهم ان يبين ان منجونا ايضا مثله وخندريس كمنجنيق في القولين المشهورين وهما ان يكون فعلليل ومفعليل لافعليل اذ لا نون فيه في مقابلة النون الثانية من منجنيق والم فصاحب المنجنيق مما تقدم به بقوله وانما قال انه انما نقل ذلك لان المنجنيق معرب وما تقدمه ليس كذلك فلا يحتمل لاشتقاق مثل ما تقدمه ثم ذكر منجنونا وخندريسا معا لما بينهما من المقارنة في عدد الحروف وكيفية الحركات والسكون والخلاف في الوزن قوله فان فقد الاشتقاق اي فان فقد الاشتقاق فيعرف الزائد بخروج الكلمة عن الاصول لما فرغ من الاشتقاق شرع في عدم النظير فقول اذا لم يوجد الاشتقاق فاما ان تخرج الكلمة او وزنه لخرجها عن الاصول اولا فان لم تخرج عنها فيعرف الزائد بغلبة الزيادة كما يجيء

اشار اليه بقوله فان لم يخرج فبالغلبة وان خرجت عنه ذلك هو عدم النظير وفيه اقسام ثلثة الاول ان يخرج الكلمة عن الاصول بتقدير الاصالة الثاني ان لا تخرج عنه بل يخرج زنته لما عنا الثالث ان لا تخرج الكلمة عن الاصول على تقديري الاصالة والزيادة معا ثم اشار الي القسم الاول بقوله فتخرج وجبا عن الاصول كتاء تتفل وهو ولد الثعلب وهو الشيء الثابت فانه ليس فعلل كجعفر بضم الفاء في الاصول فيحكم بزيادتها فيها وزن تفعل بفتح التاء وضم العين واورد هنا سؤال في الشرح وهو انه ليس تفعل ايضا في الاصول واجيب عنه بانه اذا تعارض الامران فالحمل على الزائد اولى لان ما زيد فيه من الكلمة اكثر من المجرد هكذا ذكروه ويعلم منه ان تتفلا وترتبا مما يخرج من الاصول بتقدير اصالة التاء وزيادتها والكلام فيما يخرج عنها على احد التقديرين فكيف يصح ذكرهما هنا وغاية ما امكنني عنه ان يقال مراده ان يبين انه اذا خرج اللفظ عن الاصول بتقدير اصالة حرف فانه يحكم بزيادة ذلك الحرف ومثل لذلك بما يخرج على تقدير الاصالة ولم يعبا بخروجه على تقدير الزيادة ايضا فانه ليس منظورا فيه هنا اذ غرضه ان يبين انه اذا خرج على تقدير اصالة الحرف حكم بالزيادة وان لم يخرج على تقدير الاصالة حكم بالاصالة مثل كنهور كما يجيء وايضا ذكر هنا في شرح الهادي ان ترتبا وهو الشيء الثابت من الرتوب وهو الثبوت وذكر بعض الفضلا في شرح التصريف بن مالك ان التا الاولى في ترتب زائدة لوجهين احدهما الاشتقاق وهو انه من رتب والثاني عدم النظير فدل هذا على ان له اشتقاقا وقد جعله المص مما فقد الاشتقاق ويمكن ان يقال المراد من ايراده بيان انه يخرج عن الاصول على تقدير اصالة التاء من غير النظر الى اشتقاقه لكنه كابرك وكما قالوا تنفل من التفل وهو لعط الريق سمي ولد الثعلب لما فيه من اللين والصغر ومن قولهم رجل تفل اي وسخ لكن يمكن ان يمنع تحقق الاشتقاق هنا بل هو شبهة الاشتقاق قوله وكنون كنتأ وهو الغفير فانك لو جعلتها اصلية لكان وزنه فعللا او فعللا لا وكلاهما مطرح فلذلك

ما قبله بملحق ثم ان تجعله المصدر الذي فيه اسم ذكر مدخل وغيره في السما في موضع قوله وغيره اي من غير الثلاثي المجرد يجي المصدر منه بزنة المفعول منه مخرجا واستخرجه مستخرجا قياسا مطردا وهو يصلح للمفعول والمصدر واسمي الزمان والمكان والميسور بمعنى اليسر كقولهم دعا الى ميسوره والى معسوره وقال الرسول صلى الله عليه وسلم اصبحنا معشا... اليهما بمشربه والى زمان لغير لانه جعل المصدر مربا مفعولا والفتن في قوله تع بايكم المفتون بمعنى الفتنة في الرعد الباء زائدة وان جعلت زائدة فهو بمعنى فيه قوله وما علي اي جا من المصدر على فاعلة اقل مما جا على مفعول كالعافية بمعنى العفو والباقية بمعنى البقا قال الله تع فهل ترى لهم من باقية والكاذبة بمعنى الكذب قال الله تع ليس لوقعتها كاذبة قوله ونحو دحرج اي مصدر ما الحق به يجي على فعللة وفعلال بكسر الفا في فعلال نحو دحرج دحرجة ودحراجا وجلبب جلببة وجلبابا قوله ونحو زلزال اي مضاعف الرباعي ايضا كذلك الا ان فعلالا منه جاز فيه الفتح والكسر والكسر افصح لانه اصله كما عن فتح فيه الفتح لثقل المضاعف ومن ذلك قال الفعلال لا فعلال من الخلاف الكوفيين ما يجيء ثم اعلم ان ترتيب هذا الباب انه ذكر الثلاثي المجرد ثم الثلاثي المزيد فيه ثم الرباعي لا شتراكه معه في الضابط كما مر ثم ذكر حولقة وبيطار كان شرد عليه منهما انه يقال الفعال والفعيلى مصدر ولم يذكر في المجرد ولا في المزيد فيه فاجاب بان الفعال ليس ما نحن فيه لانا انما نبين مصدرا يشتق منه فعل اما فعالا فليس كذلك بل يزيد في مصدر الثلاثي المجرد لا بد ان يكسر فيه تكرير ما هو ترتيلا ومحالا عن الاولين في فعله دلالة على الترديد والتكثير فهو ليس جاريا على الفعل وكذا فعيلى يقال كان بينهم رميا ثم صار الي حجيزا ولا يريدون مجرد الرمي

والحزن من الجانبين بل مع المبالغة والكثرة ولما كان ذلك قياسا كان اشار الشارح الى بدنها
فيما اخذ فياسا من الجمع وهو المصدر الميمي ولحقها الى هنا البيطلون ذكره ثانية في المجرد وتارة
في المزيد فيه ومنها قال تعالى تكن المعوذ والقاعلة فلحاب بانه نادر والمراد بيان الغالب
ذكر الرباعي **قوله** هذا اشارة الى بيان كيفية بناء المرة والنوع فنقول الفعل الذي يبنى
بناء المرة والنوع منه اما ان يكون ثلاثيا او رباعيا اما الثلاثي فاما ان يكون مجردا او مزيدا فيه
اما المجرد فاما ان يكون في مصدره التاء وهو الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه فالمرة منه
الذي على فعلة بالفتح والنوع على فعلة بالكسر فان كان فيه التاء وهو الثلاثي المجرد الذي
فيه التاء فالمرة والنوع على صيغة المستعمل والفارق القرائن كنشدة واحدة ونشدة حسنة
فالاول للمرة والثاني للنوع واما البواقي وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد
والمزيد فيه فان كان في مصدرها التاء فالمرة والنوع على مصدرها المستعمل والفارق القرائن
ايضا نحو استقامة واحدة ودحرجة واحدة وحسنة وان لم يكن فيها التاء فالمرة على مصدر
من بابه التاء نحو انطلاقة ودحرجة واحدة وحسنة وشذ قولهم اتيته اتيانة ولقيته
لقاءة لانهما من الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره اذ مصدرها اتيانا ولقاء ولقيا
ايضا ولقية فان قيل ان كانت المرة والنوع من العلم فلم تعد ذكرهما في قوله والاسما
الخ والا فلم ذكرهما قلت بناء لانهما الحقيقة نوع من انواع المصدر لان المصدر يدل
على جنس الفعل بتناول المرة والمرتين والمرات وجميع انواعه فلاجل ذكرهما هاهنا
بقوله والمصدر وفصلهما هاهنا ذكر في شرح الهادي ان المراد بالنوع الحالة التي
عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة اي اذا ركب كان ركوبا حسنا يعني ان
ذلك عادته في الركوب وهو حسن الطعمة اي ان ذلك حاله نحو كثرة الاكل وقلته
حالة لزم

العلة له حالة وقت الاعتلال او التبذل الحالة التي تغير عليها والبيه الحالة التي هان عليها
قوله اسماء الزمان والمكان هي الاسماء الموضوعة للزمان والمكان باعتبار وقوع
الفعل فيه مطلقا اي من غير تقييد بشخص من زمان فاذا قلت مخرج معناه زمن الخروج
المطلق ثم زمان الخروج المطلق ولم يعلم بها في معقول ولا ظرف فلا يبيلون تستان
ولا مخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق الى التقييد وتناولوا قول النابغة كان مجر الرامسات
ذيولها عليه حصير نمقته الصوانع بان المضاف محذوف والتقدير كان موضع مجر الرامسات
والمجر مصدر مضاف الى الفاعل ناصب لذيولها والرامسات الرياح التي تثير التراب وتدفن
الاثار من الرمس وهو الدفن والنفيح جلد ابيض يكتب فيه وتفته تمييقا اي زينه بالكتابة
والرواة ضائع اليدين اي حاذقة ماهرة بعمل اليدين ومعنى البيت شبه الموضع الذي
جرت فيه الرياح بالرق الذي زينه الصانع بالكتابة او النقش واما ما ورد في
البيت بما ذكرنا لان الاسم لو لم يتقدر والمضاف فاما ان يجعلوا المجر مصدرا او اسم مكان لا
سبيل الى الاول والا لم يستقم الاخبار بقوله فيه لان الرق لا يصح تشبيهه بالجر لا الى
الثاني والا لم يكن لنصب ذيولها وجه لاستحالة ان **قوله** مما مضارعه الخ بناء الاسماء اما
ان تكون من ثلاثي مجرد او غيره فان بنيت من ثلاثي مجرد فلا يخلو من ان يكون معتل اللام
او الفاء او لا فان لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فلا يخلو من ان يكون مضارعه بالكسر او لا
فان لم يكن بالكسر بل كان بالفتح او بالضم فالاسم بالفتح نحو مشرب من شرب يشرب
مشرب ومقتل من قتل يقتل وان كان مضارعه بالكسر فالاسم بالكسر نحو مضرب من ضرب
يضرب مضرب هذا اذا لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء وان كان احدهما فلا يخلو من ان كان
معتل اللام فالاسم بالفتح نحو مرمى وان كان معتل الفاء فالاسم بالكسر نحو موعد جمع

ذلك في الثلاثي المجرد واما غيره بعني الى تنا الدنع فانما فعلوا ذلك لان الاسم اذا ادوا
وافقت حركة عينه حركة عين المضارع الذي هو فيه في مفتوح العين ومكسورها كما
في مضموم العين لعدم مفعل بالضم الا مكرم ومعون كما عرفت فلما امتنع الضم صير
الى الفتحة لخفته وصير الى الكسر في اثني عشر كلمة لكون الكسر اخت الضم ولما جاء الكسر
في مضارع الفعل الواحد نحو يجز وقالوا المنسك لمكان النسك وهو العبادة والمجزر
لمكان الجزر وهو نحر الابل والمفرق لوسط الراس لانه موضع فرق الشعر والمسقط لموضع
السقوط يقال هذا مسقط راسي اي حيث ولد والمرفق لموضع الرفق وهو مفصل العضد
والمسجد وهو اسم البيت الذي للعبادة يسجد فيه او لم يسجد قال سيبويه اما موضع السجود
فالمسجد بالفتح لا غير والباقي ظاهر وانما فتحوا في المنوص نحو مرمى للخفة وكسروا في
معتل الفاء لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد اخف من موعد وذلك
لما قيل في ان المسافة بين الفتحة والواو متفرجة ولما المنخر لثقب الانف وهو من العجر
الصوت بالانف فهو في الاصل بفتح الميم وكسر الخاء ولما بكسرهما فرعا اتباعا للكسرة
كما قالوا منتن من انتن بضم الميم وكسر التاء وبما تداولوه اذ يفعل بكسرتين ليس من الابنية
وعوا المظنة الكسر في المظنة شاذ لان مضارعها مضموم العين والقياس الفتح في مظنة
الشيء موضع الذي يظن كونه فيه وكذا المقبرة فتحا وضما الى بعياس الما الفتح فلا
لم يرد بها موضع وقوع الفعل ولا زمانه بل اريد المكان المخصوص والفتح لمكان
الفعل او زمانه واما الضم فلا لان مضارعها مضموم العين والقياس الفتح لكن قيل
انما يكون الضم غير قياسي اذا اريد بها مكان الفعل اما لو اريد بها المكان المخصوص
فلا لان الغرض لكون المقبرة فيها غير قياسي خارج عن الغرض قال اللهم في شرح

المفصل وقد تدخل على بعضها تاء التانيث مع خروجها على القياس كالمزلة والمقبرة مع
مجالسة كالمظنة واما ما جاء على مفعل بالضم فاسماء غير جارية على الفعل وكذا المزلة فاريه
وشبههما وذكر في شرح الهادي انها على مفعلة بالضم بل اسما للموضع لذلك وتجدد لم
فاذا قالوا المقبرة بالفتح اراد مكان الفعل واذا ضموا اراد والبقعة التي من شانها ان يقبر فيها
اي التي تتخذ لذلك وكذا المشرقة الموضع الذي فيها الشمس لذلك والمشربة كذلك
لانها الموضع المتخذ للشرب والمنبت لان شرب ما ليس الماء قبل عرفة لارتفاعه فهذه الاسماء
لم يذهب بها مذهب الفعل انما هي اسماء جعلوها لحرج صيغتها من صيغة ما هو لجاري
على الفعل دليلا على اختلاف معانيها والبات في هذه الاسماء الارادة البقعة والمبالغة لبدل
على ان لها شانا في اسمائها والطا ان معنى قوله ليس بقياس ان ادخال التاء فيها ليس بقياس
مطرد بل هو مقصور على السماع وهل لبس في العالم الاذكره في شرح المفصل من ان بعضه ليس
بقياس يعرف بالتامل وجميع ذلك في الثلاثي المجرد وما عداه من الرباعي كان او ثلاثيا
من يادة بلفظ اسم المفعول كالمخرج من اخرج والمدحرج من دحرج وكذلك كما
وكانهم قصدوا مضارعته للمفعول في الزيادة واجروه على لفظ المضارع لا لانه اخف لفظ
الفاعل لان الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والفتح اخف ولان اسماء الزمان والمكان
فيها من جنس المعنى فكان لفظ المفعول اولى **قوله** كل اسم منقوص من اسماء
لا يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح فانه اسم لما يفتح به والمكسحة فانه اسم لما
يكسح به وقد يطلق على ما يفعل فيه اذا كان مما يستعان به كالمحلب وصيغها المطرد
مفعل ومفعال ومفعلة وقيل انما الحق به الهاء سماعي وانما فصلها عن المسقط
بما جاء بصيغة نفي القياس مع ان الجميع سماعي لانه لم يرد بقوله ليس بقياس كون
الصيغة سماعية بل اراد ان ضم الميم والعين ليس كاخواته في جواز الاطلاق على كل

الخ وانما هي سماعيات محصورة فلا يقال منه الا الالفاظ التي جعلت للذهن في غيرها ثم يسمي هنا مدا وكذا امرها والسمط الخيار الذي يجعل فيه السموط والنطاق الذي والذي ما يضيق به والمحرضة ابناء الاشنان وفي الصحاح المحرض بكسر الميم وفتح الراء ذكر في شرح الهادي ابن الشنهري **قوله** المصغر اي المصغر هو اللفظ الذي زيد فيه شي ليدل على التقليل فالمزيد فيه يحصن لشموله له ولغيره وقال ليدل على تقليل احترز عما سواه او دل الزيادة على التقليل من خواصه وانما قلنا اللفظ ولم نقل الاسم كما هو في الشرح ليشمل نحو ما احيسنه فانه من المصغر او لو لم يكن منه لم يكن يقال انه شاذ فان شذ وذه على تقدير كونه مصغرا اذ التصغير من خواص الاسماء وايضا لو قال المصغر الاسم الذي زيد فيه شي ليدل على التقليل لا يصح ان يقال التصغير من خواص الاسماء يعرف بالتامل واما قلنا زيد فيه شي ولم نقل زيد كما قال بعض الشارحين لان الزيادة غير منحصرة في اليا كما تعرف وتقييد اليا بكونه ثالثة ايضا غير صحيح اذ في البعض لا يكون كذلك نحو يا او يا وقوله ليدل على تقليل يشمل معانيه الثلاثة الاول تحقير ما يجوز ان يتوهم عظمه وذلك اما بهم كقولهم رجيل وحجير وجميل وبريدم غير شان ما او حجارة او اما بعض نحو عويلم وقريب ودريهم وبعيد وجبيل فلا علم وبرهم وكذا اصيغر وحميم بر يد صغير وصغيرة والثاني تقليل ما يجوز ان يتوهم كثرته كقولهم دريهمات ودنينيرات وهذا مختص بالجموع وهذان المعنيان هما الشايعان الكثيران في الباب والمعنى الثالث شاذ قليل الوقوع وهو تقريب ما يجوز ان يتوهم بعده ويجيء في الظرف واكثر غير في غيره كقولهم جحيش وجيل الشمس وسنعود اليه في اخر الباب ان شاء الله تعالى واعترض عليه بانه غير جامع لانه لا يتناول التصغير الذي للتعظيم كقول الشاعر وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل فصغرا للداهية والمراد بالدويهي داهية كبيرة ولا التصغير الذي للتحبب كبنيا

فاذا لم تكن تفلح الا وليكن تصلح الالها ولو رمنا احدا عن الهيئات البيد من ادر كانها فلم ... الابنيه لم الها ولم تطعم سالت العلوب لما قبلا اسن اعمالها ولا تقنى عن تقوى العامة بحمابك لنا روضات الجنان ومنكر نيال غايات الامال بحللت من الكرام في ذرابا فبايات كالسبع المثاني فلا زالت من الرحمان اليكي تغني ليكي وطو بها ابد دوات سعد الملة والحق والدين الجامع الافاضل والاعاظم في العالمين كهف الطلوب من ملهوبين معين الملوك والسلاطين محمد بن الصاحب المعظم والدستور المكرم ... ملوك العالم ما كان بكرمه الا وكان لها حائرا ولا تجول الا وكان نهما فانح الجنة والدين على الناس دام الله العزيز الرفيع بسط له التمكين والعدل ولا بتعلم النافع بها عن الشكر لما يمدها ولا مد العمر الى التمتع بها عن العكر في الاوصاف فان السرح من عوطنا المزيد والمافوس للعديد شرع ... لا يبرح ان شاء الله تعالى زنجان الاتصاح ونعني مر يقتبر السرح اعنا المصلح بحيث يطلع عليها في الكتاب من الابعاد ليعلم الناظر فيه بحاثا في زوايا ويشمل على تقسيمات ونرتيبات لا تخلو عنها الكتب سمح بحكري العائر ونظري القاصر بعون الله القادر تقول من تطرق اسباب ما يرى الابحاث منها للبحر بصا فا الحمد لله بلا بمر من المعتلات وبواقعه من الفتلات نفوس طابس الاكتساب يعجز الجملة والاعجاز يحل سوقا بين الكلام على وجه يتحل بر المواضع المشكلة من الشرح المنسوب الى المصنف الى مواضع النظر فيه ومن شرح غيره من الشارحين ممتعا باسعه وجمع ذلك انه حسبي مستعان وعليه التكلان وجعلته وسيلة للوصول الى حضرة العلية السنية زاد بهما الله تعالى العلو والسنا وادام اقبال القلوب والالسنة اليهما بالمدح والثنا ما دهر بحفة بتبقى ببقاء الايام والدهور ولا تنقص بكرور الاعوام والشهور فانها كما سيحقق اجد

لا عبرة عند ان نعرف الطريقة ولا يتيسر الحمد قبل الكلام هذا الحمد بحسم ما ترى فيما نرتقيان الغرب والتدرين ثم اتبعه الحمد والصلاة ما اوعدنا في شرح هذا الكتاب ما يتبعه لشيع ما بضاحبه لرغابته للتوضيح عن نخص هذا الكتاب بل بحصل ضبط جميع الكتب المصنفة في هذا الباب فان بهذا الكلام سوا الظن فعليه ان الكرمان الى الكتب المصنفة في هذا العلوم ان يطلعني في هذا المقام من لدعين قبل فان نبيا اكسبه الصادقين هذه ولا جرم كما ان الفضلاء واماثل العلماء ان ينظر فيه بعين الرضى ويصلحوا ما عثروا عليه من الزلل والخطأ فاني بالتقصير معترف والخطايا معترف فوالله اسال الله تعالى الهام الصواب انه على كل شي قدير وبالاجابة جدير **قوله** التصريف علم لما كان قوله علم شاملا للمقصود وغير المقصود اردفه بما يخرج سوى المحدود ويخرج يقوله يعرف بها احوال ابنية الكلم سوى المحدود كعلم النحو فانه يبحث باعراب الاعراب والبناء فاسم يعلم فيه احوال اخر الكلم من حيث الاعراب والبناء قبل ان كتاب اعراب القرآن مثلا وان كان يشتمل على البنا والاعراب ويشهد له قول المصنف في اول الكتاب ان الحق بعد هي في الاعراب ما يندفع به اعتراض بعض الشارحين حيث قال انه غير مانع لدخول البنات فيه وانما قال احوال ابنية الكلم ولم يقل ابنية الكلم ليكون جامعا اذ يخرج حينئذ بعض احكام الادغام نحو ضربت وتعذر واما فيه باب بعض لان بعض الاحرف داخل في الابنية وهو الادغام في كلمة واحدة نحو شد وتشد واذا كان في كلمتين ثم يكون الادغام داخلا في الاحوال لا حال بلحاظ اول الكلمة مع كلمة اخرى ويخرج عنه ايضا بعض احكام التقاء الساكنين مثل اضرب الرجل وعاقبة بالبعض لان بعض الاحرف داخل في البنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة وهو راجع الى بنية الكلمة لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح القاف في انطلق

ويخرج عنه جميع احكام الوقف لانها ليست راجعة الى بنية الكلمة لان الوقف على جعفر وزيد واشباههما بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى بنا الكلمة هكذا ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف وقد اعترض عليه بعض الشارحين بانه ينبغي ان يقال بعض احكام الوقف ايضا لان بعضها راجع الى بنية الكلمة ايضا وهو الوقف بتضعيف الاخر نحو جعفر وفيه نظر لانا قد ذكرنا ان بعض احكام الادغام راجع الى بنية الكلمة وهو ما يكون في كلمة واحدة وبعضها راجع الى احوال الابنية وهو ما يكون في كلمتين وهكذا ذكرنا في التقاء الساكنين فاي شي يعرف من احوال جعفر اذا وقف عليه بالسكون او بالروم او بالاشمام او بالتضعيف فجعل بعضها راجعا الى الابنية والبعض الاخر لاحوال الابنية تحكم اذ تغير الوقف بالاشمام مثلا في حالة كالتضعيف في حالة اخرى ولانه لا يكون التغيير في بعض الصور بالحرف الاخر الى قول بعض الشارحين ان الاعراب داخل في احوال ابنية الكلم لان البنية انما تكون ابنيا على حال باعتباره فانه يدل على ما ظنا اذ الاعراب اعم من ان يكون بالحركات او بالحروف وفي بعض ما ذكرناه وان كان محل نظر مشترك لكن ذكرناه لما ذكروا في اشباهه واورد على هذا الحد زيادة قوله احوال وان كان افاد ما ذكره لكن اخل بمن وجه حيث لا يخرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزمهم اسناد المعرفة الى المضاف اسنادها الى المضاف اليه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم التصريف وفيه وجوابه ان يقال انه اريد بابنية الكلم ها هنا وجوابها فلا ليس يخرج بها اذ هي من مباحث اللغة وليست من مباحث التصريف وانه اريد بها ما يطرا على الكلمات من الهيئات والاحوال فهي داخلة في احوال ابنية الكلم والاضافة فيه كما في شجر الاراك فيكون نعني قوله احوال ابنية الكلم على هذا التقدير احوالا هي ابنية الكلم هكذا ذكروه

ولكن التحقيق في هذا الموضع ان يقال المراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها
وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلم وباحوال الابنية ما يعرض لها من العوارض التي
يلحقها بحسب كل غرض من الاغراض كما ذكره بعض الفضلاء في تعريف وانما كان كذلك
فلا بد من ان يقال في قولنا احوال ليطلق على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس بناء
الابنية ليست فانه انما هو علم بقواعد يعرف بها احوال الابنية اي يعرف بها الماضي
والمضارع والامر الى غير ذلك على ما سياتي فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا
الى نفس الابنية بل على قول الصف فيما بعد واحوال الابنية قد يكون للحاجة
جعل جميع ذلك من احوال الابنية ونظمها في هذه العيون الناظرين ان المراد
نفوسهم لئلا يرد عليه بعض احكام الادغام وبعض احكام التقاء الساكنين وغيرها لبعض
ان البعض الاخر راجع الى الابنية ليس من التصريف ولا يلزم خروجه وليس يستقيم
كما مثلوا لها بالادغام في نحو شد بتشديد القاف وسكون اللام من انطلق ولاخفا
انه من التصريف وان ارادوا ان ذلك البعض كان داخلا في هذا العلم فيكون داخلا في
البعض الاخر ايضا فلا يستقيم ايضا اذ هذا التركيب لا يفيد ذلك لما عرفت ان اسناد الى ما جاء
الى المضاف لا يقتضي الاسناد الى المضاف اليه ولا يندفع عنهما فيكل اصل فانه
الكل لانه ممنوع ولهذا على هذا التعريف تحول جميع مباحث اللغة وغيرها
هذا دقائق وتحقيقات تخالف ما ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف وكذلك فاياك ان تظن
ان هذا الشرح ليس من تصانيفه بل قد كان اشتمل على اشياء تشعر فيه
والنقصان وجمعها كما ترى وكذلك شاهد على ذلك النظر الى سائر تصانيفه هذا
مع ان الحق حقيق بان يتبع وانما قال علم بالاصول وادرد لفظ العلم لان المراد بالاصول

يتعلق بدر
الاسم الكلي التي يتعلق على الجزئيات كنظيره اذا اجتمع الواو والياء في كلمة واحدة سبق
احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء بالياء فمن عاد ثم انه يتعلق به العلم بالجزئيات
ثم قال يعرف بها احوال ابنية الكلم وادرد لفظ المعرفة لان المراد بالاحوال ههنا الاحوال
الجزئية التي يتعلق بها الاصول والقواعد ثم انهم يستعملون المعرفة في الجزئيات
والعلم بالباقي قوله باصول لانه لما كان علما تعلق به بالاستخراج كما انه وضع
معنى الاحاطة فاني تصلنا فان استعمال الصلة للتميز وذكر بعض الفضلاء انهما
حد فالاسم تقديره وتقديره علم التصريف علم باصول وفيه نظر لان التصريف علم كالعلم
خاص كالفقه والنحو فلا حاجة الى التقدير فاذا قيل علم التصريف وعلم النحو فلا يكون
ذلك من باب اضافة العام الى الخاص فلا حاجة اليها وابنية الاسماء اعلم ان الاصل
في كل كلمة ان يكون على ثلاثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة
بين المبتدأ والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا
في الصفة كرهوا تعاريهما فصلوا بينهما فان قلت المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا
او ساكنا واياما كان يلزم الثاني مع احدهما قلت للحاجة الحركة والسكون على المتوسط
من متوسط فلا يجعل الثاني في وجوده في الاسم رباعيا وخماسيا ولم يجوز بعضها
ليكون هم الكلمات اذ الاصل كما ذكرنا ان يكون على ثلاثة احرف ولم يجوز في الفعل
لكثرة تصرفه ولا ينفصل به الضمير المرفوع المتصل به كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله
فيه كالسدس في الاسم وتكلفت ثم يوضح ضحو والمدسوس بابنية الاسم اسم الاشياء
الذي يمكن تصريفه واشتقاقه كرجل وفرس لا الاسم الذي كمن وكم ولذلك التعرض
وقوله الاصول صفة الابنية وحذف المبتدأ الاصل وقوله وثلاثة الفعل اذ ذكر

قوله وبعبر عنها اي عن الاصول لانه لابد من ان يتميز به الزايد عن
الكل بشيء عن الكل
الاصلي ولم يمكن ان يوزن بنفسه فوضعوا لذلك لفظ فعل لانه اعم الافعال معنى ويصح استعماله
في معنى كل فعل نحو فعل الضرب وفعل النصر فالسمع والذين هم للزكوة فاعلون
اي مركون وليس المراد من قولنا يتميز به الزايد عن الاصلي ان معرفة الزايد والاصلي موقوف
على معرفة المقابلة بالفاء والعين واللام لانه قد علمت ان الاصول تتوقف على معرفة الاصول
لا محالة فلو توقف معرفة الاصول عليها لزم الدور بل المراد منه انه اذا علم بطريق الطلب
كما نقول مثلا الحرف الاصلي ما يثبت في تصاريف الكلمة لفظا كضاد ضرب في تصاريف
او تقديرا كعين قلت وبعت والزايد ما يسقط في بعضها كواو كوثر في كثر
فعند ما اريد تعليم المتعلمين فالطريق ان يقال اذا وزنا لفظا يجعل ما كان في مقابلة الفاء
والعين واللام منه اصلا وما ليس كذلك فزايد وما زاد من الاصول على الثلاثة تعبر عنه
بلام ثانية وثالثة فيقال في جعفر فعلل وفي دحرج فعلل وفي جحمرش فعلل
قوله ويعبر عن الزايد بلفظه كقولك في ضارب فاعل وفي مضروب مفعول
وليس المراد من الزايد ما لو حذف لدلت الكلمة على ما دلت عليه قبله فان الواو في
زايدة ولو حذفت لم يدل الباقي على اسم الفاعل بل ما ليس فاء ولا عينا ولا لاما
سواء زيد تعويضا او تكثيرا لحروف الكلمة او للالحاق او لغيرها او لافادة معنى كزيد يا زيد
من باب الافتعال فانه يقال فيه اضطرب وترتجل افتعل لا افطعل واوله عطف على ما
قوله والا الكرر للالحاق عطف على قوله الا لبيان الاصل ولدفع النقد
وان كان من حروف الزيادة تاكيدا لما قبله ووجه الدلالة على المبالغة والتاكيد به
عطف على مقدر اي يعبر عنه بما تقدم ان لم يكن من حروف الزيادة وان كان من حروف

الزيادة وما قبله ... لا يشتبه عليه واعلم ان الزايد قد يكون من جنس
حروف الكلمة وقد يكون من غير جنسها وما هو من غير جنسها فهو من حروف سألتمونيها اذ
لا يكون زيادة من غير سألتمونيها الا ويكون تكريرا بحروف سألتمونيها فقد يكون تكريرا وقد
يكون غير تكرير واذا كانت تكريرا هي وغيرها لم يوزن الا بلفظ الاصلي الكرر
سواء كان للالحاق او لا اما في الالحاق فلان الغرض من الزيادة جعل الكلمة على
باب من ابواب تكون تلك الكلمة في ذلك الباب اصلية كجرجر في باب فعلل مثلا فاردوا
في الزنة ان ينبهوا على ذلك واما غير الالحاق فللتنبيه على انهم ارادوا تكرير ما قبلها
لانهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنس واحد ولذلك ادغموا عند اجتماع المثلين وقالوا
... فعلم انهما بتمهما الثاني يحلى بالاول فوجب التعبير عن الثاني بما عبر عن الاول
قوله الا بثبت قبلها هو استثناء من قوله الا الكرر اي يعبر عن الكرر بما قبله الا اذا ثبت
دليل على انهم لم يقصدوا التكرار بل قصدوا زيادة ذلك الحرف فانه لو نشأ
لما قبلها فانه يعبر عنه بلفظه والتحقيق ان يقال التقدير الا الكرر مثبتا باي حال
من الزيادة او لا فصل بينهما بحرف او لم تلبث
قوله وذلك على عدم قصد التكرير فهو استثناء من مفعول الحال على الحالية
اي ومن المعلوم ان التكرير يقتضي زيادة الكرر بما قبله كما نحلت فعلة لا فعلا
وان كان فعلت موجودا في كلامهم كعربت والياء في حليت للالحاق بقيد بل هو
صيغ الانحدار ويقال الدبالغاء سيما تكرر قوله وسحنون سو ابدال الريح والطير
وعثون وسواس الحية فعلول لا فعلون للتكرير الذكوي في حطب لعدم
فعلون بيدان فعلول لا موجود في كلامهم وفعلون غير موجود فيحمل على ما ثبت
كخنزوف

قوله ويجوز ان [illegible] في كلامه هو الوجه ويكون بان للجنس يعرف وهو الاثر العصى
بالفتح ان صح هذا شروع في بيان قولنا الابنت وسوما يكون تصور تصور الكرر
ولكن انضم دليلا على انه لم يرد به التكلم فلم يعتد بصورته ونوزن بلفظه لا باعتبار ما
تقدم وذلك مثل سحوب ان صح فتح السين اذ المشهور الضم فانه فعلول لجدون
وهذا الوزن يختص بالعلم وليس بفعلول لان فعلولا نادر ولم يات غير صعفوق والنا
كالعدم واما خرنوب بفتح الخاء فالفصيح بالضم وسوف تبدوي بنو صعفوق
للعلم والعجمة ذكره ابو منصور في كتاب علم لسان العرب ان صعفوق اسم اعجمي قال
بنو صعفوق لخول باليمامه قال الصحاح شهدنا بقعدة الناس العرب من اهل
بدر [illegible] احترز طاعنين لا يسالون العز [illegible]
من عبد الله وسودا اي لا امر هذا الذي ذكره نسخ بحكم [illegible] الناس ان يعرفهم
من وفادا الى صالح [illegible] ويطرك [illegible] ودع الخوارج والشوهم [illegible]
الثاني ائ [illegible] الخوارج من [illegible] فاذا ثبت ان صعفوق اسم اعجمي فهو
فالاوّله لعدم فعلول بفتح [illegible] فعلول لكان اولى قوله وسما [illegible]
معادل لا يقال لا نادر [illegible]
[illegible]

الاولى انه تقييد [illegible] لان ظاهر اللفظ [illegible]
[illegible]

[illegible] قوله ومثاله اشتقاق الجيد الثاني امثلة اشتقاق الملوس [illegible]
التي علم ان الجميع راجع الى اصل واحد كالجاه الوجه والوجاهة وجبر [illegible]
انا جاه فجر نقلت الفا الى موضع العين وكان القياس ان يقال [illegible]
حيث [illegible] التقديم [illegible] التحريك فانقلبت الفا [illegible] ذكره بعض [illegible]
ابن مالك والحادي فان الوحد والحاد والوحد يدل على ان اصله [illegible] الواو الى موضع
اللام ولا يمكن الابدال الا بعد تقدم الحا عليه فصار الحادو قلبت الواو ياء فصار الحادي [illegible]
[illegible] قولهم [illegible]
يدل على ان اصله [illegible] اللام الى موضع العين [illegible] اجتماع الضمتين
والواوين [illegible] قلبت الواو المتطرفة ياء فصار [illegible] فاجتمعت الواو والياء [illegible]
ساكن قلبت الواو ياء وادغمت [illegible] كسر السين لمناسبة الياء [illegible]
الى الكسر [illegible] للاتباع [illegible] قال في الصحاح
[illegible]
[illegible]

[illegible]